الجمهورية التونسية

وزارة التنمية والإستثمار والتعاون الدولي

التقرير السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2018

أكتوبر 2019

الفهرس

المحور الأول التقديم العام 1

1. تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة خلال سنة 2018 3

2. تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2018 9

المحور الثاني تقديم برامج الوزارة 13

برنامج التوازنات الجملية والإحصاء 15

1. التقديم العام للبرنامج 15

2. تقديم عام للإندجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج: 16

3. نتائج القدرة على أداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 16

3-1 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج: 16

3-2 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها 23

4. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء 29

برنامج "التنمية القطاعية والجهوية" 36

1.التقديم العام للبرنامج: 36

2. تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج: 38

3. نتائج الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018: 53

3-1 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج 53

3-2 تقديم لنتائج الأداء وتحليلها: 55

4. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء 63

برنامج التعاون الدولي 64

1. التقديم العام للبرنامج: 64

2. تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج : 65

3. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 : 71

3-1 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج : 71

3-1 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها: 73

4. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء 79

برنامج "الإحاطة بالاستثمار" 81

1. التقديم العام للبرنامج 81

2. تقديم عام للانجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج 83

3. نتائج القدرة على الاداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018..... 85
3-1 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:..... 85
3-2 تقديم لنتائج القدرة على الاداء وتحليلها:..... 87
4. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:..... 93
برنامج القيادة والمساندة..... **94**
1. التقديم العام للبرنامج:..... 94
2. تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج:..... 95
3. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018:..... 97
3-1 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:..... 97
3-2 تقديم نتائج القدرة على الأداء وتحليلها:..... 100
4. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء..... 103

المحور الأول

التقديم العام

1. تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة خلال سنة 2018

تضطلع وزارة التنمية والإستثمار والتعاون الدولي بمهام أساسية كإعداد الإستراتيجيات والمخططات التنموية والموازين الاقتصادية والمشاركة في تنفيذ إستراتيجية شاملة ومتناسقة لدفع التعاون الدولي بين البلاد التونسية والبلدان الأجنبية والمؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية في الميادين الاقتصادية والمالية والفنية وهي مكلفة أيضا بالنهوض بالشراكة ودعم الاستثمار الخارجي.

وعلى هذا الأساس تتمحور مشمولات الوزارة أساسا حول:

- رسم التوجهات وضبط التقديرات الاقتصادية ومتابعة وتقييم تطورات الظرف الاقتصادي،
- إعداد إستراتيجيات وسياسات التنمية في إطار المخططات والموازين الاقتصادية بالتنسيق مع الوزارات والهياكل المعنية،
- ضبط السياسات القطاعية وبرامج البنية الأساسية وتنمية الموارد البشرية بالتنسيق مع الهياكل المعنية،
- متابعة مشاريع التنمية والمشاركة في وضع ميزانية الدولة وتقييم البرامج المنجزة،
- إعداد سياسات واستراتيجيات التنمية الجهوية بالتعاون مع كل المتداخلين من وزارات ومجالس وهياكل جهوية علاوة على تنفيذ ومتابعة توجهات الحكومة في الميادين التي لها علاقة بالتنمية الجهوية،
- تصور وإعداد ومتابعة تنفيذ برامج التنمية الجهوية الداعمة لمقومات التنمية بكل مناطق البلاد،
- التصرف في البرامج الجهوية للتنمية على غرار برنامج التنمية الجهوية (الحضائر الجهوية) وبرنامج التنمية المندمجة،
- إعداد الدراسات القطاعية والإقتصادية الضرورية لدفع التنمية الجهوية ومساندة الاستثمارات بالجهات،
- النهوض بالمعلومات الاحصائية من خلال جمع المعلومات الإحصائية الخاصة بالبلاد ومعالجتها وتحليلها ونشرها بالتنسيق مع الهياكل العمومية الأخرى للإحصاء.
- إعداد الدراسات الاقتصادية والاجتماعية.

- تقديم ملفات التعاون المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والمالي والفني مع الخارج.
- إعداد المفاوضات في مجال التعاون الدولي والاستثمار الخارجي بالتعاون مع الوزارات المعنية.
- المشاركة في المفاوضات الثنائية في الميادين الراجعة بالنظر للوزارة.
- الإشراف على تسيير المفاوضات المتعددة الأطراف في مجال التعاون الدولي والاستثمار الخارجي وإبرام الاتفاقيات والمعاهدات المتولدة عنها.
- متابعة تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات في مجالي التعاون الدولي والاستثمار الخارجي.
- تنمية عمليات النهوض بفرص الشراكة والاستثمار الخارجي وتتولى مساندة ومساعدة عمليات الاستثمار الخارجي بالبلاد التونسية كما تعمل على تكثيف فرص العمل بالخارج للخبرات والقدرات التونسية
- تمثيل البلاد التونسية في الاجتماعات الدورية للهيئات الدولية والاقليمية ذات الصبغة المالية وفي الندوات الدولية والاقليمية ذات الصبغة الاقتصادية والمالية والفنية وذلك بالتعاون مع الوزارات الأخرى.

وفي إطار تكريس منظومة التصرف في ميزانية الدولة حسب الأهداف، تم تقسيم مهمة الوزارة إلى خمس برامج تم ضبطها كما يلي:

- برنامج التوازنات الجملية والإحصاء،
- برنامج التنمية القطاعية والجهوية،
- برنامج التعاون الدولي،
- برنامج الإحاطة بالإستثمار،
- برنامج القيادة والمساندة.
- برنامج الإحاطة بالإستثمار،برنامج القيادة والمساندة.

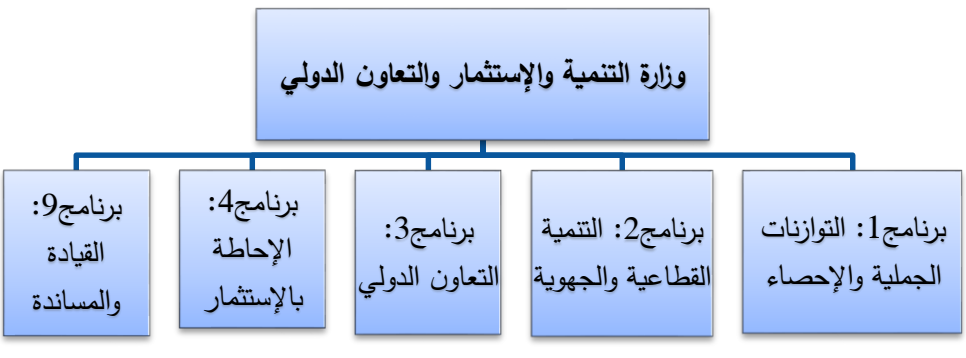

البرنامج	الهياكل المعنية
برنامج عدد 1: التوازنات الجملية والإحصاء	– الإدارة العامة للتقديرات – الإدارة العامة لتمويل الاقتصاد ومتابعة القطاع المالي – خلية التنسيق والمتابعة – المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية – المعهد الوطني للإحصاء
برنامج عدد 2: التنمية القطاعية والجهوية	– الإدارة العامة للقطاعات الإقتصادية – الإدارة العامة للتنسيق ومتابعة إنجاز المشاريع العمومية والبرامج الجهوية – الإدارة العامة لقطاع التعليم والمواطنة – خلية التنسيق والمتابعة – المندوبية العامة للتنمية الجهوية – ديوان تنمية الجنوب – ديوان تنمية الوسط الغربي – ديوان تنمية الشمال الغربي
برنامج عدد 3: التعاون الدولي	– الإدارة العامة للتعاون الإفريقي والأسيوي والأمريكي والدراسات الإستشرافية – الإدارة العامة للتعاون مع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – الإدارة العامة للتعاون متعدد الأطراف – الإدارة العامة للتعاون الأوروبي – خلية التنسيق والمتابعة – الوكالة التونسية للتعاون الفني
برنامج عدد 4: الإحاطة بالإستثمار	– الإدارة العامة للمشاريع الكبرى – الإدارة العامة للدراسات الإستشرافية في الإستثمار – خلية التنسيق والمتابعة – وكالة النهوض بالإستثمار الخارجي – وكالة النهوض بالإستثمار الخارجي

البرنامج	الهياكل المعنية
برنامج عدد 5: القيادة والمساندة	– الديوان – الكتابة العامة – الإدارة العامة للموارد البشرية – الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات – الإدارة العامة للأنظمة المعلوماتية – وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف – التفقدية الإدارية والمالية – مكتب العلاقات مع المواطن

ولتحقيق الاهداف المرسومة ضمن برامج مهمة الوزارة تم خلال سنة 2018 القيام بأهم الإنجازات التالية:

- إنجاز 26 مذكرة وتقريرا ودراسة تتعلق بمتابعة وتحليل القدرة التنافسية وآفاق التنمية للاقتصاد التونسي ودراسة المستجدات الناجمة عن ضعف نسق النموّ والتوازنات الجهوية وتكاثف الضغوط على المالية العمومية والتوازنات الجملية للاقتصاد وقد تم التركيز على المجالات التالية:
- تقييم النموّ المحتمل في تونس من خلال المقاربة الاقتصادية
- تحديات الاستثمار
- التخطيط التنموي في تونس
- جودة المؤسسات والتحول الهيكلي
- في إطار التعاون الدولي تم إنجاز الدراسات التالية: ادراج تونس في سلاسل القيمة العالمية ودور الشركات المصدرة كليا) منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديةOCDE)و التقييم الاقتصادي لتونس (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE).
- اعداد تقديرات منوال النموّ
- صياغة محاور مشروع الميزان الاقتصادي 2019 واعداد ملفات تقديمه لمجلس الوزراء ومناقشته على مستوى مجلس نواب الشعب.
- مذكرات تحليلية حول المالية العمومية وتمويل الاقتصاد.
- اعداد التقرير نصف المرحلي لمتابعة وتقييم مخطط التنمية 2016-2020

- انجـاز المسـوحات المبرمجـة، الاجتماعيـة منهـا والاقتصـادية، باسـتثناء المسـح السـنوي حـول الاسـتثمار الـذي تـم تأجيلـه إلـى حـين تـوفير فريـق عمـل تقنـي فـي الغـرض لاسـتغلال المصـادر الإداريـة. كمـا تـم التقلـيص فـي دوريـة المسـح الـوطني حـول ثقـة المسـتهلك مـن ثلاثية إلى سداسية.
- إنجـاز مسـوحات لـم تكـن مبرمجـة مسـبقا، علـى غـرار المسـح الـوطني حـول الشـباب لفائـدة المرصـد الـوطني للشـباب والمسـح الـوطني حـول تحديـد المخـاطر المهنيـة لفائـدة وزارة الشؤون الاجتماعية.
- الترفـيع فـي الاعتمـادات المخصصـة لعنصـر تحسيـن ظـروف العـيش ودعـم مـوارد الـرزق وذلـك علـى مسـتوى التعهـد وعلـى مسـتوى الـدفع مقارنـة بميزانيـة البرنـامج لسـنة 2017 مكن من تغطية جزء من التعهدات السابقة لسنوات 2013-2017.
- فـي إطـار مزيـد تحسـين التصـرف فـي برنـامج الحضـائر الجهويـة والحـد مـن التشـغيل الهـش تـم: التنسـيق بـين مصـالح المجـالس الجهويـة ومصـالح الإدارة العامـة للنهـوض الاجتمـاعي بـوزارة الشـؤون الاجتماعيـة علـى تسـوية ملفـات العملـة الـذين تجـاوز سـنهم الـ 60 سـنة بتمكيـنهم مـن منحـة تعـادل منحـة العـائلات المعـوزة وبطاقـة العـلاج المجـاني وتكفـل وزارة التنميـة والاسـتثمار والتعـاون الـدولي بخـلاص هـذه المـنح خـلال الفتـرة المتراوحـة بـين شـهر فيفري وشهر جويلية لسنة 2018.
- امضـاء عقـود البـرامج بـين السـيد رئـيس الحكومـة والسـادة الـولاة المتعلقـة بالقسـط الثالـث مـن برنـامج التنميـة المندمجـة لفائـدة 101 معتمديـة بكامـل ولايـات الجمهوريـة. وتقـدر التكلفـة الجمليـة لإنجـاز هـذا القسـط ب 1010 م د وسـتمكن هـذه المشـاريع مـن إحـداث قرابـة 34 ألـف مـوطن شـغل مباشـر متأتيـة مـن المشـاريع الفرديـة والبنيـة الأساسـية المنتجة، منها قرابة 3000 موطن شغل لفائدة حاملي الشهائد العليا.
- تركيـز " نظـام معلومـات جهـوي (SIR)" بـديواني تنميـة الشـمال الغربـي والوسـط الغربـي بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الفني "GIZ".
- الشروع في وضع الإطار المؤسساتي لحوكمة متابعة أهداف التنمية المستدامة 2030.
- فـي إطـار السـعي لبعـث حركيـة إقتصـادية محليـة وتعزيـز مؤشـرات التنميـة البشـرية ودعـم التشـغيل المحلـي وذلـك بإنجـاز بنيـة أساسـية منتجـة وبنيـة أساسـية وتجهيـزات جماعيـة واحـداث مشـاريع فرديـة داخـل عـدد مـن المنـاطق ذات الحاجيـات الخصوصـية تـم ضـمن برنامج التنمية المندمجة:

- مواصلة إنجاز مشاريع القسط الأول والقسط الثاني من برنامج التنمية المندمجة، وقد تم إعطاء الأولوية المطلقة للجهات الداخلية للبلاد التي تشكو تأخرا في مؤشراتها التنموية مقارنة بالجهات الساحلية وذلك من خلال تخصيص 68,5% من مشاريع القسط الأول و100% من مشاريع القسط الثاني لفائدتها، وبذلك يكون نصيب هذه الجهات 81,1% من مشاريع البرنامج.
- برمجة قسط ثالث من برنامج التنمية المندمجة يشمل التدخل بـ 100 معتمدية بكلفة 1000 م د. وقد تمت المصادقة على قائمة المشاريع المبرمجة ضمن البرنامج.
- وتتمثل إنجازات البرنامج سنة 2018 في::
- إحداث 3167 مشروعا فرديّا منتجا مكّنت من توفير 7599 موطن شغل منها 796 لفائدة حاملي الشهائد العليا.
- الانتهاء من تكوين 3748 منتفعا من بين 4028 تم في شأنهم ابرام 346 عقد تكوين بمبلغ جملي قدره 4,63 م د وتخص مجالات مختلفة من أهمها الصناعات التقليدية والفلاحة.
- مواصلة إنجاز العناصر الجماعية لتبلغ 964 عنصر من جملة 979 عنصرا مبرمجا
- تعبئة التعهدات المالية والتي بلغت 7538 م.د.ت مقبل تقديرات بـ 6493 م.د.ت أي بنسبة 116 %. هذا وقد حافظت قيمة التعهدات المبرمة ‘لى نفس مستوى إنجازات سنة 2017 مواصلة بذلك النسق الهام لتجسيم طلبات التمويل التي تم تقديمه بانطلاق المخطط وإبرام التفاقيات الخاصة بها.كما تم خلال سنة 2018 العمل على دفع نسق إعداد اتفاقيات التمويل وإبرامها مع الأطراف الممولة في أحسن الآجال تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2018
- الانطلاق الفعلي في العمل بقانون الاستثمار الجديد والهادف الى النهوض بالاستثمار وتشجيع احداث المؤسسات قصد الرفع من تنافسية الاقتصاد ومحتواه التكنولوجي وقدرته على احداث مواطن شغل وتحقيق تنمية مستدامة وإرساء التوازن التنموي بين الجهات.
- توحيد الإجراءات المتعلقة بإسناد المنح والحوافز المعتمدة من مختلف الهياكل المعنية بالاستثمار وضبط إجراءات متابعتها.
- اصدار الأمر الحكومي 2018-417 المتعلق بالتراخيص

- تعزيز الإطار المؤسساتي عبر احداث الهيئة التونسية للاستثمار التي دخلت حيز النشاط تدريجيا منذ سنة 2017 وشهد نشاطها نسقا تصاعديا وخاصة دورها كمخاطب وحيد للمستثمر

2. تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2018

بلغت جملة الإعتمادات المنجزة لسنة 2018 ما قدره 616.824 مليون دينارا مقابل 569.095 مليون دينار كتقديرات أي بنسبة إنجاز تساوي 108.4%.

جدول عدد 1:

تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2017 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات	تقديرات 2018		إنجازات 2018 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018	
	قانون المالية الأصلي	قانون المالية التكميلي (1)		المبلغ (1)-(2)	نسبة الإنجاز (1)/(2)
نفقات التصرف	**69 095**	**69 095**	**66 371**	**2 724**	**96.1%**
التأجير العمومي	58 535	58 535	56 883	1 652	97.2%
وسائل المصالح	9 006	9 006	7 950	1 056	88.3%
التدخل العمومي	1 602	1 602	1 538	16	99.0%
نفقات التنمية	**500 000**	**500 000**	**550 452**	**-50 452**	**110.1%**
الإستثمارات المباشرة	240	240	7 470	-7 230	3112.6%
التمويل العمومي	499 760	499 760	542 982	-43 222	108.6%
على الميزانية	489 760	489 760	519 196	-29 436	106.0%
قروض خارجية موظفة	10 000	10 000	23 786	-13 786	237.9%
المجموع العام	**569 095**	**569 095**	**616 824**	**-47 729**	**108.4%**

رسم بياني عدد 1:

مقارنة تقديرات وانجازات ميزانية سنة 2018

التوزيع حسب طبيعة النفقة (أع الدفع)

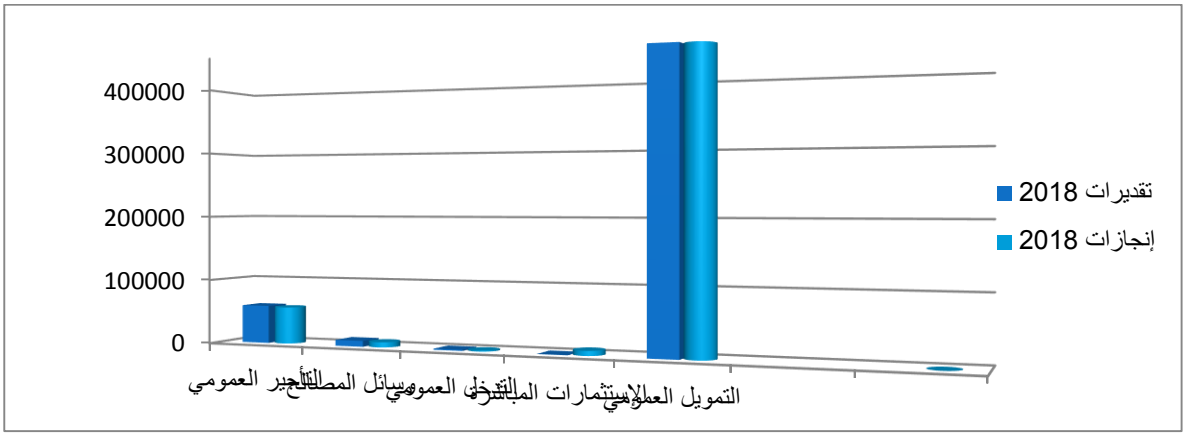

هـذا وقـد سـجلت الإعتمـادات المنجـزة لنفقـات التـأجير العمـومي 56.883 مليـون دينـارا مقابـل 58.535 مليون دينار كتقديرات أي بنسبة إنجاز 97.2%.

أمـا بالنسـبة إلـى نفقـات وسـائل المصـالح فقد بلغـت جملـة الإعتمـادات التـي تـم صـرفها بعنـوان سنة 2018 ما قيمته 7.950 مليون دينارا مقابل 9.006 مليون دينار كتقديرات.

هـذا وبلغـت جملـة إعتمـادات الـدفع بعنـوان التمويـل العمـومي المنجـزة 542.982 مليـون دينـار مقابل 499.760 مليون دينار مقدرة أي بنسبة إنجاز 108.65%.

جدول عدد2:

تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج

(إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج	تقديرات 2018 قانون المالية الأصلي	تقديرات 2018 قانون المالية التكميلي (1)	إنجازات 2018 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (1)-(2)	نسبة الإنجاز (1)/(2)
البرنامج عدد 1: التوازنات الجملية والإحصاء	30 925	30 925	30 535	390	98.7%
البرنامج عدد 2: التنمية القطاعية والجهوية	470 950	470 950	508 756	-37 807	108.0%
البرنامج عدد 3: التعاون الدولي	48 193	48 193	54 101	-5 908	112.3%
البرنامج عدد 4: الإحاطة بالإستثمار	11 267	11 267	9 315	1 952	82.7%
البرنامج عدد 9: القيادة والمساندة	7 760	7 760	14 116	-6 356	181.9%
المجموع العام	**569 095**	**569 095**	**616 824**	**- 47 729**	**108.4%**

يتبين من خلال الجدول عدد 2 أن برنامج التنمية الجهوية حضي بنسبة 82.47% من مجموع الإعتمادات المنجزة بالوزارة لسنة 2018 يليه برنامج التعاون الدولي بنسبة 8.77%.

رسم بياني عدد2:

مقارنة تقديرات وانجازات ميزانية سنة 2018

التوزيع حسب البرامج (أع الدفع)

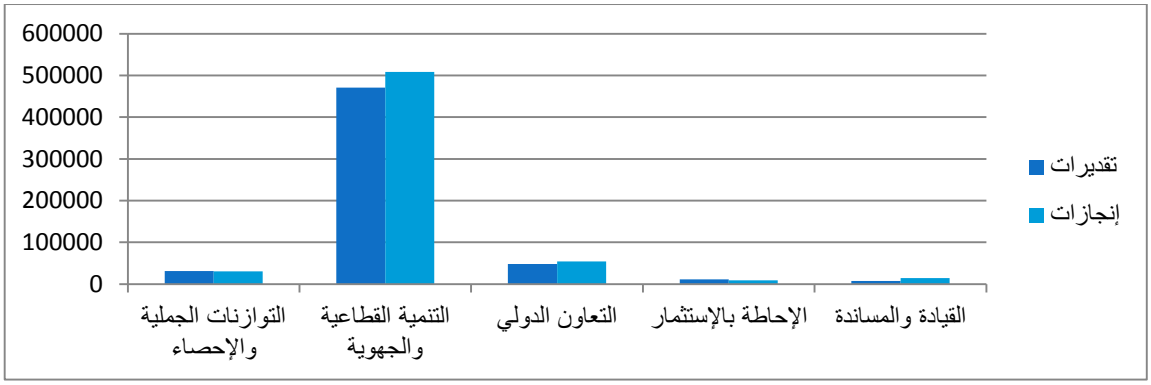

المحور الثاني

تقديم برامج الوزارة

برنامج التوازنات الجملية والإحصاء

رئيس البرنامج: لطفي الفرادي، رئيس هيئة التوازنات الجملية والإحصاء

1. التقديم العام للبرنامج

يندرج برنامج التوازنات الجملية والإحصاء ضمن المهام الأساسية لوزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي والمضبوطة ضمن المشمولات الأفقية لهياكلها لاسيما منها المتعلقة باستشراف التوجهات للمدى الطويل وبلورة منوال التنمية ضمن إطار مخطط التنمية الخماسي ووثيقة الميزان الاقتصادي السنوية فضلا عن تقديم التحاليل والمقترحات والدراسات وإنتاج الإحصائيات الوطنية بما يساعد على رسم السياسات والإصلاحات الهيكلية وإعداد البرامج والمشاريع التنموية ومتابعة تنفيذها وتقييمها.

ويضم البرنامج الهياكل التالية:

الهياكل المركزية:

- ✓ الإدارة العامة للتقديرات
- ✓ الإدارة العامة للتمويل ومتابعة القطاع المالي
- ✓ خلية التنسيق

المؤسسات تحت الإشراف:

- ✓ المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية
- ✓ المعهد الوطني للإحصاء
- ✓ المجلس الوطني للإحصاء

وينقسم برنامج التوازنات الجملية والإحصاء وفق مشروع القدرة على الأداء لسنة 2018 إلى برنامجين فرعيين:

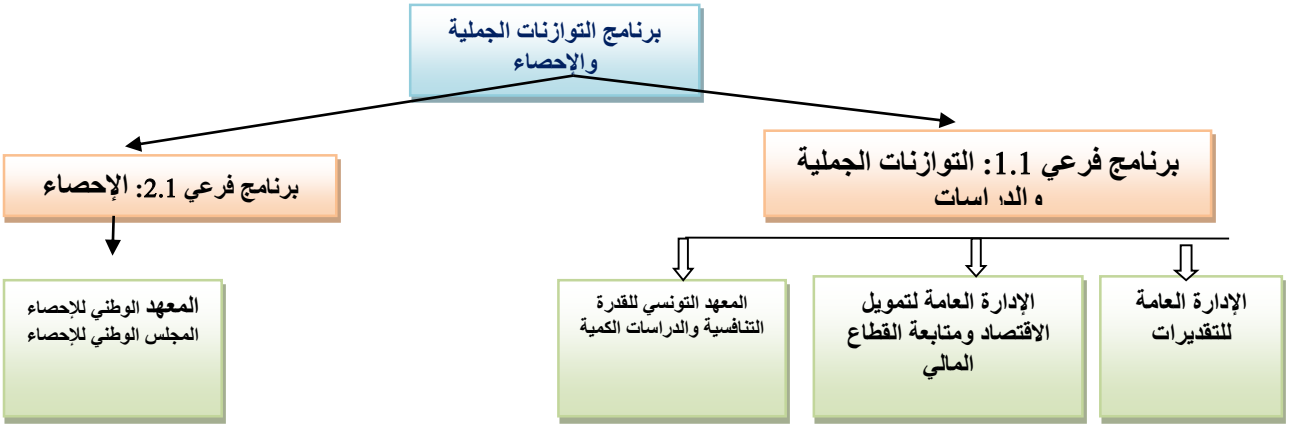

2. تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج:

- ✓ المساهمة في إعداد السياسات الاقتصادية والمالية واقتراح الاصلاحات الكفيلة بتحقيق الأهداف التنموية،
- ✓ رسم تقديرات منوال النموّ للميزان الاقتصادي لسنة 2019،
- ✓ متابعة تنفيذ مخطط التنمية وتقديم الاستنتاجات والمقترحات التعديلية،
- ✓ متابعة وتحليل الوضع الاقتصادي وتقديم جداول قيادة،
- ✓ متابعة وتحليل واستشراف القدرة التنافسية للاقتصاد التونسي والمساهمة في إعداد مخطط عمل لتحسين مناخ الأعمال والتنافسية،
- ✓ إعداد الدراسات في الميادين الاقتصادية والاجتماعية وفق البرمجة وأولويات الحكومة
- ✓ تعزيز الدور المحوري للمعهد الوطني للإحصاء في انتاج الاحصائيات وتحسين جودتها ونشرها.
- ✓ تطوير أداء المنظومة الوطنية للإحصاء

أهداف مشروع القدرة على الأداء لبرنامج التوازنات الجملية والإحصاء بعنوان سنة 2018:

1. تطوير منظومة التقديرات والتحاليل الاقتصادية والمالية،
2. توفير الدراسات والتحاليل المناسبة لدعم نجاعة القرار في المجال الاقتصادي والاجتماعي،
3. دعم المقومات الأساسية لإنتاج الإحصائيات الوطنية
4. تحسين جودة الإحصائيات طبقا للمبادئ والمعايير الدولية،

3. نتائج القدرة على أداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018

3-1 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت النفقات الجملية لبرنامج التوازنات الجملية والإحصاء بعنوان سنة 2018 مجموع 30535 أ د لترتفع بذلك نسبة الإنجاز إلى 98.7% من الاعتمادات المرسمة بقانون المالية.

كما سجل تنفيذ مشروع القدرة على الأداء للبرنامج بعنوان سنة 2018 كذلك تغطية نفقات على الموارد الذاتية للمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية بقيمة 919.2 أ د مقابل 912 أد مبرمجة فيما عرف المعهد الوطني للإحصاء نقصا في أعباء أجور أعوان بقيمة 929 أ د تمّت تغطيتها على ميزانية المعهد لسنة 2019.

نفقات العنوان الأول:

– نفقات التأجير العمومي

تمثّل نفقات الأجور نحو 79% من مجموع النفقات المرسمة للبرنامج بعنوان سنة 2018 حيث تمّ صرف مبلغ 24074 أ د لتعادل نسبة الإنجاز نحو 99.1% من الاعتمادات المرسمة ودون اعتبار النقص في اعتمادات التأجير للمعهد الوطني للإحصاء بقيمة 929 أ د. هذا ولقد ارتفعت مجموع نفقات التأجير المدفوعة بعنوان البرنامج (24914 أ د) بنسبة 5.2% مقارنة بالنتائج المسجلة لسنة 2017.

– نفقات وسائل المصالح

بلغت نفقات وسائل المصالح للبرنامج والموظفة على موارد ميزانية سنة 2018 مجموع 2341 أ د وما يعادل نسبة إنجاز بنحو 94%. وتشمل هذه بالأساس نفقات وسائل المصالح لكل من المعهد الوطني للإحصاء (1747 أ د) والمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية (594 أ د).

هذا وتمثّل حصة نفقات وسائل المصالح نحو 8.7% من مجموع نفقات التصرف المخصصة للبرنامج أي بزيادة نقطة مقارنة مع تنفيذ ميزانية سنة 2017.

– نفقات التدخل العمومي

بلغت نفقات التمويل العمومي نحو 623 أ د وهي مخصصة لتغطية تدخلات ودادتي أعوان المعهد الوطني للإحصاء والمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية. وسجلت هذه النفقات تقلصا مقارنة بسنة 2017 (693 أد) وبالتالي لم تكن كافية لتغطية بصفة مرضية للتدخلات ذات الصبغة الاجتماعية والثقافية لأعوان المؤسستين.

نفقات العنوان الثاني:

– نفقات التمويل العمومي:

بلغت الاعتماد المأذون بصرفها بعنوان سنة 2018 ما يعادل 3497 أ د مقابل اعتمادات مرسمة بقانون المالية بقيمة 3527 أ د أي بنسبة تنفيذ تعادل 99.1%. واتسم تنفيذ برنامج

الاستثمار ببروز صعوبة في تغطية أعباء البرنامج الإحصائي للمعهد الوطني للإحصاء مقابل تسجيل فواضل لدى المعهد التونسي للقدرة التنافسية الذي تولّى تغطية جزء من تدخلاته على الموارد الذاتية من فواضل السنوات السابقة.

هذا ويخصص القسط الأكبر من اعتمادات الاستثمار للبرنامج لتغطية المسوحات المنجزة لإنتاج الإحصائيات الوطنية (تخصيص موارد بشرية وفنية ولوجستية حسب البرمجة السنوية وآجال النشر المستوجبة) والتي تستدعي دعما ماليا أكبر ليتسنى الترفيع في العينات ودورية جمعها بما يسهم في دعم الإنتاج المعطيات الإحصائية وتحسين جودته.

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرنامج التوازنات الجملية والإحصاء حسب طبيعة النفقة*

بحساب أ.د

بيان	تقديرات 2018		المنجز صرفا بعنوان 2018	الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017	
	ق م الأصلي	ق م التكميلي		بقايا الاعتمادات	نسبة الإنجاز
العنوان الأول	**27 398**	**27 398**	**27 038**	**360**	**98,7%**
التأجير العمومي	24 286	24 286	24 074	212	99,1%
وسائل المصالح	2 489	2 489	2 341	148	94,0%
التدخل العمومي	623	623	623	0	100,0%
العنوان الثاني	**3 527**	**3 527**	**3 497**	**30**	**99,1%**
التمويل العمومي	3 527	3 527	3 497	30	99,1%
الجملة	**30 925**	**30 925**	**30 535**	**390**	**98,7%**

(1) دون اعتبار خلاص أجور (بقيمة 929 أ د) من قبل المعهد الوطني للإحصاء بعنوان تسبقة على ميزانية 2018.

(2) تبلغ النفقات على الموارد الذاتية للمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية 919.2 أ د منها 267.2 أ د أجور الأعوان الملحقين بالوزارة مقابل اعتمادات مصادق عليها تعادل على التوالي 912 أ د و260 أ د.

رسم بياني لتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018

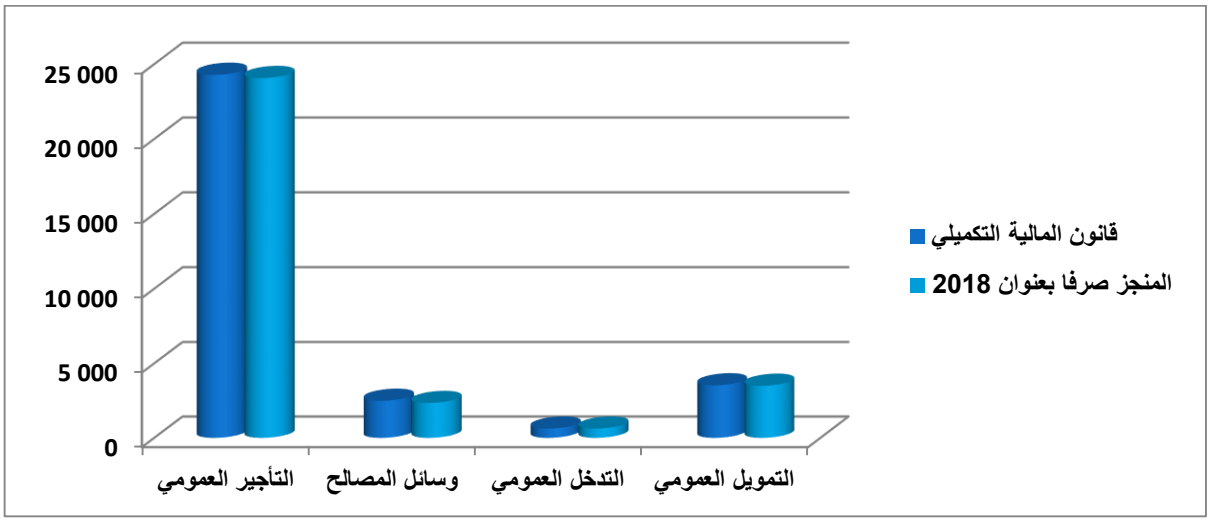

بيان تنفيذ ميزانية سنة 2018 حسب البرامج الفرعية:

اتسم تنفيذ البرنامج التوازنات الجملية والتخطيط مقارنة بالاعتمادات المرسمة بقانون المالية لسنة 2018 بتحقيق نسبة إنجاز جملية تعادل 98.7% مع تحقيق كامل المبالغ المرسمة لفائدة البرنامج الفرعي للإحصاء والذي عرف نقصا في الموارد المخصصة لفائدته فيما أمكن توظيف 93.2% من الاعتمادات المخصصة لفائدة البرنامج الفرعي التوازنات الجملية والدراسات باعتبار تغطية جزء من أعباء بالموارد الذاتية المتاحة من فواضل السنوات السابقة.

بيان / بحساب أ د	تقديرات 2018		المنجز صرفا بعنوان 2018	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
	ق م الأصلي	ق م التكميلي		بقايا الاعتمادات	نسبة الإنجاز
البرنامج الفرعي الأول: التوازنات الجملية والتخطيط	**5759**	**5759**	**5369**	**390**	**%93.2**
البرنامج الفرعي الثاني: الإحصاء	**25166**	**25166**	**25166**	**0**	**%100.0**
الجملة	**30 925**	**30 925**	**30 535**	**390**	**%98,7**

تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج الفرعي" التوازنات الجملية والدراسات":

بلغت نفقات ميزانية البرنامج الفرعي **التوازنات الجملية والدراسات** لسنة 2018 إلى 5369 أ د تتوزع بين 5109 أ د بعنوان نفقات التصرف ونحو 95.2% من مجموع الميزانية مقابل 260 أ د لنفقات التنمية وحصة تعادل 4.8% من مجموع الميزانية.

واعتبارا لطبيعة مهام البرنامج المتمثلة في تقديم التحاليل والدراسات وأعمال المتابعة والتقييم فضلا عن المساهمة في بلورة السياسات والإصلاحات الاقتصادية والمالية والاجتماعية وهي تدخلات ذات طابع فني يستوجب مستوى تأطير مرتفع فإن نفقات البرنامج تشمل بالأساس أعباء التأجير والبالغة 4422 أ د إضافة إلى رصد اعتمادات لتنمية القدرات وتوفير المستلزمات الفنية العمل مع رصد ضمن العنوان الثاني الاعتمادات اللازمة لإنجاز المسح السنوي لمتابعة وتقييم التنافسية.

هذا ويبقى نسق تنفيذ ميزانية البرنامج الفرعي قابل للتحسين بعلاقة مع تعزيز قدرات التصرف لدى المعهد التونسي للقدرة التنافسية لتنفيذ كامل التدخلات بعنوان دعم وسائل المصالح واقتناء التجهيزات والأشغال المبرمجة.

جدول تنفيذ ميزانية البرنامج الفرعي" التوازنات الجملية والدراسات" لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

بيان / (بحساب أ د)	تقديرات 2018		المنجز صرفا بعنوان 2018 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2018	
	قانون المالية الأصلي	الموارد المنجزة (1)		بقايا الاعتمادات (1) – (2)	نسبة الإنجاز % (2)/(1)
العنوان الأول	**5469**	**5469**	**5109**	**260**	**93.4**
التأجير العمومي	4634	4634	4422	212	95.4
وسائل المصالح	742	742	594	148	80.0
التدخل العمومي	93	93	93	0	100.0
العنوان الثاني	**290**	**290**	**260**	**30**	**89.7**
التمويل العمومي	290	290	260	30	89.7
المجموع	**5759**	**5759**	**5369**	**390**	**93.2**

الرسم البياني لتوزيع نسب تنفيذ ميزانية البرنامج الفرعي التوازنات الجملية والإحصاء بعنوان سنة 2018

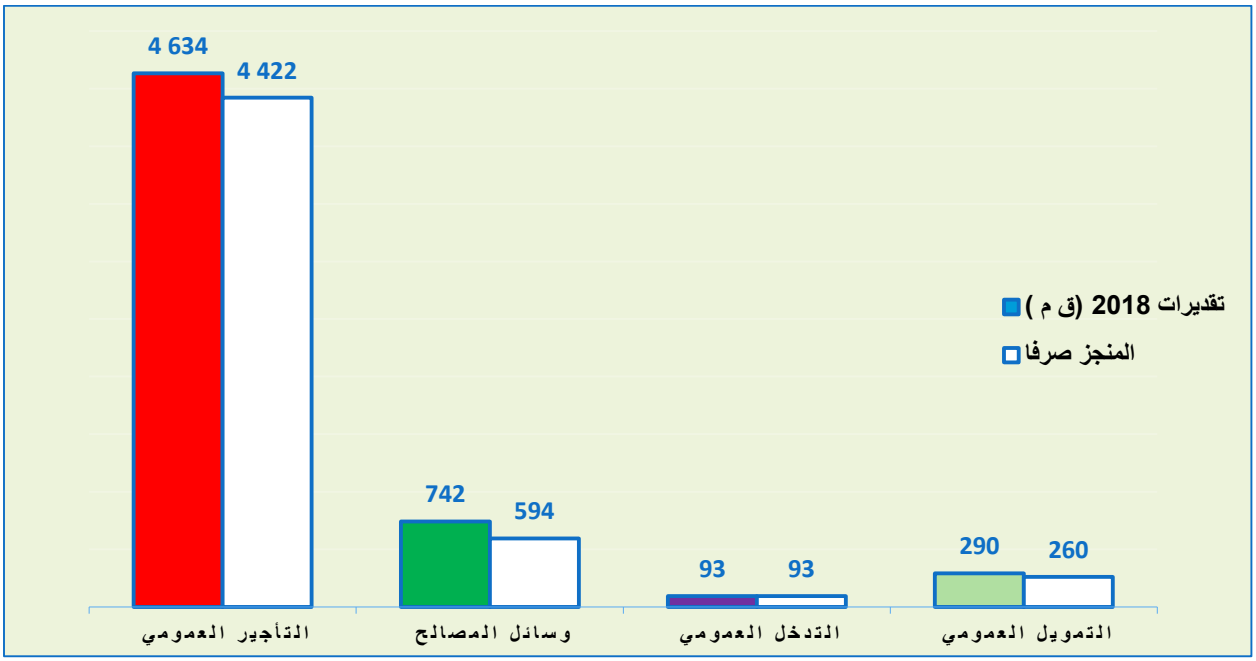

هذا ولقد تمّ تغطية قسط من نفقات المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية على الموارد الذاتية المتأتية من تحويل أجور الأعوان الملحقين بوزارة الإشراف وفواضل اعتمادات المرسمة بميزانية السنوات السابقة والبالغة لما يلي:

	مصادق عليها	منجزة
مجموع الموارد الذاتية	**912**	**919.2**
موارد ذاتية (العنوان الأول)	**897**	**904.2**
استرجاع أجور الأعوان الملحقين	260	267.2
الاعتمادات المتبقية بعنوان تأجير 2016	400	400
الاعتمادات المتبقية بعنوان نفقات وسائل المصالح 2016	188	188
مداخيل من البنوك	49	49
موارد ذاتية (العنوان الثاني)	**15**	**15**

الإستنتاجات

سجل تنفيذ ميزانية المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية نسبة إنجاز في حدود 93 بالمائة من الاعتمادات المرسمة بقانون المالية لسنة 2018 وذلك باعتبار توظيف قسط من الفواضل لتغطية أعباء التصرف والاستثمارات المبرمجة. كما أن المعهد لم يتوصّل إلى كامل مشاريع اقتناء التجهيزات والتأثيث بعلاقة مع تأخر تنفيذ بعض الصفقات.

تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج الفرعي" الإحصاء":

توصّل المعهد الوطني للإحصاء إلى تنفيذ كامل اعتمادات ميزانية البرنامج الفرعي بعنوان سنة 2018 والتي تعادل 25166 أ د. وتجدر الإشارة أن ميزانية المعهد الوطني للإحصاء سجلت تخفيضا في الاعتمادات المخصصة لفائدتها مقارنة بسنة 2017 وذلك بعلاقة من جهة مع مكونات البرنامج الإحصائي لسنة 2018 حيث تمّ استكمال الأشغال المتعلقة بالتعداد العام للسكان والسكنى (معالجة ونشر الإحصائيات التفصيلية) ومن جهة أخرى التوجه القائم على التحكم في النفقات العمومية بصفة عامة.
وفي هذا الإطار اتسم تنفيذ ميزانية المعهد الوطني للإحصاء بتسجيل نقص في الموارد المخصصة للتأجير وتغطية أعباء المسوحات الإحصائية المبرمجة.

كما يواجه المعهد الوطني للإحصاء ضغوطا متزايدة نتيجة النقص في الإطارات المختصة من مهندسين في الإحصاء والإعلامية في ظل عدم الترخيص ببرمجة انتدابات جديدة خلال السنوات الأخيرة مقابل مغادرة عدّة إطارات من ذوي الخبرة للعمل بالخارج.

جدول عدد 1: تنفيذ ميزانية البرنامج الفرعي "الاحصاء" لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

بحساب أ.د

بيان	تقديرات 2018		المنجز صرفا بعنوان 2018 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2018	
	قانون المالية الأصلي	قانون المالية التكميلي (1)		بقايا الاعتمادات (1) – (2)	نسبة الإنجاز % (2)/(1)
العنوان الأول	**929 21**	**929 21**	**929 21**	**0**	**100**
التأجير العمومي	19 652	19 652	19 652	0	100
وسائل المصالح	1 747	1 747	1 747	0	100
التدخل العمومي	530	530	530	0	100
العنوان الثاني	**3237**	**3237**	**3237**	**0**	**100**
التمويل العمومي	3237	3237	3237	0	100
المجموع	**25166**	**166 25**	**166 25**	**0**	**100**

رسم بياني: مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرنامج الفرعي الإحصاء لسنة 2018

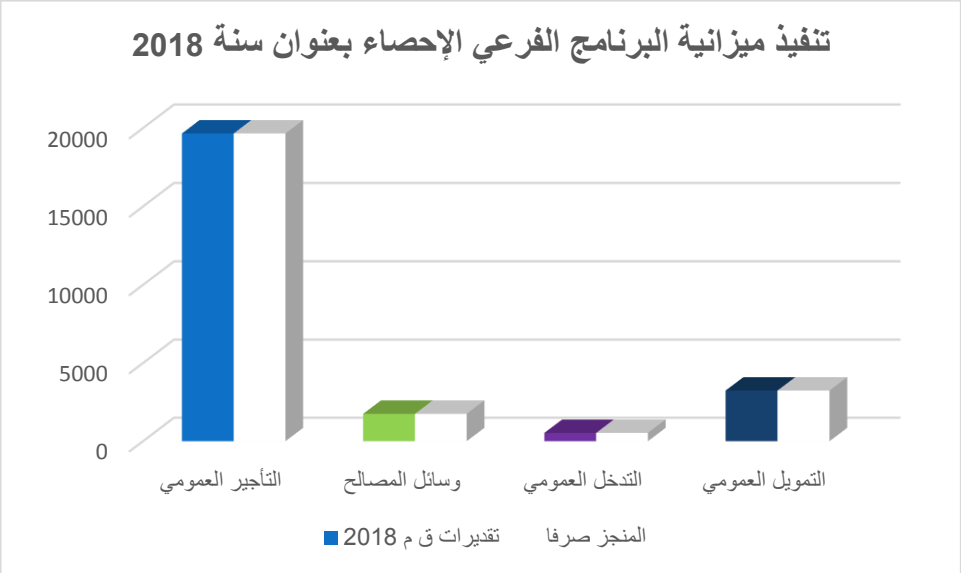

2-3 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها

يهدف هذا البرنامج إلى تطوير منظومة التقديرات والتحاليل المتعلقة بإعداد الاستراتيجيات التنموية ومخططات التنمية والميزان الاقتصادي والتحاليل الظرفية وذلك بالتنسيق مع مختلف المتدخلين. كما يرمي البرنامج إلى تطوير الدراسات والتحاليل لدعم القرار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي بالعلاقة مع التوجهات العامة للدولة وتوفير السند لاتخاذ الإجراءات المناسبة. ويشمل البرنامج كذلك تدعيم إنتاج ونشر الإحصائيات بغرض توفير المعطيات الموثوقة والمحيّنة للأعوان الاقتصاديين طبقا للمعايير الدولية المتعارف عليها.

تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج

تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج الفرعي 1: التخطيط والتوازنات الجملية والدراسات

يشتمل البرنامج الفرعي الأول التخطيط والتوازنات الجملية والدراسات، على هدفين وأربع مؤشرات لقيس الاداء تم اختيارها بالاعتماد على مشمولات الإدارة العامة للتقديرات والإدارة العامة لتمويل الاقتصاد ومتابعة القطاع المالي من جهة ومشمولات المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية من جهة أخرى. وتمّ في هذا المجال اعتماد مقاييس موضوعية وعملية لتقييم النتائج المحققة ومدى توظيف الاعتمادات حسب البرامج والأنشطة.

الهدف 1-1-1: تطوير منظومة التقديرات والتحاليل الاقتصادية الجملية

تقديم الهدف: تطوير منظومة التقديرات والتحاليل الاقتصادية والمالية مع تحسين مناهج إعداد الميزان الاقتصادي والتحاليل الظرفية.

مرجع الهدف: الإدارة العامة للتقديرات والإدارة العامة لتمويل الاقتصاد ومتابعة القطاع المالي.

مبررات اعتماد المؤشرات: قيس حجم الأعمال الدورية المنجزة في مجالات إعداد التقديرات والتحاليل المتعلقة بالميزان الاقتصادي وتدقيق متابعة الوضع الاقتصادي وتقييمه وكذلك متابعة تنفيذ مخطط التنمية.

مؤشرا قيس الآداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	انجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات 2018 (1)	انجـــــازات 2018 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات (1)/(2)
1- عـــدد الوثـــائق المنتجـــة بصفة دورية	عدد	7	7	%100	8	8	% 100

أمكـن تحقيـق الهـدف المعتمـد لمؤشـر الأداء لسـنة 2018 حيـث شـملت المـذكرات التحليليـة بالخصوص المجالات التالية:

- تشخيص الوضع الاقتصادي ومتابعة تطور الظرف
- اعداد تقديرات منوال النموّ
- صـياغة محـاور مشـروع الميـزان الاقتصـادي 2019 واعـداد ملفـات تقديمـه لمجلـس الوزراء ومناقشته على مستوى مجلس نواب الشعب.
- المسـاهمة فـي دراسـة قـانون الماليـة وقـانون الميزانيـة لسـنة 2019 و قـانون الماليـة التكميلي 2018.
- مذكرات تحليلية حول المالية العمومية وتمويل الاقتصاد.
- اعداد التقرير نصف المرحلي لمتابعة وتقييم مخطط التنمية 2016-2020

كمـا سـاهمت هياكـل الهيئـة فـي دراسـة ملفـات المجـالس الوزاريـة واعـداد بـرامج التعـاون الدولي ومتابعة وتقييم الإصلاحات الاقتصادية والمالية.

الهدف 1-1-2 : *النجاعة في دعم القرار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي*

تقديم الهدف: دعـم القـرار فـي المجـالين الاقتصـادي والاجتمـاعي مـن خـلال إنجـاز الدراسـات والتحاليـل المندرجـة ضـمن التوجهـات العامـة للدولـة والمسـتجيبة لمشـاغل التنميـة فـي القطـاعين العـام والخاص.

مرجع الهدف: المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية.

مبـــررات اعتمـــاد المؤشرات: عـدد الدراسـات المنجـزة ونوعيتهـا تسـاهم فـي إنـارة صـانعي القرار وتـوفير السـند لاتخـاذ الإجـراءات المناسـبة بالإضـافة إلـى ضـرورة تبليـغ نتائجهـا إلـى المعنيـين وتطـوير جودتهـا مـن خـلال الرقـي بالموارد البشرية ونحسين مناخ العمل.

نتائج القدرة على الأداء وتحليلها لسنة 2018

يبرز تقييم أداء المعهد بعنوان سنة 2018 التوصل الى تحقيق الهدف المرسوم فيما يخص انجاز الدراسات والبحوث كما تمّ تجاوز الهدف المرسوم بعنوان التكوين فيما سجّل انخفاض طفيف عدد الزيارات الى موقع المعهد.

الهدف 1-1-3 : النجاعة في دعم القرار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي

تقديم الهدف: يساهم هذا الهدف في دعم القرار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي من خلال إنجاز الدراسات والتحاليل المندرجة ضمن التوجهات العامة للدولة والمستجيبة لمشاغل التنمية في القطاعين العام والخاص.

وقد سجلت بعض من مؤشرات قيس الأداء خلال سنة 2018 ارتفاع نسبي مقارنة بسنة 2017.

مؤشرا قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات سنة 2017	إنجازات سنة 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات سنة 2017	تقديرات سنة 2018 (1)	إنجازات سنة 2018(2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات سنة 2018 (1)/(2)
1. عدد الدراسات والمذكرات	العدد	25	25	%100	22	26	%118
2. النفاذ إلى موقع المعهد	العدد (الألف)		17.1		18	16.2	%90
3. عمليات الإتصال	العدد	75	82	%109	28	31	%111
4. التكوين وتنمية الكفاءات	معدل أيام التكوين	10	6.0	%60	8	8.6	%108

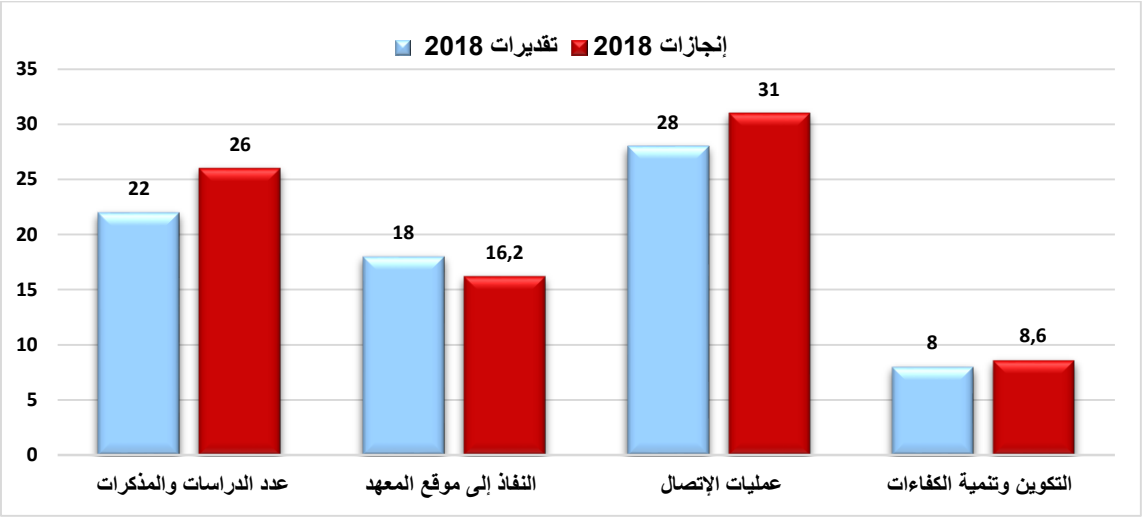

المؤشر 1: – عدد الدراسات

توفّق المعهد خلال سنة 2018 إلى إنجاز 26 مذكرة وتقريرا ودراسة ضمن الأنشطة المتصلة بمهامه والمتعلقة بمتابعة وتحليل القدرة التنافسية وآفاق التنمية للاقتصاد التونسي ودراسة المستجدات الناجمة عن ضعف نسق النموّ والتوازنات الجهوية وتكاثف الضغوط على المالية العمومية والتوازنات الجملية للاقتصاد. وشهدت سنة 2018 التركيز على المجالات التالية:

- تقييم النموّ المحتمل في تونس من خلال المقاربة الاقتصادية
- تحديات الاستثمار
- التخطيط التنموي في تونس
- جودة المؤسسات والتحول الهيكلي

كما ساهم المعهد في إطار **برامج تعاون دولي** في الدراسات التالية:

- ادراج تونس في سلاسل القيمة العالمية ودور الشركات المصدرة كليا(منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE).
- التقييم الاقتصادي لتونس (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE).

وتجدر الإشارة أنّ انجاز الدراسات يجابه عديد الإشكاليات من أهمها :

- المساهمة في العديد من الأشغال الظرفية والتدخلات في الملفات المستجدة الواردة على المعهد
- صعوبة توفر المعطيات الإحصائية للعديد من الدراسات.

المؤشر.2: النفاذ إلى موقع المعهد

تمت ملاحظة تراجع طفيف لعدد الزيارات إلى موقع واب المعهد خلال سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 ويعود ذلك إلى نقص الندوات والملتقيات الإعلامية لعرض نتائج المسح لسنة 2017.

المؤشر.3: عمليات الإتصال

تمّ تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 111 % بالنسبة لعمليات الإتصال وذلك من خلال تكثيف تنظيم ورشات عمل خارجية وملتقيات إعلامية تشاركية حيث تولّى المعهد تنظيم ورشات عمل في إطار التواصل مع الباحثين أو الإطارات العاملة بالهياكل الوطنية أو الأجنبية لتطوير الدراسات التي يقوم بها.

الأنشطة الإعلامية	
الملتقيات الإعلامية للمعهد: المنظمة من قبل المعهد داخل مقره أو خارجه للتعريف بأنشطته	**31**

- انخفاض طفيف في عدد زيارات موقع الواب للمعهد بالنسبة لسنة 2018

عدد الزيارات إلى موقع واب المعهد خلال الفترة 2015-2018				
	2015	**2016**	**2017**	**2018**
تونس	11 800	16 520	15 554	14 275
فرنسا	298	368	463	486
الولايات المتحدة الأمريكية	1 434	505	368	179
بريطانيا	102	456	111	64
المغرب العربي	98	244	270	203
دول أخرى	668	470	338	1054
المجموع	**14 400**	**18 563**	**17 104**	**16 261**

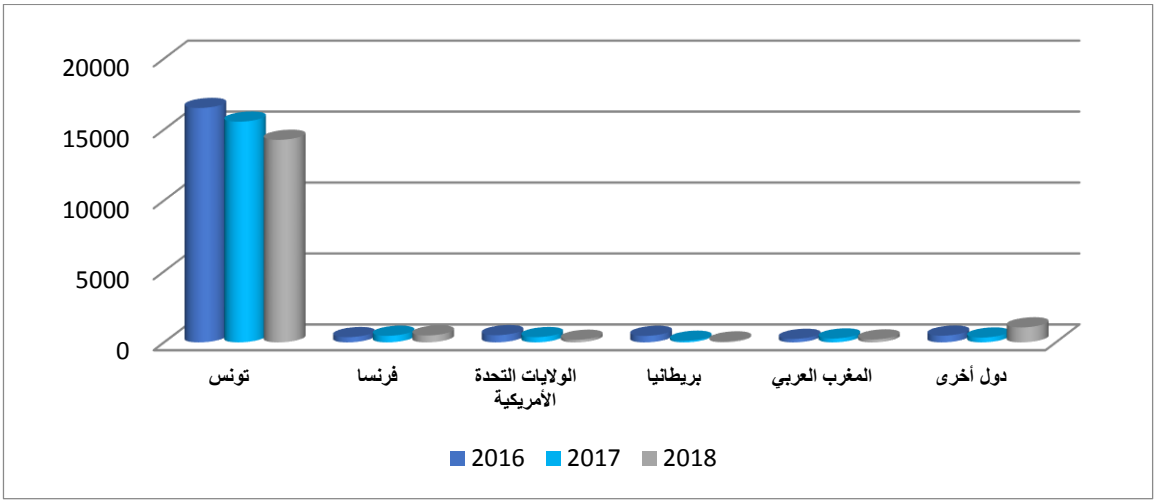

المؤشر 4. : التكوين وتنمية الكفاءات

تم تكثيف عمليات التكوين والملتقيات والمساهمة في الورشات والأنشطة الخارجية شارك فيها 114 إطار مما نتج عنه تسجيل نسبة إنجاز هامة مقارنة بتقديرات سنة 2018 تساوي 108%. هذا وشملت أعمال تنمية الكفاءات حضور برامج للتكوين والملتقيات والمساهمة في الورشات والأنشطة الخارجية بلغت 185 يوما.

توزيع عمليات التكوين والرسكلة المنجزة خلال 2018

	الأنشطة	المنتفعون	عدد الأيام
حلقات التكوين لدى مكاتب مختصة	14	24	43
حلقات التكوين الخصوصية	1	1	3
حلقات التكوين الداخلية	1	36	15
التكوين بالخارج	15	18	115
حلقات تدريس	1	30	2
أنشطة تكوين أخرى	3	5	7
المجموع	35	114	185

الاستنتاجات

أهمّ المعوقات:

- غياب تحفيز أعضاء المجلس العلمي حال دون قيامه بمهامه المنصوص عليها في النصوص التنظيمية للمعهد
- عدم إمكانية انتداب موارد بشريّة جديدة لسدّ النقص للإطارات التي تمت إحالتها على التقاعد خلال السنوات الفارطة

4. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء

- يقتضي تطوير الأداء دعم المنظومات الإلكترونية وتحديث مناهج التصرف ومراجعة أساليب العمل. وسيتولّى المعهد تجربة واستغلال منظومة متابعة الدراسات التي سيتم إرساءها سنة 2019 والتي ستكون دافعا لتحسين الأداء على المدى القريب والمتوسط.
- كما سيكون للمجلس العلمي للمعهد الذي تمت مراجعة أعضائه مؤخرا حافزا للارتقاء به إلى هيئة علمية يكون لها رأى في المشاريع المبرمجة الخاصة بالدراسات وكذلك في جودة المنتوجات المتأتية من هذه المشاريع. ويستدعي هذا التوجّه تنقيح الأمر 2134 لسنة 1998 المتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي وطرق سير معهد كما تم تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 2074 لسنة 2008، وخاصة القسم الثالث منه المتعلق بالمجلس العلمي.
- التركيز على تكوين عالي المستوى لفائدة اطارات المعهد ومن أجل الارتقاء بنوعية التقارير والدراسات التي ينتجها المعهد.
- تجربة واستغلال منظومة متابعة الميزانية والمحاسبة التحليلية التي تم إرساءها سنة 2017 والتي ستكون دافعا لتحسين الأداء على المدى القريب والمتوسط

تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج الفرعي 2: الإحصاء

يشمل البرنامج الفرعي الثاني الاحصاء هدفين وثلاث مؤشرات لقيس الاداء تم اختيارهما بالاعتماد على مشمولات الوزارة والمعهد الوطني للإحصاء والمجلس الوطني للإحصاء وتأخذ هذه المنهجية بعين الاعتبار ضرورة إرساء مقاييس موضوعية وعملية لتقييم النتائج المحققة ومدى توظيف الاعتمادات حسب البرامج والأنشطة.

جدول لاهم المؤشرات

مؤشرا قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات سنة 2017	انجازات سنة 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات سنة 2017	تقديرات 2018 (ق م)	تقديرات 2018 (ق م تكميلي) (1)	انجازات سنة 2018 (2)
الهدف: تدعيم الركائز الأساسية للإحصاء							
المؤشر 1.1.2.1. نسبة انجاز العمليات الاحصائية المبرمجة	نسبة	90	86	95.5	95	95	88
الهدف: تحسين جودة الإحصائيات							
المؤشر 1.2.2.1 احترام رزنامة النشر	نسبة	103	105.8	96.4	102	102	104
المؤشر 2.2.2.1 الدورات التكوينية المنجزة	عدد الدورات	70	62	88.6	47	47	39

الهدف 1-2-1: تدعيم الركائز الأساسية للعمل الإحصائي

المؤشر 1.1.2.1: نسبة انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 88 % بالنسبة لما تمت برمجته، في حين كان مؤملا إنجاز نسبة (95%)، حيث تمكن المعهد من الإيفاء بكل تعهداته تجاه المجموعة الوطنية من خلال انجاز المسوحات المبرمجة، الاجتماعية منها والاقتصادية، باستثناء المسح السنوي حول الاستثمار الذي تم تأجيله إلى حين توفير فريق عمل تقني في الغرض لاستغلال المصادر الإدارية. كما تم التقليص في دورية المسح الوطني حول ثقة المستهلك من ثلاثية إلى سداسية. وفي المقابل، أنجز المعهد مسوحا لم تكن مبرمجة مسبقا، على غرار المسح الوطني حول الشباب لفائدة المرصد الوطني للشباب والمسح الوطني حول تحديد المخاطر المهنية لفائدة وزارة الشؤون الاجتماعية.

مرجع الهدف: المعهد الوطني للإحصاء.

مبررات اعتماد المؤشرات: قيس مدى إنجاز برنامج عمل المعهد.

تدعيم الركائز الأساسية للعمل الإحصائي

مؤشـــرا قـــيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات ســـنة 2017	انجازات ســـنة 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات سنة 2017	تقديرات 2018 (ق م)	تقديرات 2018 (ق م التكميلي) (1)	انجـازات سـنة 2018 (2)
المؤشر.1.1.2.1 نسـبة انجـاز العمليـات الاحصائية المبرمجة	نسبة	90	86	95.5	95	95	88

رسـم بيـاني: مقارنـة بـين تقـديرات وإنجـازات مؤشـرات قـيس الأداء الخاصـة بالهـدف 1 لسـنة 2018

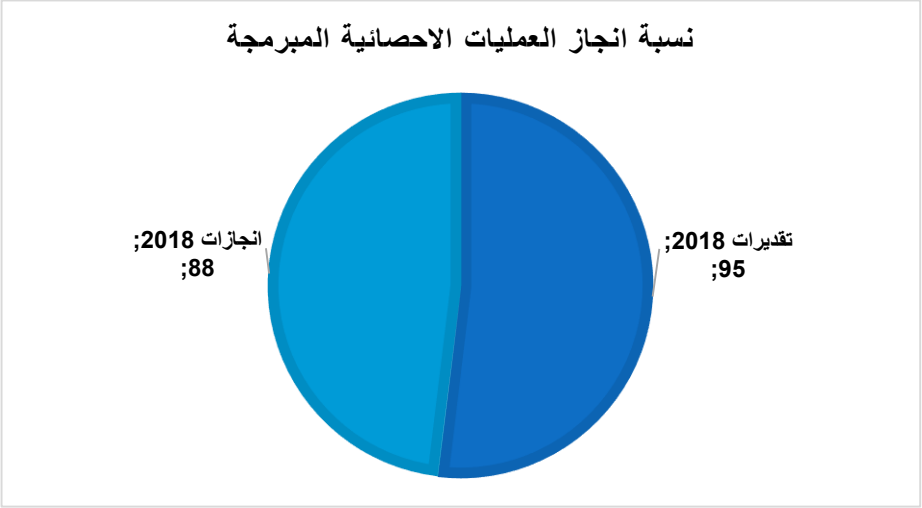

المؤشر 1.1.2.1: نسبة انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة

تـم تسـجيل نسـبة انجـاز تقـدر بـ 88% بالنسـبة لـما تمـت برمجتـه، فـي حـين كـان مـؤملا إنجـاز نسـبة (95 %)، حيـث تمكـن المعهـد مـن الإيفـاء بكـل تعهداتـه تجـاه المجموعـة الوطنيـة مـن خـلال انجـاز المسـوحات المبرمجـة، الاجتماعيـة منهـا والاقتصـادية، باسـتثناء المسـح السـنوي حـول الاسـتثمار الـذي تـم تأجيلـه إلـى حـين تـوفير فريـق عمـل تقنـي فـي الغـرض لاسـتغلال المصـادر الإداريـة. كمـا تـم التقليـص فـي دوريـة المسـح الـوطني حـول ثقـة المسـتهلك مـن ثلاثيـة إلـى سداسـية. وفـي المقابـل، أنجـز المعهـد مسـوحا لـم تكـن مبرمجـة مسـبقا، علـى غـرار المسـح الـوطني حـول الشـباب لفائـدة المرصـد الـوطني للشـباب والمسـح الـوطني حـول تحديـد المخـاطر المهنيـة لفائـدة وزارة الشـؤون الاجتماعيـة. وسـيعمل المعهـد

علـى مزيـد احكـام البرمجـة الإحصـائية والاسـتجابة قـدر الإمكـان الـى الطلبـات المتزايـدة لإنجاز مسوح لفائدة بعض القطاعات والمنظمات الدولية.

الهدف 1-2-2: تطوير جودة المعطيات الاحصائية المنتجة

تقـديم الهـدف: تعـدّ جـودة الإحصـائيات مـن المبـادئ الأساسـية للعمـل الإحصـائي وإحـدى سمات المنظومة الوطنية للإحصاء.

مرجع الهدف: المعهد الوطني للإحصاء.

مبـررات اعتمـاد المؤشـرات: يسـتند تحقيـق هـدف جـودة الإحصـائيات علـى التثبـت مـن مـدى احتـرام روزنامـة نشـر الإحصـائيات وفقـا للمعـايير الدوليـة وتطـوير مضـمون ومجـالات التكوين المختصّ لتنمية قدرات إطارات المعهد.

تطوير جودة المعطيات الإحصائية المنتجة

مؤشـــرا قـــيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات سـنة 2017	انجازات سـنة 2017	نسـبة الإنجازات مقارنـة بسـنة 2017	تقديرات 2018 (ق م)	تقديرات 2018 (ق م التكميلي) (1)	انجـازات سـنة 2018 (2)
المؤشر 1.2.2.1 احتـرام رزنامـة النشر	نسبة	103	105.8	96.4	102	102	104
المؤشر 2.2.2.1 الـدورات التكوينيـة المنجزة	عـدد الدورات	70	62	88.6	47	47	39

رسم بياني: مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف 2 لسنة 2018

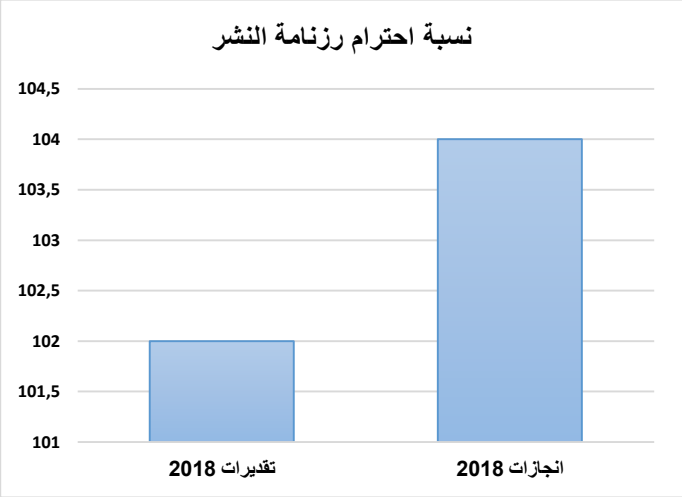

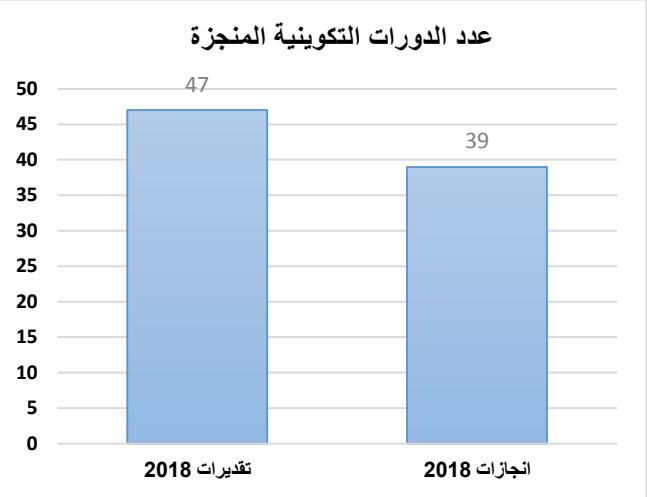

المؤشر 1.2.2.1: احترام رزنامة النشر:

عمل المعهد الوطني للإحصاء وفق الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة على احترام روزنامة النشر الخاصة بالمؤشرات الإحصائية المنتجة رغم تراجع المؤشر بحوالي 2 نقاط. ويرجع ذلك أساسا الى التأخير المسجل في اصدار مؤشري الإنتاج الصناعي وأسعار البيع عند الإنتاج الصناعي بسبب عدم إجابة المؤسسات الصناعية على الاستبيان المخصص لذلك وعدم الحصول على المصادر الإدارية المستعملة في احتساب المؤشرين في الآجال المقررة. وفي مقابل ذلك، لم يسجل أي تأخير في اصدار المؤشرات الحساسة وذات الاستعمال المرتفع على غرار نسبة النمو والبطالة والتجارة الخارجية والاسعار.

المؤشر 2.2.2.1: نسبة الدورات التكوينية:

يحتسب هذا المؤشر بالاعتماد على عدد الدورات التكوينية المنجزة سنويا، حيث تم انجاز 39 دورة تكوينية من جملة 47 دورة مبرمجة، أي ما يعادل نسبة انجاز بـ 83 % مقابل 88 % سنة 2017. ومن جهة أخرى، تمّ انجاز 11 دورة تكوينية في إطار برنامج التوأمة مع الاتحاد الأوروبي حول تحديث النظام الإحصائي التونسي وقد شارك في هذه الدورات قرابة 112 متدربا.

ويلاحظ أن مؤشر عدد الدورات التكوينية لا يمكن من قياس مدى استفادة إطارات المعهد لذا يقترح تعويضه بمؤشر عدد أيام التكوين للعون الواحد.

أهم الاستنتاجات

الصعوبات المسجلة

- صعوبات إنجاز البرنامج السنوي ويبقى أهمّها على الإطلاق النقص الكبير في عدد المهندسين في اختصاص الإحصاء والإعلامية وكذلك في سلك التقنيين مما أثر سلبا على العديد من الأعمال والإصدارات الإحصائية، وهو ما أضحى يمثل خطرا على العملية الإحصائية برمّتها، صعوبة العمل الميداني ورفض الاستجواب جراء ضعف الثقافة الإحصائية ويبرز هذا الإشكال أساسا في المسوح لدى المؤسسات رغم تحسنها النسبي خلال السنتين الماضيتين.
- عدم توفر التمويل اللازم لتغطية نفقات برنامج التكوين، مما انجر عنه عدم انجاز 8 دورات تكوينية كما هو مبرمج وعدم توفر خلية تعنى بتطوير مؤهلات الأعوان في مختلف المجالات (التقني، الإداري...)،
- نقص في الاعتمادات المخصصة لاقتناء اللوحات الكفية المعتمدة في جمع البيانات واقتناء تطبيقات وأجهزة إعلامية لتطوير وتحسين جودة العمل الإحصائي،
- التكوين:

الآفاق المستقبلية:

ولتدارك الإخلالات المذكورة آنفا، يضع المعهد جملة من التوجهات والتدابير اللازمة لتنفيذ البرنامج الفرعي، منها بالخصوص:

- التعجيل بانتداب ذوي الاختصاص من مهندسين وتقنيين في الإحصاء والإعلامية باعتبار المخاطر التي باتت تبرز في الأفق جراء التحاق عديد الإطارات للعمل خارج المعهد في إطار التعاون الفني وإحالة عدد آخر على شرف المهنة،
- توفير الاعتمادات اللازمة قصد اعتماد التكنولوجيات الحديثة في السلسلة الإحصائية ودعم برامج التكوين لمزيد الارتقاء بجودة العمل الإحصائي.
- دعم التنسيق والتشاور مع منتجي الاحصائيات والهياكل العمومية والقطاع الخاص لإيجاد حلول جذرية بخصوص موافاة المعهد بالمعطيات الضرورية

لاحتساب المؤشرات وذلك من خلال ابرام اتفاقيات تقنّن عملية تبادل المعطيات وتوفّر كل السبل التقنية واللوجستية الممكنة لذلك.

- تفعيل القانون الإحصائي الجديد لتحديد وضبط مهام كل المتدخلين في الشأن الإحصائي،
- المصادقة على مراجعة الهيكل التنظيمي للمعهد وإحداث نظام أساسي خاص بأعوان المعهد. وفي الانتظار يقترح البتّ في مسألة تصنيف المعهد وخضوعه للنظام العام للوظيفة العمومية أو لنظام المنشآت العمومية،
- العمل على توفير مقرّ لائق للمعهد
- برمجة انشاء مركز تكوين ونفاذ وأرشيف خاص بالمعهد،

برنامج "التنمية القطاعية والجهوية"

رئيس البرنامج: السيد رئيس الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية

1.التقديم العام للبرنامج:

ترتكز استراتيجية البرنامج على المهام الموكولة لوزارة التنمية والتعاون الدولي وللهياكل تحت الإشراف المعنية بالتنمية الجهوية، ويندرج البرنامج ضمن التوجهات العامة للاستراتيجية التنموية والتي تتمحور أساسا حول:

- ضبط الاستراتيجيات والسياسات التنموية الجهوية لتستجيب لمشاغل التنمية بالجهات،
- متابعة تنفيذ هذه السياسات بصفة مباشرة وعن طريق دواوين التنمية الجهوية وذلك بالتنسيق والتعاون مع المجالس الجهوية وممثلي الهياكل والوزارات بالجهات،
- المساهمة في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرامج الجهوية للتنمية على المستويين المحلي والجهوي،
- وضع الخطط والآليات الكفيلة بتمكين الجهات من الاعداد الجيد لمخططات التنمية الجهوية والميزانيات السنوية ومتابعة تنفيذها وتقييم نتائجها محليا وجهويا،
- اتخاذ التدابير والإجراءات الكفيلة لضمان تحقيق أهداف البرامج الجهوية للتنمية وعلى مستوى البرمجة وضبط المحتوى وفتح الاعتمادات ومتابعة استهلاكها ومتابعة تنفيذ العناصر المبرمجة بها وذلك بالتنسيق مع المجالس الجهوية والوزارات والهياكل المتدخلة،
- توفير المعلومة الاحصائية ومختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية محليا وجهويا وتحيينها ووضعها على ذمة طالبيها بالقطاعين العام والخاص ومؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني،
- انجاز دراسات تقييميه للبرامج الجهوية والتصورات المستقبلية لبرامج جديدة،
- تقييم الخطط التنموية وانجاز دراسات استراتيجية بغرض استشراف القطاعات الواعدة وتنشيط التنمية
- المساهمة في تحسين وتطوير محيط الاستثمار بالجهات من خلال جملة من خدمات المساندة التي تقدمها دواوين التنمية الجهوية وتقديم المساعدة الفنية والتوجيهية والمرافقة للباعثين والمستثمرين المحلين والأجانب،

- الترويج الترابي للجهات بإصدار المحامل الترويحية وتنظيم ندوات وورشات عمل للتعريف بالخصوصيات التنموية للجهات وربط صلات تعاون وشراكة مع أطراف اجنبية،
- بلورة برامج تعاون دولي لا مركزي من خلال ابرام اتفاقيات مع الاطراف والهيئات والمؤسسات الدولية المعنية وتنفيذها مع الهياكل الاخرى المتعاون معها مركزيا وجهويا،
- تنسيق عمليات تقييم الاستراتيجيات والبرامج والمشاريع العمومية،
- متابعة تنفيذ المشاريع العمومية على المستوى الوطني والجهوي والعمل على تركيز منظومة للمتابعة الحينية للمشاريع العمومية.

ويهدف **برنامج التنمية القطاعية الجهوية** إلى:

- ✓ مساندة التنمية القطاعية والجهوية والنهوض بالاستثمار،
- ✓ تحسين التصرف في البرامج الجهوية للتنمية ومتابعة تنفيذها،
- ✓ تطوير عملية التخطيط والتقييم والمتابعة.

وعلى هذا الأساس، تم تحديد برنامجين فرعيين لبرنامج التنمية القطاعية والجهوية:

- ✓ **البرنامج الفرعي الاول "البرامج الجهوية للتنمية"** ويتضمن أربعة اهداف حدد لقيسها تسعة مؤشرات قيس اداء وتسهر على تحقيق أهدافه كل من الإدارة العامة لتنسيق ومتابعة إنجاز المشاريع العمومية والبرامج الجهوية والمندوبية العامة للتنمية الجهوية.
- ✓ **البرنامج الفرعي الثاني " التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية"** ويتضمن ثلاثة أهداف حدد لقيسها إحدى عشرة مؤشر قيس اداء وتسهر على تحقيق أهدافه كافة الإدارات العامة المركزية وهياكل التنمية الجهوية بالهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية.

خارطة البرنامج:

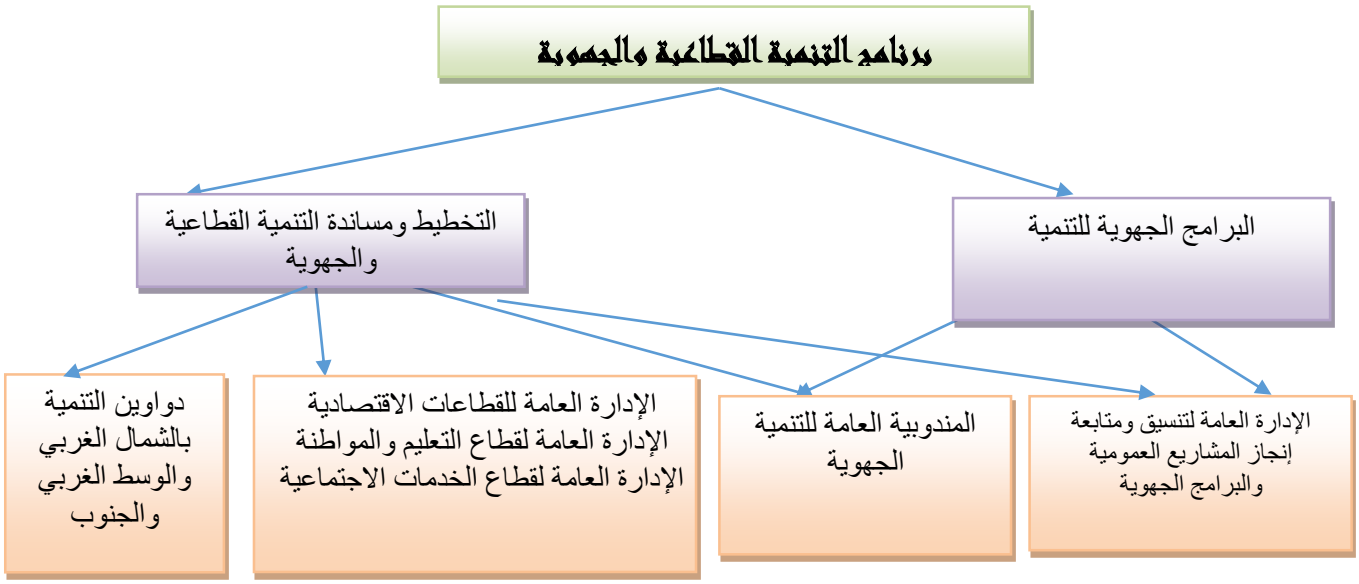

2. تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج:

أهم الإصلاحات والأهداف الاستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج.

1. في إطار مزيد دعم تدخلات **البرنامج الجهوي للتنمية** تم:

- الترفيع في الاعتمادات المخصصة لعنصر تحسين ظروف العيش ودعم موارد الرزق وذلك على مستوى التعهد وعلى مستوى الدفع مقارنة بميزانية البرنامج لسنة 2017 مكن من تغطية جزء من التعهدات السابقة لسنوات 2013-2017.

2. وفي إطار مزيد تحسين التصرف في **برنامج الحضائر الجهوية** والحد من التشغيل الهش تم:

- التنسيق بين مصالح المجالس الجهوية ومصالح الإدارة العامة للنهوض الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية على تسوية ملفات العملة الذين تجاوز سنهم الـ 60 سنة بتمكينهم من منحة تعادل منحة العائلات المعوزة وبطاقة العلاج المجاني وتكفل وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي بخلاص هذه المنح خلال الفترة المتراوحة بين شهر فيفري وشهر جويلية لسنة 2018.

- مواصلة فتح اعتمادات التغطية الاجتماعية للعملة المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حيث تم تمتيع حوالي 47 ألف عامل بالتغطية الاجتماعية.

- اجـراء تـدقيق حـول عملـة الحضـائر المتمتعـين بمـنح والمنخـرطين بأحـد الصـناديق الاجتماعية بالتوازي مع منحة الحضائر.

3. امضـاء عقـود البـرامج بـين السـيد رئـيس الحكومـة والسـادة الـولاة المتعلقـة بالقسـط الثالـث مـن **برنـامج التنميـة المندمجـة** لفائـدة 101 معتمديـة بكامـل ولايـات الجمهوريـة. وتقـدر التكلفـة الجمليـة لإنجـاز هـذا القسـط ب 1010 م د وسـتمكن هـذه المشـاريع مـن إحـداث قرابـة 34 ألـف مـوطن شـغل مباشـر متأتيـة مـن المشـاريع الفرديـة والبنيـة الأساسـية المنتجة، منها قرابة 3000 موطن شغل لفائدة حاملي الشهائد العليا.

4. تركيـز " نظـام معلومـات جهـوي (SIR)" بـديواني تنميـة الشـمال الغربـي والوسـط الغربـي بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الفني "GIZ".

5. الشروع في وضع الإطار المؤسساتي لحوكمة متابعة أهداف التنمية المستدامة 2030.

أهـم الإنجـازات والأنشـطة والمشـاريع الكبـرى التـي تـم القيـام بهـا لتحقيـق أهـداف البرنـامج وعلاقتهـا بالنفقات التي تم تنفيذها على مستوى البرنامج (وبرنامج فرعي).

البرنامج الفرعي عدد 1 البرامج الجهوية للتنمية

❖ **البرنامج الجهوي للتنمية**

✓ عدم التعهد باعتمادات إضافية في إطار البرنامج الجهوي للتنمية لسنة 2018

✓ فتح اعتمادات الدفع المبرمجة بعنوان تحسين ظروف العيش ودعم موارد الرزق في إطار البرنامج الجهوي للتنمية لسنة 2018 والمقدرة بـ 213. 5 م د مكنت من تغطية جزء من التعهدات السابقة لسنوات 2013-2017 والتي بلغت في موفى سنة 2018 حوالي 430, 5 مليون دينار مقابل 644 مليون دينار في موفى شهر ديسمبر 2017.

❖ **برنامج الحضائر الجهوية**

تتلخص أبرز الإنجازات الخاصة ببرنامج الحضائر الجهوية خلال سنة 2018 في:

❖ التقليص في عدد العملة والتحكم في الميزانية المخصصة للبرنامج ليبلغ عدد العملة في موفى سنة 2018 حوالي 49 ألف عامل مقابل 53 ألف عامل في ديسمبر 2017 لتبلغ بذلك المنح المسندة سنة 2018 حوالي 197 م د.

❖ الترفيع في المنح المسندة لعملة الحضائر في حدود الأجر الأدنى المضمون مع تمتيعهم بالتغطية الاجتماعية.

❖ مواصلة صرف منح العملة الذين تجاوزوا 60 سنة (180 دينار) منذ شهر فيفري 2018 إلى حين تفعيل برنامج خصوصي سيوضع للغرض تحت تصرف وزارة الشؤون الاجتماعية.

❖ **برنامج التنمية المندمجة:**

في إطار السعي **لبعث حركية إقتصادية محلية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية ودعم التشغيل المحلي** وذلك بإنجاز بنية أساسية منتجة وبنية أساسية وتجهيزات جماعية واحداث مشاريع فردية داخل عدد من المناطق ذات الحاجيات الخصوصية تم ضمن برنامج التنمية المندمجة:

- مواصلة إنجاز مشاريع **القسط الأول** و**القسط الثاني** من **برنامج التنمية المندمجة**، وقد تم إعطاء الأولوية المطلقة للجهات الداخلية للبلاد التي تشكو تأخرا في مؤشراتها التنموية مقارنة بالجهات الساحلية وذلك من خلال تخصيص 68,5% من مشاريع القسط الأول و100% من مشاريع القسط الثاني لفائدتها، وبذلك يكون نصيب هذه الجهات 81,1% من مشاريع البرنامج.

- برمجة قسط ثالث من برنامج التنمية المندمجة يشمل التدخل بـ 100 معتمدية بكلفة 1000 م د. وقد تمت المصادقة على قائمة المشاريع المبرمجة ضمن البرنامج.

وتتمثل إنجازات البرنامج سنة 2018 في:

- إحداث 3167 مشروعا فرديّا منتجا مكّنت من توفير 7599 موطن شغل منها 796 لفائدة حاملي الشهائد العليا.
- الانتهاء من تكوين 3748 منتفعا من بين 4028 تم في شأنهم ابرام 346 عقد تكوين بمبلغ جملي قدره 4,63 م د وتخص مجالات مختلفة من أهمها الصناعات التقليدية والفلاحة.
- مواصلة إنجاز العناصر الجماعية لتبلغ 964 عنصر من جملة 979 عنصرا مبرمجا:

البرنامج الفرعي عدد 2 التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية

متابعة تنفيذ المخطط القطاعي والجهوي وتطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية

تمّ خلال سنة 2018 في مجال التخطيط والإحصائيات القيام بالأنشطة التالية:

❖ **متابعة تنفيذ المخطط القطاعي والمخطط الجهوي** وذلك من خلال

- إعداد التقارير الجهوية للتقييم النصف المرحلي للمخطط التنموي (2016-2020) لمختلف الولايات والتي تتضمن تقييما كميا ونوعيا للإنجازات المسجلة خلال سنتي 2016 و2017 وتوقعات سنة 2018 في كافة المجالات وتحيينا لمشاريع سنتي 2019 و2020،
- إعداد تقرير حول التقييم نصف مرحلي للمخطط (2016-2020) على المستوى الوطني وعرضه على الحكومة

❖ **متابعة تقدم تنفيذ المشاريع والبرامج العمومية:**

✓ إعداد تقارير حول متابعة تقدم إنجاز المشاريع العمومية حسب السنوات والقطاعات ومراحل الإنجاز على مستوى وطني وإقليمي وجهوي والتركيز خاصة على المشاريع المعطلة وذلك بصفة دورية قصد الوقوف على الإشكاليات التنموية والصعوبات المعترضة.

✓ إعداد تقرير حول متابعة تقدم إنجاز المشاريع العمومية الممولة من طرف قروض وهبات أجنبية حسب القطاعات وتقدّم الإنجاز المادي والمالي.

✓ متابعة تنفيذ القرارات الوزارية المعلن عنها لفائدة الولايات في إطار لجنة متابعة المشاريع المعطلة بالجهات تحت اشراف رئاسة الحكومة

✓ اصدار المنشور عدد 17 بتاريخ 7 ماي 2018 حول تطبيق الأحكام المتعلقة بإحداث الإطار الموحد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية

✓ تفعيل مقتضيات أحكام الأمر عدد 394 لسنة 2017 المؤرخ في 29 مارس 2017 والمتعلق بإحداث إطار موحد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية حيث تولت اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية دراسة المشاريع المقترحة بمشروع ميزانية الدولة لسنة 2019 لكافة الوزارات إضافة الى 7 مؤسسات عمومية.

✓ إعداد إتفاقية شراكة بين المجلس الجهوي لولاية جندوبة والديوان ووكالة التعاون الفني الألماني GIZ وجامعة جندوبة لإنجاز دراسة إستراتيجية لتنمية ولاية جندوبة في أفق سنة 2050.

✓ الشروع في صياغة محتوى دليل لإعداد تقارير تحليلية للتنمية الجهوية بإشراف الوزارة وبمشاركة هياكل التنمية الجهوية وGIZ.

❖ **تطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية**

- تكوين فريقين على الصعيد الوطني يهتمان بتطوير المنظومات الإحصائية:
  - فريق عمل بالمجلس الوطني للإحصاء لمراجعة وتطوير المنظومة الإحصائية الوطنية،
  - فريق عمل بالمعهد الوطني للإحصاء لتطوير المنظومة الإحصائية الجهوية وخاصة منها وثيقة "الولاية في أرقام".
- إنجاز المسح الوطني العنقودي متعدد المؤشرات حول أوضاع الأم والطفل في دورته السادسة بالتنسيق مع المعهد الوطني للإحصاء ومكتب اليونسيف بتونس

- الانطلاق في اعداد التقرير الوطني الطوعي لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030
- إعداد التقرير السنوي حول مؤشرات البنية الأساسية لسنتي 2015-2016
- إعداد التقرير الوطني حول متابعة وتنفيذ قرارات القاهرة (ICPD) حول السكان والتنمية
- تنظيم ندوة وطنية حول متابعة وتنفيذ قرارات القاهرة (ICPD) بمساهمة كل المتدخلين

-تنظيم يوم دراسي حول الدراسة المتعلقة بالبنية الأساسية بدول شمال إفريقيا بالتعاون مع البنك الدولي.

- انجاز مشروع منظومة متابعة وتقييم أوضاع الطفولة بولايتي الكاف والقصرين بالتنسيق مع ديواني التنمية الجهوية ومكتب اليونسيف بتونس.
- الانتهاء من الدراسة الاستراتيجية حول الاقتصاد التضامني والاجتماعي وإعداد خطة العمل قصد عرضها للمصادقة في إطار جلسة عمل وزارية.

ديوان تنمية الشمال الغربي

- إعداد وثيقة "إقليم الشمال الغربي بالأرقام" لسنة 2017 و"الولايات بالأرقام" لسنة 2017 وتوزيعها على الهياكل المعنية
- تعمير وإثراء الإستمارة المتعلقة بتحديد حاجيات البلديات من المعلومات الإحصائية المعدّة من طرف المجلس الوطني للإحصاء ومواكبة ورشة العمل المخصصة في الغرض للتعريف بهذه الإستمارة.
- إعداد مشروع مونوغرافيا لبلدية تيبار من ولاية باجة كنموذج تتضمن أهم المعطيات الإقتصادية والإجتماعية والمؤشرات التنموية المتعلقة بالبلدية.
- تركيز منظومة قاعدة البيانات بالديوان في نسختها الجديدة بعد إضفاء التعديلات اللازمة وتنزيلها من قبل Graphtech وشروع مختلف المستخدمين من الديوان وإدارات التنمية الجهوية بتزويدها بالمعطيات اللازمة وتنظيم دورة تكوينية في الغرض.
- تنظيم ورشات عمل جهوية بولايات الشمال الغربي وورشة عمل وطنية لتقديم النسخة الأولية لمنظومة متابعة مؤشرات التنمية الجهوية بهدف تحديد وضبط القائمة النهائية للمؤشرات الجهوية حسب الأولوية والأهمية.

- المساهمة في إعداد "بوابات الجهة" لولايات الشمال الغربي بالتنسيق مع المجالس الجهوية لولايات الإقليم ومواصلة إثرائها بصفة دورية بالمعطيات والمستجدات التي تشهدها كل جهة.
- ديوان تنمية الوسط الغربي
- إتمام تخزين معطيات سنة 2017 ضمن وثيقة ولاية في أرقام وتطعيمها بخرائط لأهم المؤشرات القطاعية واستصدارها وتوزيعها على مستعمليها
- مواصلة أشغال تركيز منظومتي مؤشرات التنمية الجهوية SIDR والمعلومات الجهوية SIR بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الفني وبالتنسيق بين الوزارة ودواوين التنمية الجهوية بكل من الشمال الغربي والوسط الغربي حيث لا تزال بعض الإشكاليات الفنية قائمة والتي حالت دون التفعيل العملي للمنظومتين

ديوان تنمية الجنوب

- اصدار الوثيقة الإحصائية "الولاية في أرقام" 2017 لولايات الجنوب الست قصد التعريف بالخصوصيات وإبراز الإمكانيات الذاتية للمناطق المعنية،
- انجاز وثيقة "البلدية في أرقام" لبلديات تطاوين مدنين وقابس في إطار مشروع تعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،
- إعداد نماذج الجداول الإحصائية لإعتمادها من طرف المصالح الجهوية في جمع المعلومات والمعطيات الإحصائية لإنجاز وثائق "الولاية في أرقام لسنة 2018".

كما ساهم الديوان في أشغال فريق عمل اللّجنة الإستشارية للإحصائيات الجهوية المحدث بالمجلس الوطني للإحصاء لتطوير المؤشرات الإحصائية الجهوية الاستفادة من تجارب مختلف الهياكل العمومية في مجال الإحصائيات الجهوية.

مساندة التنمية والنهوض بالإستثمار:

- **في مجال مساندة التنمية**

تتلخص أهم الأنشطة المنجزة خلال سنة 2018 **في مجال مساندة التنمية** في تقديم المساعدة الفنية لمختلف المتدخلين العموميين والخواص وإنجاز الدراسات القطاعية والاستراتيجية ووضع نتائجها على ذمة مستحقيها وتنظيم الندوات والتظاهرات والورشات وتصوّر وإعداد وثائق تعريفية ومحامل ورقية وسمعية بصرية للتسويق الجهوي.

* التعاون الدولي اللامركزي

شهدت سنة 2018 انجاز جملة من المشاريع والبرامج في إطار التعاون الدولي والتعاون الدولي اللامركزي والتي تهدف إلى دفع التنمية بالجهات وتعزيز قدرات الجماعات المحلية من خلال:

- مواصلة إنجاز مشروع دعم التنمية الجهوية (ART II) (الجيل الثاني) بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الفني "GIZ" والذي يهدف بالأساس إلى دعم قدرات المجالس الجهوية في مجالات التواصل والعمل التشاركي والشفافية
- الانتهاء من مشروع "دعم التنمية الجهوية" بالتعاون مع البنك الدولي والذي يشمل ولايات الكاف والقصرين وتطاوين.
- مواصلة إنجاز مشروع "المبادرة من أجل التنمية الجهوية" (الجيل الثاني) بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الفني "GIZ" بولايات الشمال الغربي والوسط الغربي.
- الانتهاء من إعداد الخطوط المرجعية لإعداد دراسة استراتيجية لتنمية ولاية جندوبة في أفق 2030.
- تنظيم ندوة وطنية تحت عنوان "التنمية الجهوية والتخطيط" في إطار الإعداد لاستراتيجية وطنية للتنمية الجهوية ومخطط التنمية

* ديوان تنمية الوسط الغربي

➢ الدراسات القطاعية والاستراتيجية

– إنطلاق إعداد دراسة حول تطوير منظومة السياحة البديلة بولايات الوسط الغربي بتاريخ 23 أوت 2018 حيث تم إنهاء المرحلة الأولى منه والمخصصة لإعداد تقرير تشخيصي معمق وتحليلي للمقومات والإمكانيات السياحية وخصوصيات الجهات والإقليم للتطوير هذه المنظومة بمختلف عناصرها الثقافية والايكولوجية البيئية والفلاحية والإستشفائية وسياحة الأعمال، حيث تم عقد خمسة جلسات فنية جهوية وإقليمية وجلسة للجنة القيادة صادقت على إثرها على تقرير المرحلة الأولى بتاريخ 4 جانفي 2019 والإنطلاق في المرحلة الثانية من الدراسة.

➢ الورشات والندوات والتظاهرات:

– مواكبة ورشتي عمل حول إعداد منوال لصياغة تقارير جهوية وتقرير إقليمي حول الوضع التنموي بالجهات وبكافة الإقليم إنعقدت بكل من الحمامات بتاريخ 7 و8 نوفمبر 2018 وورشة عمل ثانية يومي 22 و23 نوفمبر 2018 بالقيروان.

- مواكبة ورشة عمل حول منهجية إعداد المخطط الإستثماري السنوي للبلديات المنتظمة بالحمامات بداية شهر نوفمبر 2018.

- مواكبة ورشات عمل ببلديتي بوزقام والشرايع يومي 8 و 9 نوفمبر 2018 بتنشيط من قبل مكتب العمل الدولي بتونس حول منهجية وآليات إعداد "مخطط محلي للتنمية".

- مواكبة ندوة وطنية حول العمل البلدي المشترك (يوم 20 ديسمبر 2018) تم تنظيمها من قبل وزارة التنمية المحلية والبيئة وبالتعاون مع وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية.

- عقد جلسة عمل بتاريخ 17 ديسمبر 2018 مع فريق من الكنفدرالية السويسرية تم خلالها التداول في متطلبات التنمية الاقتصادية بولايات الوسط الغربي وذلك في إطار الإعداد لبرنامج تعاون تونسي سويسري سيشرع في تدقيق محتواه بداية سنة 2019.

- المشاركة في أشغال جلسة عمل ممتازة للمجلس الجهوي للصحة بولاية القصرين (يوم 08 أكتوبر 2018) تحت إشراف السيد وزير الصحة.

- المشاركة في تظاهرة اليوم الوطني لتطوير زراعة البطاطا بالمرتفعات بمنطقة بودرياس من معتمدية فوسانة (ضيعة خاصة) (يوم 18 أكتوبر 2018).

- المشاركة في أشغال ندوة إقليمية تحسيسية (يوم 12 نوفمبر 2018) حول اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق "أليكا" منتظمة من قبل الاتحاد الوطني للفلاحة والصيد البحري المزايا والسلبيات.

* ديوان تنمية الجنوب

شمل نشاط الديوان في مجال مساندة التنمية والتقييم والتعاون الفني خلال سنة 2018 الميادين التالية:

- **آليات التسويق الجهوي:** واصل الديوان خلال سنة 2018 تصميم وإعداد وثائق تعريفية (Info Régionale" و Info Coopération") ومحامل سمعية بصرية للتسويق الجهوي،
- **متابعة إنجاز مشاريع التعاون الفني:**

- متابعة إنجاز مشروع الحد من الفقر من خلال تثمين منظومة تربية الماشية بولاية تطاوين في إطار التعاون التونسي الإيطالي.

- متابعة إنجاز مشروع التعاون الفني مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمتعلق بـ " تعزيز مناخ ريادة الأعمال ودفع الإستثمار الخاص بالجنوب التونسي ".
- متابعة تنفيذ مشروع بعث المؤسسات الصغيرة بولايتي مدنين وتطاوين في إطار التعاون مع برنامج الأمم المتحدة لخدمات المشاريع UNOPS
- متابعة تنفيذ مشروع المبادرة في التنمية الجهوية بولاية مدنين في إطار التعاون التونسي الألماني مع الوكالة الالمانية للتعاون الدولي GIZ.
- متابعة تنفيذ مشروع دعم الحوكمة البيئية المحلية للأنشطة الصناعية بقابس الممول من طرف الإتحاد الأوروبي.
- متابعة و مواكبة إنطلاق مشروع التعاون الفني مع الإتحاد الأوروبي (المبادرة الجهوية لمساندة التنمية الإقتصادية المستدامة IRADA).
- متابعة تنفيذ مشروع التعاون الفني مع الإتحاد الأوروبي المتعلق بدعم التنمية الجهوية المندمجة والذي يشمل ولايتي تطاوين وقفصة.
- متابعة ومواكبة انطلاق مشروع المنتزه الجيولوجي الظاهر.

- **متابعة ومواكبة مشاريع وبرامج التنمية:**

- متابعة تنفيذ مشاريع الجيل الأول والثاني من برنامج التنمية المندمجة
- متابعة تنفيذ مشاريع الجيل الثالث من برنامج التنمية المندمجة
- متابعة إعداد وتقدم انجاز البرنامج الخصوصي لمقاومة الإرهاب بالمعتمديات الحدودية باقليم الجنوب

* ديوان تنمية الشمال الغربي

➢ **إعداد الدراسات القطاعية والإستراتيجية:**

مواصلة إنجاز الدراسة القطاعية المتعلقة بالهياكل المهنية الفلاحية من قبل مكتب الدراسات المكلف "الشركة العالمية للإستشارة المالية" حيث تم إنجاز تقرير المرحلة الأولى والمتعلق بتشخيص وتحليل الوضع الحالي والشروع في إنجاز المرحلة الثانية والأخيرة من الدراسة.

➢ **التعريف بالمقومات الاقتصادية للإقليم:**

تم الإنتهاء من إنجاز الشريط الترويجي لإقليم الشمال الغربي (في ثلاث لغات) الذي أعده مكتب التصوير المكلف "Frontline production " وبعد المصادقة عليه من طرف أعضاء لجنة القيادة (7أعضاء) والإدارة العامة تم وضع الشريط على موقع واب الديوان وإستغلاله في المعارض الجهوية والوطنية إلى جانب تمكين الوزارات والهياكل التنموية بنسخ منه قصد المساعدة على نشره.

➢ **السياحة البديلة بالإقليم**

نظرا لما يتميز به الإقليم من إمكانات طبيعية وثقافية وبيئية هامة تأهله بأن يكون قاطرة للسياحة البديلة على المستوى الوطني، قام الديوان بإعداد الخطوط المرجعية قصد إنجاز دراسة حول السياحة البديلة بالشمال الغربي بالتنسيق مع بعض الإدارات والهياكل ذات العلاقة بالقطاع السياحي تم إسناد إنجاز الدراسة إلى مكتب "SIGMA INGENIERIE"

➢ **الندوات والأيام الدراسية:**

تم تنظيم ندوة إقليمية حول منظومة الزياتين بالإقليم لإبراز نتائج الدراسة المنجزة في الغرض تحت إشراف السيد وزير التنمية والإستثمار والتعاون الدولي وحضرها إلى جانب السادة نواب الإقليم كل الأطراف المتدخلة في القطاعين العام والخاص والمنظمات الوطنية والجمعيات والمستثمرين الخواص.

➢ **التعاون الدولي:**

المساهمة على المستوى الجهوي والإقليمي في تنفيذ جملة من برامج التعاون الدولي المندرجة ضمن الإتفاقيات المبرمة في إطار الشراكة بين عديد الوزارات والأطراف المانحة منها:

<u>الشراكة مع مكتب العمل الدولي "BIT" من خلال مشروعي:</u>

1 مشروع العمل اللائق للشباب في تونس (PEJTUN): ساهم الديوان في إنجاز هذا المشروع الدي تقدر تكلفته بـ2.7 م د من خلال مشاركته في اللجنة الوطنية لقيادة المشروع وترأس اللجان الجهوية والمشاركة في تكوين الباعثين المنتفعين بالبرنامج والمساهمة في تكوين الجمعيات المعنية بالمنظومات الاقتصادية، وقد ساهم المشروع في تمويل 390 منتفع في المنظومات التي تم إختيارها وهي تربية النحل ودجاج الضيعة

2 مشـــروع تطـــوير منظمـــات وآليـــات الإقتصـــاد الإجتمـــاعي والتضـــامني (PROMESS): يـتم تنفيـذه فـي إطـار شـراكة مـع وزارة التنميـة والاسـتثمار والتعـاون الـدولي والاتحـاد العـام التونسـي للشـغل والإتحـاد التونسـي للصـناعة والتجـارة والصـناعات التقليديـة إنطلـق الإنجـاز فـي جـوان 2016 ويسـتمر إلـى مـوفى مـاي 2019 تبلـغ الميزانيـة التقديريـة المخصصـة للمشـروع 3 مليـون دولارا أمريكـي، ويهـدف المشـروع إلـى إيجـاد فـرص عمـل مسـتدامة ولائقـة للشـباب مـن خـلال منظمـات وآليـات الاقتصـاد الاجتمـاعي والتضـامني. وشـارك ديـوان تنميـة الشـمال الغربـي فـي تنفيـذ هـذا المشروع كعضو في اللجنة الوطنية للقيادة وكذلك باللجان الإقليمية كمؤسسة فنية.

مشروع الشراكة بين ولاية جندوبة ومقاطعة سردينيا الإيطالية:

ينـدرج المشـروع فـي إطـار التعـاون اللامركـزي حـول التنميـة المحليـة المجـددة التـي تركـز علـى الاقتصـاد الاجتمـاعي والتضـامني بـين ولايـة جندوبـة ومنطقـة سـردينيا الإيطاليـة حـددت مـدة المشـروع بـ 12 شـهرا (مـارس 2017 – فيفـري 2018) وقـد تـم تمديـد هـذه الفتـرة مـن أجـل تعميـق التفكيـر فـي الجانـب التطبيقـي الـذي يشـمل تمويـل بعـض مشـاريع الاقتصـاد الاجتمـاعي والتضـامني ووضـع دليـل عملـي لإنشـاء هـذا النـوع مـن المشـاريع وتبلـغ التكلفـة التقديريـة للمشـروع 440 ألـف يـورو بتمويـل مـن الجانـب الإيطـالي وقـد شـارك ديـوان تنميـة الشـمال الغربـي إلـى جانـب بعـض المؤسسـات الأخـرى فـي تنفيـذ مكونـات المشـروع والـذي يهـم ولايـات جندوبـة والقصـرين وسـيدي بوزيـد والمهدية.

مشروع النهوض بمنظومات الإنتاج الفلاحي والتنمية المحلية بولاية سليانة:

يهـدف المشـروع لـدعم إنجـازات المشـاريع السـابقة التـي تمولهـا الحكومـة التونسـية والصـندوق الـدولي للتنميـة الزراعيـة عبـر تحسـين الظـروف المعيشـية لسـكان الريـف فـي منطقـة سـليانة الجنوبيـة، مـن خـلال تطـوير سلاسـل القيمـة وتثمينهـا. وتبلـغ التكلفـة التقديريـة للمشـروع 74,295 م د ويقـدر عـدد السـكان المسـتهدفين بـ 54 ألـف ويشـارك ديـوان تنميـة الشـمال الغربـي فـي صـياغة وتنفيـذ الجانـب الفنـي للمشـروع حيـث تـم وضـع مشـروع اتفاقيـة شـراكة رسـمية بـين الـديوان والمندوبيـة الجهوية للتنمية الفلاحية بسليانة بصفتها المنفذ المباشر للمشروع على المستوى الجهوي.

➢ **النهوض بالاستثمار الخاص:**

في مجال النهوض بالاستثمار الخاص تركزت مجهودات الدواوين خلال سنة 2018 على مواصلة القيام بدراسات الجدوى وتوجيه الباعثين بالإضافة إلى المشاركة في تنظيم ومواكبة عدد من الندوات واللقاءات والجلسات ذات الاهتمام بالاستثمار والشراكة ومتابعة المؤسسات في مختلف مراحلها والإحاطة بالباعثين ودراسة ومتابعة تمويل وإنجاز المشاريع.

* **ديوان تنمية الوسط الغربي**

قام ديوان تنمية الوسط الغربي خلال سنة 2018 بإعداد **143** دراسة جدوى فنية وإقتصادية والتي من المؤمل أن توفر مشاريعها 811 موطن شغل قار الى جانب الإشراف على أشغال اللجان الجهوية المكلفة بالنظر في مطالب الراغبين في الإنتفاع بتدخلات **آلية إعتماد الإنطلاق** الممولة عن طريق موارد البرنامج الجهوي للتنمية

وفي إطار المساهمة في تنشيط ومساندة الاستثمار الخاص تولى ديوان تنمية الوسط الغربي خلال سنة 2018 المشاركة في عديد الأنشطة من أهمها :

– المشاركة في إجتماع اللجنة الجهوية المصغرة للنظر في إعداد الخطوط المرجعية وكراس الشروط المتعلقة بإنجاز الدراسات اللازمة لمشروع تهيئة وإحياء مكونات المسلك السياحي بالقيروان عبر الوسلاتية.

– المشاركة في إجتماع بمقر بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة لمعالجة تقارير متابعة وضع مخططات إعادة هيكلة المؤسسات في ولاية القيروان.

– حضور الدورة الثالثة للأيام الوطنية للمبادرة الخاصة و بعث المؤسسات بمقر وكالة النهوض بالصناعة بولاية القصرين.

– متابعة العمل في إطار اللجنة الجهوية لدفع المبادرة الخاصة والتي تعنى بمرافقة الباعثين المحتملين الراغبين في إحداث مشاريعهم بإشراف مباشر من السلطة الجهوية وبالتنسيق مع مختلف الإدارات الجهوية المتدخلة كذلك تم تقديم مقترح لبرنامج تكوين في إنتظار السلطة الجهوية قصد توفير الإمكانيات اللازمة.

– المشاركة في عملية الفرز الأولي للباعثين المحتملين في إطار التعاون الفني الألماني من مشروع PADII وفي لجنة تقييم الباعثين والمشاريع المقدمة.

* ديوان تنمية الشمال الغربي

في إطار الإحاطة بأصحاب أفكار المشاريع تولت مصالح الديوان خلال سنة 2018 إستقبال 810 باعثا محتملا وتم تقديم المعلومات والخدمات المطلوبة والمتمثلة خاصة في التوجيه وتوفير المعلومة الإقتصادية وبلورة أفكار المشروع وتكوين الملفات المتعلقة بالدراسات والمرافقة لدى هياكل المساندة ومؤسسات التمويل.

كما تولت مصالح الديوان خلال سنة 2018 إعداد 80 دراسة فنية وإقتصادية منها 70 دراسة لمشاريع جديدة بلغ حجم إستثماراتها 51,37 مليون دينار وتحيين 10 دراسات قدرت كلفة إستثماراتها الجملية بـ 1,5 مليون دينار ستمكن من إحداث قرابة 25 موطن شغل.

* ديوان تنمية الجنوب

واصل ديوان تنمية الجنوب خلال سنة 2018 نشاطه في مجال النهوض بالإستثمار الخاص وذلك بتركيز جهوده على دعم وتبني الباعثين والإحاطة بهم وتوجيههم ومرافقتهم وانجاز دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع والبحث عن التمويل. كما عمل الديوان على مزيد التعريف بالإمكانات والموارد المتاحة بإقليم الجنوب وبالامتيازات المنصوص عليها بالقانون الجديد للاستثمار عدد 71 لسنة 2016.

3. نتائج الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018:

1-3 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج

قدرت الإعتمادات التي تم صرفها **لبرنامج التنمية القطاعية والجهوية** بعنوان سنة 2018 بحوالي487.3 م.د مقابل 595.5 م.د كتقديرات أي بنسبة انجاز تقدر بحوالي 81.8 % حسب ما هو مبين بالجدول التالي:

جدول عدد 3:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(إعتمادات الدفع)

الوحدة: أ.د

بيان النفقات	تقديرات 2018 (ق.م الأصلي) 2	تقديرات 2018 (ق.م التكميلي) (1)	إنجازات 2018 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ (1)- (2)	نسبة الإنجاز (1)/(2)
نفقات التصرف	**18807**		**18453**		**98.1**
التأجير العمومي	16596		16530		99.6
وسائل المصالح	1882		1596		84.8
التدخل العمومي	329		327		99.4
نفقات التنمية					
استثمارات مباشرة					
على الميزانية					
على القروض الخارجية					
تمويل العمومي	**576658**		**468800**		**81.3**
على الميزانية	556658		445000		79.9
قروض خارجية موظفة	20000		23800		119
المجموع العام	**595465**		**487253**		**81.8**

رسم بياني عدد 1:

مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية برنامج التنمية القطاعية والجهوية

لسنة 2018 التوزيع حسب طبيعة النفقة

(إعتمادات الدفع)

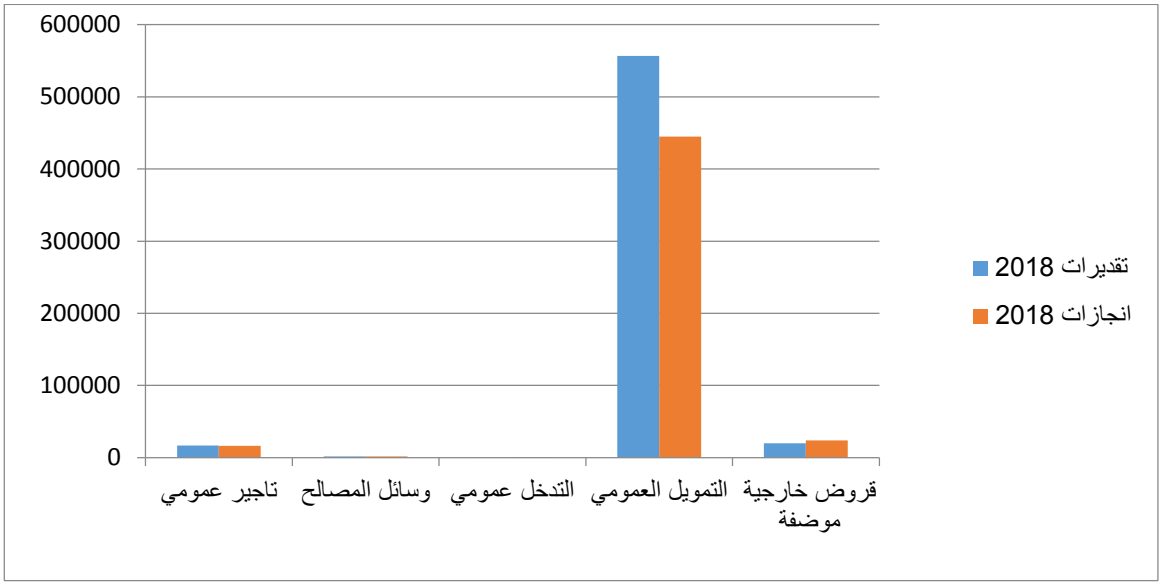

جدول عدد 4:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية

(إعتمادات الدفع)

الوحدة: أ.د

بيان البرامج الفرعية	تقديرات 2018 (ق.م الأصلي)	تقديرات 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (1)-(2)	نسبة الإنجاز % (1)/(2)
البرنامج الفرعي 1-1: البرامج الجهوية للتنمية	583287		477572		81.8
البرنامج الفرعي 1-2: التخطيط الجهوي ومساندة التنمية	12178		9681		79.5
مجموع البرنامج	**595465**		**487253**		**81.8**

رسم بياني عدد4

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرامج الفرعية

لسنة 2018

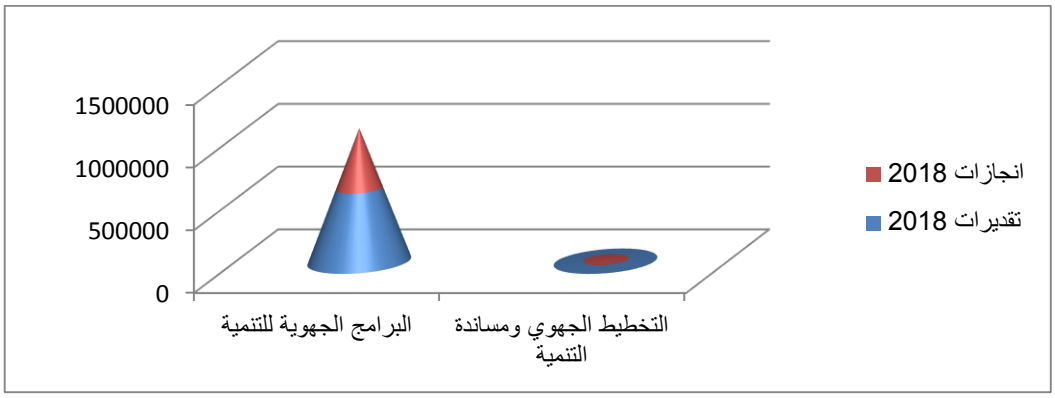

2-3 تقديم لنتائج الأداء وتحليلها:

البرنامج الفرعي عدد 1 البرامج الجهوية للتنمية

الهدف 1.1.2 تحسين التصرف في البرنامج الجهوي للتنمية ومتابعة تنفيده

تقديم الهدف: يشمل تحسين التصرف في البرنامج الجهوي للتنمية ومتابعة تنفيده، تطوير التحكم في عدد عملة الحضائر والتسريع في فتح الاعتمادات لفائدة الولايات والحرص على الرفع في نسبة الاستهلاك الفعلي للاعتمادات وإعداد تقارير لمتابعة تقدم تنفيذ البرنامج بصفة دورية وذلك لحوصلة النتائج وجرد النقائص المتعلقة بالبرنامج قصد ايجاد الحلول الملائمة لتجاوزها.

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات 2018 (ق.م الأصلي)	تقديرات 2018 (ق.م التكميلي)	إنجازات 2018 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018
المؤشر عدد 1.1.1.2: تطوير	نسبة مئوية	-3	-3.8	126.6	-6	-	-7,5	125
المؤشر 2 . 1 . 1 . 2 نسبة فتح اعتمادات التعهد من قبل الوزارة	نسبة مئوية	95	78.4	83	96	-	-	-
المؤشر2.1.1.2. 3 نسبة الاستهلاك الفعلي على مستوى التعهد لاعتمادات البرنامج	نسبة مئوية	65	58	89	70	_	40	57
المؤشر 2 . 1 . 1 . 4 إعداد تقارير متابعة سداسية	عدد	48	48	100	50	-	48	96

الهدف 2 . 1 . 2 . بعث حركية إقتصادية محلية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية ودعم التشغيل بالمعتمديات المتدخل بها برنامج التنمية المندمجة (PDI):

تقديم الهدف: بعث حركية اقتصادية محلية بتثمين أنشطة تعتمد على الخصوصيات المحلية والجهوية بما يسمح بتثبيت المتساكنين في مناطقهم من خلال توفير فرص شغل وتحقيق التنمية المستديمة ودعم التشغيل بالجهات عبر النهوض بالتشغيل المحلي باستحثاث نسق إحداث المشاريع والتشجيع على العمل المستقل انطلاقا من الخصوصيات المحلية والجهوية، علاوة على تعزيز مؤشرات التنمية البشرية لتحسين نوعية حياة الفرد والمحافظة على المحيط عبر إنجاز التجهيزات الجماعية ودعم البنية الأساسية وفقا للحاجيات المحلية.

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018
المؤشر عدد 1.1.1.2: نسبة تقدم الانجاز المالي لعناصر البنية الأساسية المنتجة.	نسبة مئوية	56,6	54,6	96,5	94	33,5	36
المؤشر 2 . 1 . 1 . 2 نسبة تقدم الانجاز المالي لعناصر البنية الأساسية والتجهيزات	نسبة مئوية	82,5	79,0	95,8	97.5	33.5	35
المؤشر1.1.2. 3عدد مواطن الشغل المحدثة سنويا	عدد	13009	7872	60,5	6500	8225	127

البرنامج الفرعي الثاني: التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية

الهدف 1.2.2: متابعة تنفيذ المخطط القطاعي والجهوي وتطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية

تقديم الهدف:

- تطوير تقنيات التخطيط الجهوي وضبط مناهج إعداد الاستراتيجيات التنموية وتركيز المتابعة الدورية للوضع الاقتصادي والاجتماعي بالجهات، علاوة على التحليل الموضوعي للإشكاليات المعترضة وللأفاق والإمكانيات المتوفرة لدعم التنمية بالجهات.

مؤشر قيس الآداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018
المؤشر 1.1.2.2 إعداد تقرير سنوي لمتابعة المخطط القطاعي والمخطط الجهوي	تقرير	29	0	0	29	29	100
المؤشر 2.1.2.2 إعداد تقارير ثلاثية حول متابعة تقدم تنفيذ المشاريع العمومية	تقرير	116	116	100	116	114	98,3
المؤشر 3.1.2.2 إعداد تقارير سداسية حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي بالجهات	تقرير	56	36	64,3	56	38	67,9
المؤشر 4.1.2.2 إعداد نشريات إحصائية وتحليلية لكل جهة	نشرية	28	26	92,9	28	27	96,4

- إعطاء المنظومة الإحصائية الجهوية والمحلية دورا محوريا وتحسين قاعدة الإحصائيات الجهوية.

الهدف 2.2.2: مساندة التنمية والنهوض بالإستثمار

تقديم الهدف: الاحاطة الفنية للمستثمرين من خلال توفير الدراسات القطاعية على المستوى الجهوي والتعريف بفرص الإستثمار بالجهات عبر التنظيم والمشاركة في الندوات والتظاهرات وإعداد حوامل التسويق الجهوي وتثمين برامج التعاون الدولي اللامركزي.

مؤشرقيس الآداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات2018
المؤشر 1.2.2.2 عدد المشاريع الخاصة المنجز لها دراسات الجدوى الاقتصادية	عدد	545	595	109,2	650	553	85,1
المؤشر 2.2.2.2 نسبة تقدم إعداد الدراسات التنموية بالجهات	نسبة (%)	80	40,0	*50,0	83,1	53,8	64,7
المؤشر 3.2.2.2 آليات التسويق الجهوي	عدد المحامل	26	24	**92,3	37	17	45,9
المؤشر 4.2.2.2 نسبة تقدم تنفيذ اتفاقيات التعاون الدولي اللامركزي	نسبة (%)	88	82,5	93,8	91	86,25	94,8

***تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2017:**

- **الهدف 1.1.2 تحسين التصرف في البرنامج الجهوي للتنمية ومتابعة تنفيذه**

المؤشر1.1.1.2 نسبة تراجع عدد عملة الحضائر الجهوية

تم تحقيق نسبة 126% من الهدف المبرمج خلال سنة 2018 حيث انخفض العدد الجملي لعملة الحضائر من53.1 ألف إلى 49.2 ألف مسجلا نسبة انخفاض بـ 7.5% عوضا عن 6% وذلك نظرا لعديد الأسباب والمتمثلة في:

- شطب أسماء من قائمة المنتفعين ببرنامج الحضائر ممن لهم مورد رزق آخر أو الذين تم انتدابهم بالوظيفة العمومية
- إجراء تدقيق مع مصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية ووزارة الشؤون الاجتماعية وحذف العملة المتحصلين على منح وأرقام انخراط بأحد الهياكل الاجتماعية بالتوازي مع منح الحضائر
- تسوية وضعية عملة الحضائر الذين تفوق أعمارهم 60 سنة.
- تفعيل قرار المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 25 جانفي 2016 والمتعلق بالتعمق في مختلف بقية آليات التسوية الملائمة خاصة لحاملي الشهادات العليا خلال فترة المخطط التنموي 2016-2020 بما يمكن من غلق الملف نهائيا (تكوين قبل الإدماج-الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني...)
- تفعيل قرارات جلسة العمل الوزارية المنعقدة بتاريخ 22 أفريل 2015 في خصوص تمكين من تفوق أعمارهم 60 سنة من منحة العائلات المعوزة وبطاقة العلاج المجاني وإخراجهم نهائيا من منظومة الحضائر والتي انطلقت فعليا بداية من مارس 2016.

- **المؤشر2.1.1.2 نسبة فتح اعتمادات التعهد من قبل الوزارة**

في إطار العمل على تغطية مستحقات الولايات من اعتمادات الدفع بعنوان السنوات السابقة والتي بلغت إلى غاية شهر ديسمبر 2017 حوالي 630 مليون دينار، فإنه لم يتم التعهد باعتمادات إضافية في إطار البرنامج الجهوي للتنمية لسنة 2018.

- **المؤشر عدد 3.1.1.2 نسبة الاستهلاك الفعلي على مستوى التعهد للاعتمادات**

تمّ تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ **57 %** مقارنة بالمبرمج وذلك نظرا للأسباب التالية:

- وجود فواضل إعتمادات متبقية لدى المجالس الجهوية من السنوات السابقة،
- طول الإجراءات الخاصة بإعداد المشاريع (ملفات طلب العروض، فرز العروض، إعادة طلب العروض، إعداد الإستشارات...)،

- تعطل بعض المشاريع لأسباب مختلفة (إشكال عقاري، اعتراض المواطنين، إخلال المقاولين بتعهداتهم...).

الهدف 2 . 1 . 2 . بعث حركية إقتصادية محلية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية ودعم التشغيل بالمعتمديات المتدخل بها برنامج التنمية المندمجة (PDI):

المؤشر 1.2.1.2: نسبة تقدم الانجاز المالي لعناصر البنية الأساسية المنتجة والتجهيزات الجماعية

- تمّ تسجيل نسبة إنجاز إلى غاية 31-12-2018 تقدر بـ 77,0%لإنجاز الآبار العميقة وكهربة وتجهيز الآبار وتهيئة المناطق السقوية والمناطق الحرفية وبناء محلات صناعية والطرقات والمسالك والتنوير والتطهير والمنشآت الثقافية والشبابية والطفولة وعنصر التكوين والدراسات والتسيير ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:
  - إشكاليات عقارية (تفويت أو تخصيص أو تغيير صبغة أراضي)
  - إشكاليات ناجمة عن إعتراضات للمطالبة بتغيير مواقع إنجاز بعض العناصر
  - تأخير في إنجاز الدراسات وإستكمال طلبات العروض
  - ضعف الامكانيات المادية والبشرية للجهات لاعداد الملفات الفنية لاتمام اجراءات الشروع في التنفيذ.
  - عدم ايفاء المقاولات بتعهداتها مما ادى الى إلغاء وفسخ عديد من الصفقات.

كما أن نسق تنفيذ مشاريع برنامج التنمية المندمجة (القسط الأول والقسط الثاني) لم يكن بالكيفية المأمولة ويعود ذلك بالأساس إلى تأخير في إنجاز عناصر مرتبطة بإنجاز عناصر أخرى (تهيئة المناطق السقوية مرتبطة بحفر الآبار العميقة) وإشكاليات عقارية وتأخير في إنجاز الدراسات وإلغاء وفسخ عديد من الصفقات.

المؤشر 3.2.1.2: عدد مواطن الشغل المحدثة سنويا

تمّ إلى غاية 31-12-2018 إحداث 3621 مشروع فردي مكنت من توفير 8225 موطن شغل ويعود ذلك إلى عزوف الشباب على بعث المشاريع الفردية. وعدم توفر التمويل اللازم وبعث مشاريع ذات طاقة تشغيلية ضعيفة.

ولتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر تم ابرام اتفاقيات مع البنوك لتمويل المشاريع الفردية وابرام اتفاقيات مع هياكل المساندة (الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل والوكالة التونسية

للتكـوين المهنـي والـديوان الـوطني للصـناعات التقليديـة) وبعـث دورات تكوينيـة لفائـدة البـاعثين واعطـاء الاولويـة فـي اسـناد اعتمـاد الانطـلاق لبـاعثي المشـاريع الفرديـة ضـمن برنـامج التنميـة المندمجة.

البرنامج الفرعي الثاني: التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية

الهـدف 1.2.2: متابعـة تنفيـذ المخطـط القطـاعي والجهـوي وتطـوير آليـات نشـر وتحليـل المعلومات الإحصائية

المؤشر 1.1.2.2 إعداد تقرير سنوي لمتابعة المخطط القطاعي والمخطط الجهوي

تـم إعـداد تقـارير سـنوية لمتابعـة المخطـط الجهـوي وذلـك فـي إطـار عمليـة التقيـيم النصـف مرحلـي وقـد تـم إعـداد تقـارير فـي الغـرض علـى مسـتوى مختلـف الجهـات والأقـاليم كمـا تـم إعـداد تقريـر على المستوى الوطني.

المؤشر 2.1.2.2 إعداد تقارير ثلاثية حول متابعة تقدم تنفيذ المشاريع العمومية

تـم تحقيـق اهـداف المؤشـر بنسـبة 100 % حيـث تـم اعـداد تقـارير المتابعـة الثلاثيـة بالولايـات وعلـى مسـتوى مختلـف الاقـاليم يتضـمن متابعـة انجـاز المشـاريع العموميـة حسـب مختلـف مراحـل تقـدمها (مشـاريع منجـزة، بصـدد الإنجـاز، بصـدد طلـب العـروض وبصـدد الدراسـة) وخاصـة متابعـة المشاريع التي تواجه صعوبات في التنفيذ.

المؤشر 3.1.2.2 إعداد تقارير سداسية حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي بالجهات

تمّ تسـجيل نسـبة انجـاز تقـدر بـ 67,9 % حيـث تـم الاقتصـار فـي الـدواوين علـى إعـداد تقريـر واحـد خلال سنة 2018 لتحليل الوضع الاقتصادي والاجتماعي بالجهات.

المؤشر 4.1.2.2 إعداد نشريات إحصائية وتحليلية لكل جهة

تـمّ تسـجيل نسـبة انجـاز تقـدر بـ96.4 % وتعتبـر نسـبة هامـة رغـم ارتبـاط هـذا العمـل بمـدى تعـاون الهياكل والادارات والمصالح الجهوية في مستوى توفير المعطيات الاحصائية القطاعية الجهوية.

الهدف 2.2.2: مساندة التنمية والنهوض بالإستثمار

المؤشر 1.2.2.2 عدد المشاريع الخاصة المنجز لها دراسات الجدوى الاقتصادية

تـم تسـجيل نسـبة إنجـاز لدراسـات الجـدوى الاقتصـادية تقـدّر بـ85.1% وذلـك لعـدة أسـباب نـذكر منهـا بالخصوص:

- التسهيلات العديدة التي وقع إقرارها للمشاريع من خلال إحداث آليات "إعتماد الإنطلاق1" و"إعتماد الإنطلاق 2 " لفائدة المشاريع الصغرى و المتوسطة والتي ساهمت في توفير التمويل الذاتي لفائدة الباعثين الشبان مما أدى إلى حركية هامة بالنسبة لهذه النوعية من المشاريع.
- تركيز جل مشاريع التعاون الدولي على تمويل ومصاحبة المشاريع الصغرى.
- عزوف البنوك التجارية عن تمويل المشاريع ذات الحجم الكبير والمتوسط.

المؤشر 2.2.2.2 نسبة تقدم إعداد الدراسات التنموية بالجهات

تمّ تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ64.7 % ويعود ذلك لجملة من الأسباب من أهمها:

- تأجيل إنجاز بعض الدراسات المبرمجة نظرا لكثافة الأنشطة المختلفة للدواوين
- اعتماد الصبغة التشاركية في اعداد بعض الدراسات التي تشمل تشريك الفاعلين على المستوى المحلي والجهوي في كل مرحلة، وتتطلب هذه العملية متسعا من الوقت لا يمكن التحكم فيه بدقة وهو ما أثر على نسق اتمام هذه الدراسات.
- طول المدة التي تستغرقها إعداد ضوابط المهمة باعتبار اعتماد تشريك الجهات المعنية بالدراسات في بلورتها

المؤشر 3.2.2.2 آليات التسويق الجهوي

تم إعداد وثيقة ترويجية للولايات الراجعة بالنظر لدواوين التنمية بولايات الجنوب والشمال الغربي والوسط الغربي أي تحقيق نسبة إنجاز 46 %
ويعود ذلك لعدم انجاز التقارير المبرمجة بالنسبة للمندوبية العامة للتنمية الجهوية نظرا لكونها بصدد إعداد مخطط إستراتيجي متكامل للتسويق الترابي للجهات وهو بصدد الإعداد والذي من ضمن عناصره رؤية جديدة لتطوير الوثائق الترويجية لولايات إقليمي الشمال والوسط الشرقي لمزيد التعريف بخصوصيات وإمكانيات الجهات وإبراز المجالات الواعدة والمنظومات الاقتصادية التي يمكن تطويرها بكل جهة.

المؤشر 4.2.2.2 نسبة تقدم تنفيذ اتفاقيات التعاون الدولي اللامركزي

تم تسجيل نسبة إنجاز بـ94.8% من جملة الاتفاقيات التي تمت برمجتها وتختلف هذه النسبة من ديوان الى آخر.

4. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء

برنامج التعاون الدولي

رئيس البرنامج: السيدة رئيسة الهيئة العامة للتعاون الدلي

1. التقديم العام للبرنامج:

يمثل برنامج التعاون الدولي أحد أهمّ البرامج التي تضطلع بها وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، من خلال :

- إعداد واقتراح والمشاركة في تنفيذ استراتيجية شاملة ومتناسقة لدفع التعاون بين الجمهورية التونسية والدول الأجنبية والمؤسسات والهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية في الميادين الاقتصادية والمالية والفنية وغيرها من الميادين ذات العلاقة بالتنمية.
- المشاركة في الاجتماعات والندوات والتظاهرات التي تنظمها الدول والمؤسسات والهيئات والمنظمات لتمثيل الجمهورية التونسية والدفاع عن مصالحها في المجالات المندرجة ضمن مشمولات وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي.
- السهر على تنفيذ السياسة الوطنية في مجال التعاون الفني من خلال الوكالة التونسية للتعاون الفني.

ويتضمن برنامج التعاون الدولي، حسب التنزيل العملياتي الجديد، على برنامج فرعي وحيد وهو التعاون المالي والفني، وهدفين اثنين هما دفع التعاون المالي ودفع التعاون الفني.

بخصوص الهدف الأول، يعهد إلى 5 وحدات عملياتية (UO) وهي:

- الإدارة العامة للتعاون متعدد الأطراف
- الإدارة العامة للتعاون الأوروبي
- الإدارة العامة للتعاون العربي والإسلامي
- الإدارة العامة للتعاون الإفريقي والأسيوي و الأمريكي

أما في ما يتعلق بالهدف الثاني، فيعهد للوكالة التونسية للتعاون الفني (opérateur)

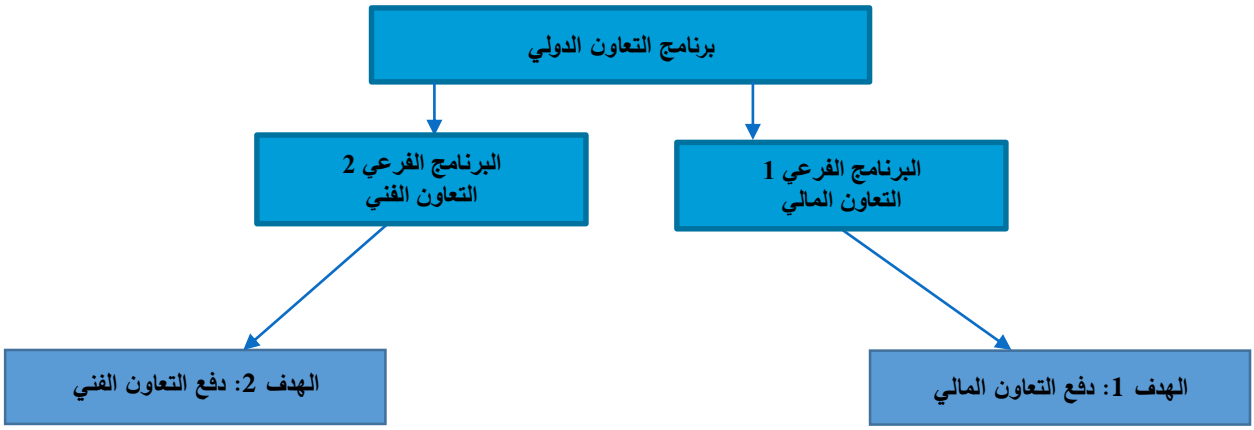

2. تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج :

1.2 أهم الإصلاحات والأهداف التي تم تحقيقها:

- **على مستوى التعاون المالي**

عملت مختلف الهياكل التابعة للهيئة العامة للتعاون الدولي خلال سنة 2018 على تعبئة الموارد الخارجية اللازمة لتمويل المشاريع التنموية المدرجة ضمن المخطط الخماسي 2016-2020 بما يسهم في تحقيق الأهداف التنموية المرسومة ضمن المخطط، مع الحرص على اختيار التمويل الأنسب بأفضل الشروط التمويلية.

كما حرصت على توفير موارد لفائدة ميزانية الدولة عن طريق برامج دعم الميزانية مقابل القيام بإصلاحات هامة في عديد المجالات عل غرار مناخ الاستثمار والمالية العمومية، الجباية، اللامركزية والشؤون المحلية، المياه....

كما تم خلال سنة 2018 العمل على دفع نسق إعداد اتفاقيات التمويل وإبرامها مع الأطراف الممولة في أحسن الآجال والعمل على ادخالها حيز التنفيذ للتمكن من الانطلاق في انجاز المشاريع والبرامج الممولة من قبلها. كما تم العمل على تكثيف الجهود قصد تفادي الصعوبات التي تحول دون انجاز المشاريع والبرامج في آجالها وفي أحسن الظروف. وكنتيجة لهذه المتابعة، تم دفع نسق السحوبات على القروض والهبات والتقليص في عدد المشاريع المعطلة.

- **على مستوى التعاون الفني :**

يعتبر التعاون الفني القائم على المهارات البشرية أحد أدوات سياسة تونس الخارجية وعنصر تقارب وتضامن بين الشعوب ووسيلة فعالة لتبادل المعرفة وتحقيق التنمية، وعلى

هـذا الأسـاس شـرعت الوكالـة التونسـية للتعـاون الفنـي فـي إطـار إسـتراتيجية عمـل للـثلاث سنوات القادمة في الإصلاحات التالية :

- **<u>في خصوص دعم تواجد الكفاءات والإطارات التونسية بالخارج:</u>**

✓ وضـع برنـامج لاسـتقطاب الكفـاءات التونسـية وتشـجيعها للعمـل فـي إطـار التعـاون الفنـي يقوم على:

- تأهيـل المترشـحين للعمـل بالخـارج مـن خـلال إعـداد بـرامج تأهيليـة فـي اللغـة الانجليزيـة وفـي كيفيـة إعـداد السـير الذاتيـة وإدارة المحادثـات وقـد أبرمـت اتفاقيـة شـراكة مـع المجلـس البريطاني بتونس للمساعدة الفنية في هذا الشأن،
- تركيـز بوابـة واب جديـدة دخلـت حيـز الاسـتغلال فـي شـهر مـارس 2019 ليقـدم خـدمات عديدة على الخط للمرشحين للعمل بالخارج ولجهات الانتداب وللمتعاونين،
- وضـع مصـنف جديـد للمهـن محـين لتسـهيل عمليـة البحـث عـن الترشـحات مـدمج بالبوابـة الجديدة
- وضـع التراتيـب الفنيـة لتركيـز نظـام اتصـالات جديـد داخـل الوكالـة مـن مزايـاه تمكـين المشغلين من القيام بمقابلات عن بعد بجودة عالية،
- مزيـد التعريـف بـدور و أنشـطة الوكالـة مـن خـلال دعـم حضـورها فـي الملتقيـات والمعارض العلمية والأكاديمية.

✓ وضـع برنـامج سـنوي لاستكشـاف فـرص توظيـف التونسـيين بالخـارج يقـوم علـى تنفيـذ مهمـات استكشـاف بـبعض البلـدان و تنظـيم أيـام اعلاميـة بالخـارج و المشـاركة فـي مختلف التظاهرات الاقليمية والدولية.

✓ إبـرام مـذكرة تفـاهم بـين الوكالـة التونسـية للتعـاون الفنـي وشـركة التنميـة الاقتصـادية لمدينـة درامنـدفيل الكنديـة société de développement économique de Drummondville SDED– – وقـد تضـمّنت اتفـاق الطرفـان علـى انتـداب كفـاءات تونسـية لفائـدة المؤسسـات الاقتصـادية بمدينـة Drummondville بتنظـيم مشـترك بـين الوكالة و SDED .

✓ توقيـع اتفاقيـة تفـاهم لمـدّة سـنة أخـرى بـين الوكالـة ومؤسسـة Québec international مـن أجـل تنظـيم مشـترك لعمليـات انتـداب كفـاءات تونسـية لفائـدة الشـركات الكنديـة بمحافظة كيبيك.

- ✓ توقيع اتفاقية بتاريخ 20 أوت 2018 بين الوكالة ومؤسسة Seaweld الموريتانية العاملة في مجال المناجم والنفط، وتنص هذه الاتفاقية على انتداب كفاءات تونسية عن طريق الوكالة لسد احتياجات الشركة في كل التخصصات التي تحتاجها.
- ✓ العمل ضمن مشروع لمة الممول من الاتحاد الأوروبي لدعم القدرات البشرية و المؤسساتية للوكالة

- **<u>في خصوص تأكيد دور تونس كبلد محوري في مجال التعاون جنوب–جنوب:</u>**

- ✓ وضع برنامج للترويج للخبرة التونسية في مجال تنمية القدرات البشرية والمؤسساتية ،
- ✓ وضع برنامج عمل لإعداد ودعم المبادرات الرامية للنهوض بالتعاون جنوب – جنوب مع مختلف الشركاء على المستوى الثنائي والثلاثي ومتعدد الأطراف، وفي هذا الجانب انضمت الوكالة إلى مبادرتين واحدة مع البنك الإسلامي للتنمية في إطار برنامج REVERSE LINKAGE وآخر في مجال الفلاحة مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون جنوب–جنوب والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
- ✓ دعم تواجد فاعل للتعاون الفني التونسي في مختلف التظاهرات الاقليمية والدولية الخاصة بالنهوض بالتعاون جنوب–جنوب.
- ✓ الاعداد لتنفيذ مشروع لتطوير موقع الوكالة على المستوى الدولي في مجال التعاون جنوب – جنوب في اطار التعاون مع الوكالة البرازيلية للتعاون ABC و البنك الاسلامي للتنمية BID و ذلك بداية من النصف النصف الثاني لسنة 2019

2.2 أهمّ الانجازات والأنشطة التي تم القيام بها:

- **على مستوى التعاون المالي:**

التعهدات المبرمة:

- تمّت تعبئة حوالي 7539 م.د.ت خلال سنة 2018 في شكل قروض وهبات مقابل حوالي 7779 م.د.ت خلال سنة 2017.

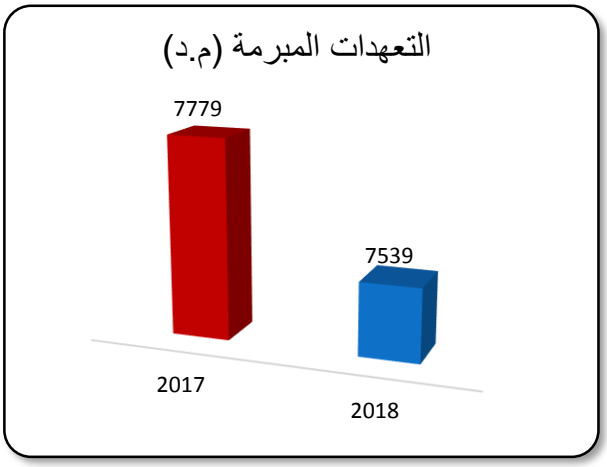

السحوبات:

- بلغ حجم السحوبات حوالي4761 م.د.ت خلال سنة 2018 مقابل 5152 م.د.ت خلال سنة 2017.

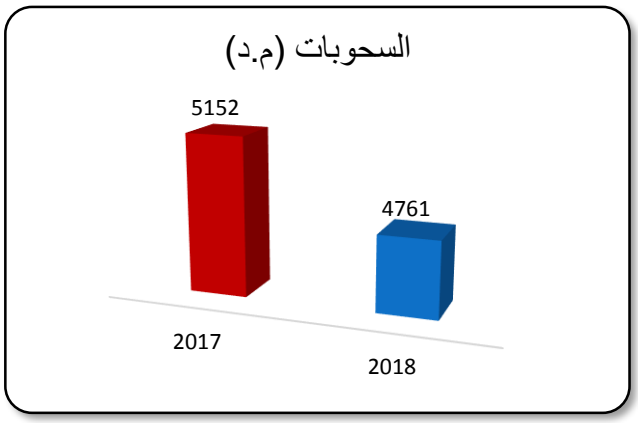

- **على مستوى التعاون الفني:**

- **انتداب الكفاءات التونسية بالخارج:**

بلغ عدد المنتدبين خلال سنة 2018 ، **2985** منتدبا مقابل 2120 منتدبا سنة 2017 أي بنسبة زيادة تقدّر بـــ**41 %**. وقد التحق خلال هذه الفترة **2083** منتدب بمختلف مراكز العمل بالخارج مقابل 1479 سنة 2017 أي بزيادة قدرها **41%**. وسجّلت

الإمارات العربية المتحدة ثم دولة الكويت فدولة كندا أكبر نسب ارتفاع حيث مرّ مجموع المنتدبين بهذه البلدان من 222 إلى 803 منتدب.

أمّا بخصوص التوزيع القطاعي، فقد احتل قطاع التعليم والرياضة صدارة الانتدابات بمجموع 1621 منتدب منهم 532 في التعليم العالي، يليه قطاع الصحّة بـ 543 من بينهم 211 طبيب مختص. أمّا بقية الانتدابات فتخص أساسا الهندسة والتسويق والإدارة. وحافظت الانتدابات من الإطارات العليا والتخصصات الدقيقة على نسق نموّها حيث تعدّت الانتدابات في مجال الهندسة وطب الاختصاص والتعليم العالي 1000 منتدبا. كما سجّلنا في الفترة الأخيرة نقلة نوعيّة في طلب مدرّسي التعليم العالي حيث اقتصرت طلبات بعض الجامعات على رتبة "أستاذ تعليم عال" و"أستاذ محاضر" بعد أن كانت الطلبات تكتفي بشرط الدكتوراه والخبرة. كما اشترطت بعض الجامعات تقدير " جيّد وجيّد جدّا" في الشهادات العلمية وخاصة شهادة الأستاذية، وهو ما يصعب توفيره، وبالتالي لم نتمكّن في بعض العروض من توظيف مدرّسي التعليم العالي المتعاقدين والعرضيين من حملة الدكتوراه على غرار السنوات الماضية. وفيما يلي رسما بيانيا في توزيع هذه الانتدابات قطاعيا:

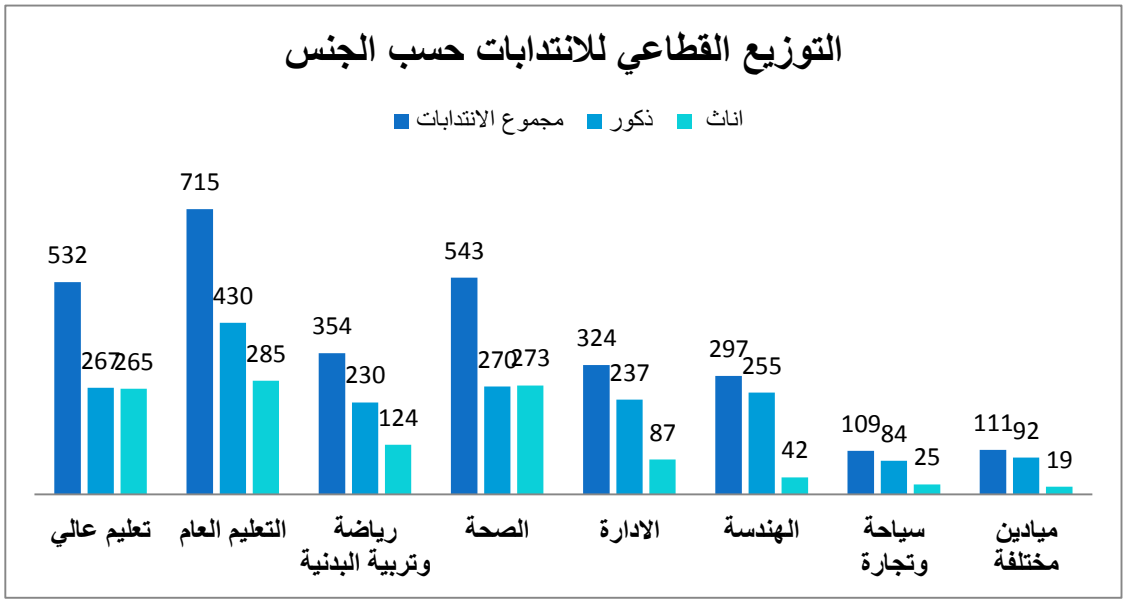

أما جغرافيا، فقد حافظ العالم العربي، خلال سنة 2018 على الصدارة من حيث عدد الانتدابات وذلك بالتعاقد مع أكثر من 2000 منتدب أي ما يعادل نسبة 68% من المجموع وهي نفس النسبة تقريبا في السنة الماضية. وحافظت المملكة العربية السعودية على المرتبة الأولى من حيث استقطاب الكفاءات التونسية وذلك بانتداب 836 إطارا

تونسيا. ويمثل مجموع المنتدبين بالمملكة قرابة 28 % من مجموع الانتدابات وهي نفس النسبة تقريبا في الثلاث سنوات الأخيرة. وفيما يلي رسما بيانيا في توزيع هذه الانتدابات جغرافيا :

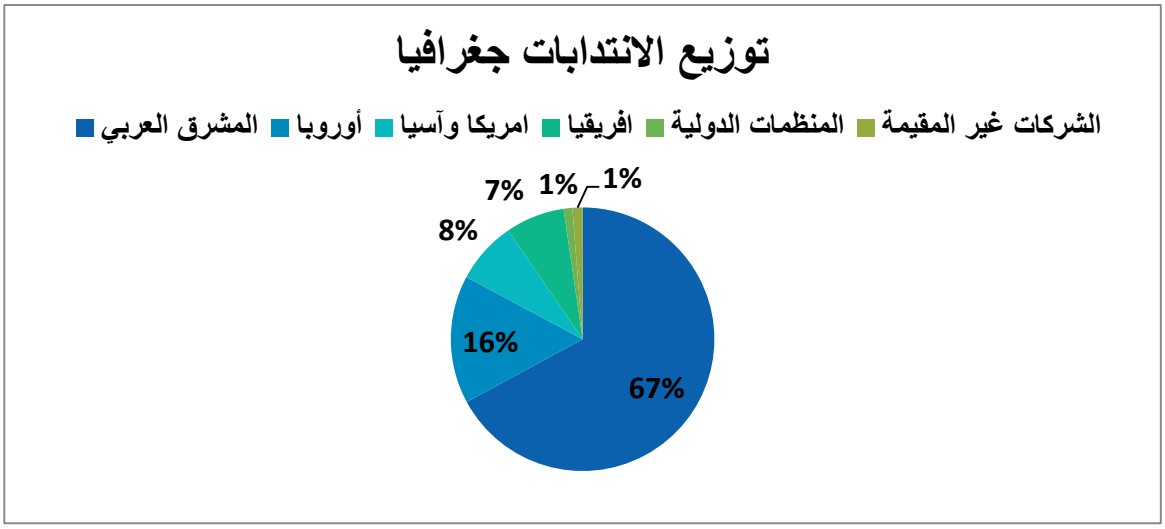

من جهة أخرى، حلّ بتونس خلال سنة 2018 عدد 64 وفدا قصد انتداب الكفاءات التونسية واستكشاف الموارد البشرية المتوفّرة مقابل 67 في السنة الماضية. كما ورد على مصالح الوكالة 244 عرض انتداب منها 92 من القطاع العام و152 من القطاع الخاص (3/1 مقابل 3/2) وشملت 6389 وظيفة مقابل 262 عرض و 4318 وظيفة في نفس الفترة من السنة الماضية. وتوزّعت الطلبات خاصة على قطاع الصحة والتعليم بقرابة 3400 وظيفة (منها حوالي 2000 في التعليم العالي 900 وظيفة تخص أطباء الاختصاص)، والبقية أساسا في اختصاصات الهندسة والتسويق والتجارة والفندقة.

- على مستوى التعاون جنوب - جنوب

يمثل التعاون الجنوب-جنوب إطارا هاما لاستثمار التجربة والخبرة التونسية وتوظيفها التوظيف الأمثل في صياغة وتنفيذ ومتابعة وتسيير برامج ومشاريع لفائدة بلدان مستفيدة بتمويل من دول وهيئات إقليمية ودولية مانحة، وذلك قصد تطوير قدرات هذه البلدان في مجالات وقطاعات اكتسبت فيها تونس تجربة وميزات تفاضلية.

وقد قامت الوكالة في هذا الإطار بمواصلة متابعة برامج التعاون الثلاثي مع عدد من الشركاء الداعمين لهذا النوع من التعاون إلى جانب مواصلة دعم حضورها كنقطة ارتكاز وطنية للتعاون الفني جنوب- جنوب بمختلف التظاهرات والاجتماعات الدولية والإقليمية التي تنظم في الغرض.

وفيما يلي أهم أنشطة التعاون جنوب-جنوب المنجزة سنة 2018:

-على مستوى إيفاد الخبراء والاستشاريين لانجاز مهام معونة فنية:

حافظ نسق إيفاد الخبراء في مهام معونة فنية خلال سنة 2018 على نفس مستوى نتائج السنة الماضية حيث تم إيفاد **59** خبيرا و استشاريا في اطار 38 مهمة معونة فنية شملت ميادين و اختصاصات مختلفة.

هذا كما واصلت الوكالة دورها كمتصرف في عدد من مشاريع المعونة الفنية واصلت لفائدة مراكز بحوث تونسية بتمويل من دول ومنظمات إقليمية ودولية والتي بلغ عددها في موفى سنة 2018، 11 مشروعا.

- **على مستوى تنمية القدرات البشرية :**

في اطار المساهمة في تنمية القدرات البشرية لاطارات البلدان الشقسقة و الصديقة قامت الوكالة خلال سنة 2018 بتنظيم عديد الدورات التدريبية شملت حوالي 201 اطارا عربيا و افريقيا في مجالات مختلفة كتنمية الاستثمارات و تعليم اللغة العربية و المراة و اللامركزية و غيرها

وعلى صعيد آخر واصلت الوكالة سنة 2018 تأطير الطلبة ممنوحي البنك الإسلامي للتنمية الدارسين بالجامعات التونسية بما في ذلك الإحاطة بهم وإرشادهم ومتابعة مسيرتهم الأكاديمية وتوفير التأمين على المرض وتذاكر السفر والمنح، وقد بلغ عددهم إلى غاية 31 ديسمبر 2018، 14 طالبا.

3. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 :

3-1 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج :

جدول عدد 3:
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة
(إع الدفع)

بحساب الألف دينار

بيان	تقديرات 2018		المنجز صرفا بعنوان 2018	الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017	
	قانون المالية الأصلي	قانون المالية التكميلي		بقايا الإعتمادات	نسبة الإنجاز
العنوان الأول	**6 075**	**6 075**	**6 060**	**15**	**99,8%**
التأجير العمومي	5 507	5 507	5 507	0	100,0%
وسائل المصالح	538	538	538	0	100,0%
التدخل العمومي	30	30	15	15	50,0%
العنوان الثاني	**42 118**	**42 118**	**48 041**	**- 5 923**	**114,1%**
التمويل العمومي	42 118	42 118	48 041	- 5 923	114,1%
الجملة	**48 193**	**48 193**	**54 101**	**- 5 908**	**112,3%**

رسم بياني عدد 3 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرنامج لسنة 2018

حسب طبيعة النفقة

(إع الدفع)

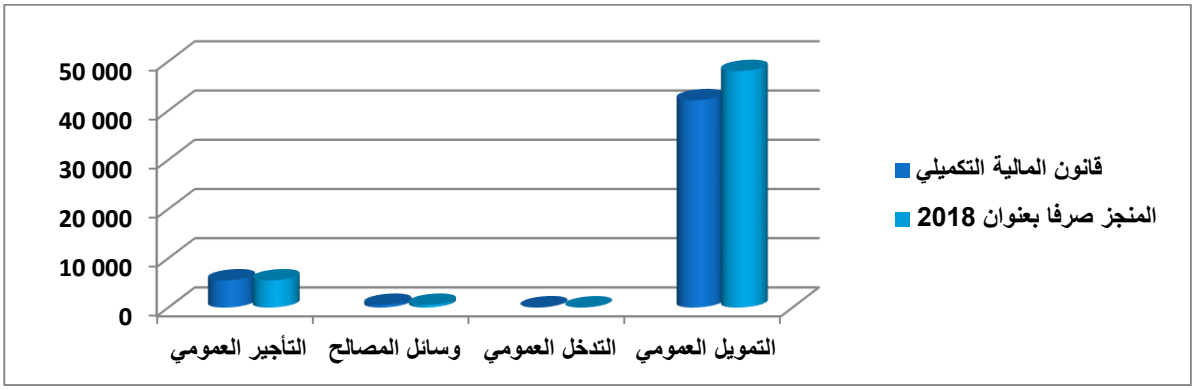

جدول عدد 4:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية

بحساب أ.د

بيان البرامج الفرعية	تقديرات 2018		المنجز صرفا بعنوان 2018	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2017	
	قانون المالية الأصلي	قانون المالية التكميلي		بقايا الإعتمادات	نسبة الإنجاز
التعاون المالي	43 373	43 373	49 176	- 5 803	113,4%
التعاون الفني	4 820	4 820	4 925	- 105	102,2%
مجموع البرنامج	**48 193**	**48 193**	**54 101**	**- 5 908**	**112,3%**

رسم بياني عدد 4:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرامج الفرعية لسنة 2018

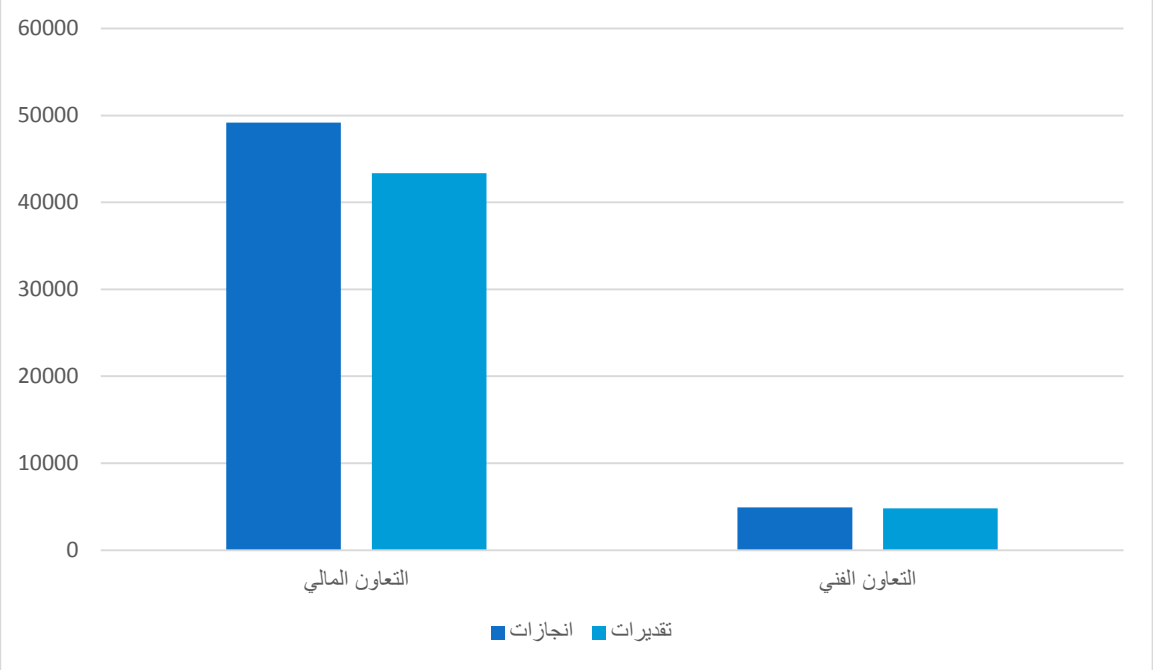

1-3 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها:

1.2.3 الهدف 1 : دفع التعاون المالي :

يتعلق هذا الهدف بأحد أهم ركائز التعاون الدولي وهو التعاون المالي مع المؤسسات المالية الثنائية والإقليمية ومتعددة الأطراف.

ويتم قياس مدى تحقيق هذا الهدف عن طريق 2 مؤشرات وهي:

- حجم التعهدات المالية المنجزة : وهي القيمة الجملية للتمويلات الخارجية المبرمة في إطار الاتفاقيات الموقعة مع الأطراف الممولة خلال السنة المعنية
- السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة : وذلك لمتابعة مدى استهلاك الموارد المتاحة بعنوان التعهدات المالية المبرمة والوقوف على أهم الصعوبات التي تحول دون تحقيق نسب الاستهلاك المرجوة وتطوير سبل المتابعة والتنسيق لضمان النجاعة في استعمال الموارد الخارجية.

مؤشر قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات سنة 2016	تقديرات سنة 2018	إنجازات سنة 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات سنة 2018
المؤشر 1: حجم التعهدات المالية المنجزة	عدد (مليون دينار)	[1]7534.6	7778.76	%103	6493	7538	%116
المؤشر 2: نسبة السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة	%	52.5	66.23	%126	%63	%63	%100

بالنسبة للمؤشر 1 : حجم التعهدات المالية المنجزة

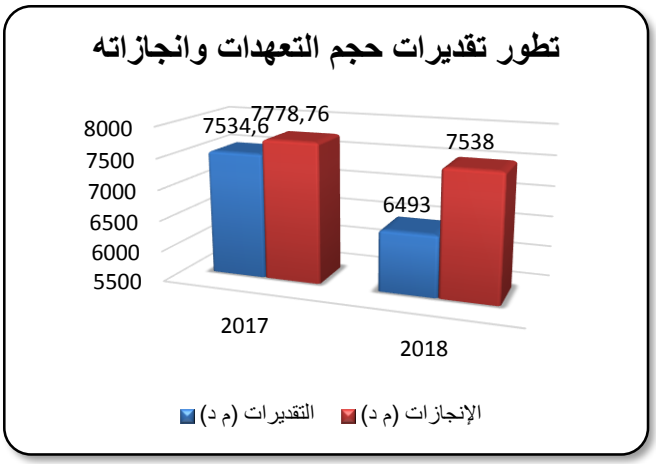

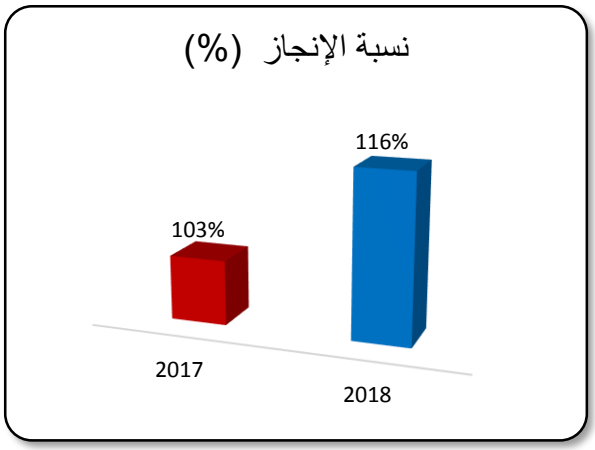

كانت سنة **2017** سنة استثنائية من حيث تعبئة التعهدات مالية والتي بلغت 7778.76 م.د.ت أي بنسبة 103% من التقديرات. ويعود هذا الحجم الهام من التمويلات إلى الانطلاق الفعلي سنة 2017 في تجسيم طلبات التمويل (التي تم تقديمها خلال سنة 2016) لفائدة المشاريع التنموية صلب المخطط وإبرام الاتفاقيات الخاصة بها. كما اتسمت التعهدات المبرمة خلال سنة 2017 بأهمية المبالغ المتحصل عليها في إطار

[1] تسرب خطأ في برنامج القدرة على الأداء لسنة 2017 حيث تبلغ التقديرات لسنة 2017، 7534.6 م.د.ت عوضا عن 1534.6 م.د.ت

برامج دعم الميزانية (حوالي 3207 م.د.ت بقروض من المفوضية الأوروبية (500 م.أورو) والبنك الدولي (457.2 م.أورو) والبنك الإفريقي للتنمية (120 م.أورو) والوكالة الألمانية للتعاون (100 م.أورو).

أما بخصوص سنة 2018، فقد تجاوزت التعهدات المالية التي تم تعبئتها التقديرات لتصل إلى 7538 م.د.ت مقبل تقديرات بـ 6493 م.د.ت أي بنسبة 116 %. هذا وقد حافظت قيمة التعهدات المبرمة ‘لى نفس مستوى إنجازات سنة 2017 مواصلة بذلك النسق الهام لتجسيم طلبات التمويل التي تم تقديمه بانطلاق المخطط وإبرام التفاقيات الخاصة بها.

بالنسبة للمؤشر 2 : نسبة السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة

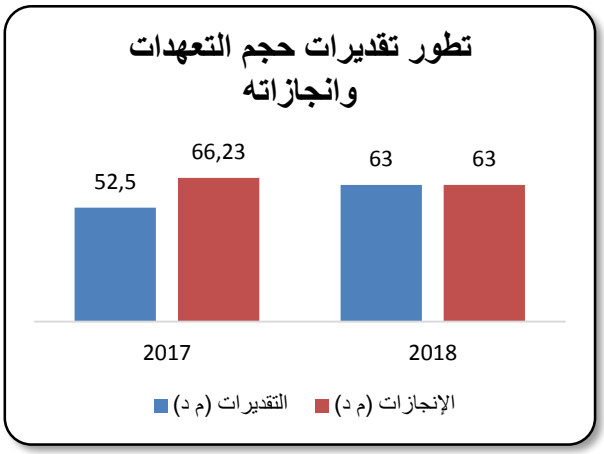

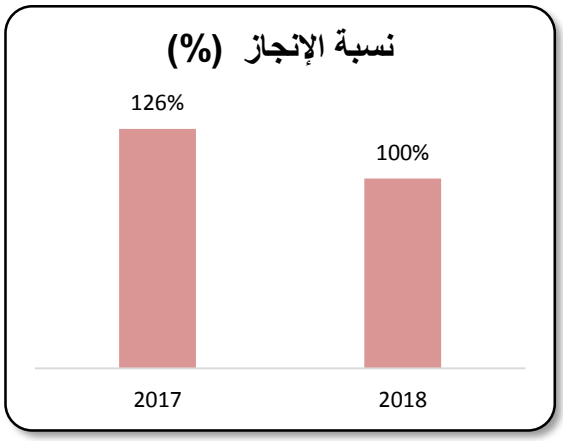

شهدت جملة السحوبات تطورا هاما سنة 2017 لتبلغ حوالي 5152 م.دت مقابل حوالي 2505 م.د.ت سنة 2016، أما بخصوص نسبة السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة فقد بلغت 66% مقابل توقعات بنسبة 52%.

ويعود هذا الارتفاع أساسا لأهمية حجم السحوبات الخاصة ببرامج دعم الميزانية من المفوضية الأوروبية (350 م.أورو (قسطين بـ150 و200 م.أورو) والبنك الدولي (457.2 م.أورو في قسط وحيد) والبنك الإفريقي للتنمية (120 م.أورو في قسط وحيد).

أما بخصوص سنة 2018، فقد بلغت قيمة السحوبات حوالي 4761 م.د.ت لتمثل حوالي 63% من جملة التعهدات المبرمة أي بنسبة إنجاز 100% تعود أساسا إلى حرص الهياكل الملفة بالتعاون الدولي على الدقة في التقديرات من ناحية وعملها على تحقيق الأهداف المرسومة من ناحية أخرى

أما في ما يتعلق بانخفاض قيمة السحوبات مقارنة بسنة 2017، فيعود ذلك أساسا إلى تراجع السحوبات بعنوان برامج دعم الميزانية خاصة القسط الثاني من برنامج الدعم الكلي للاتحاد الأوروبي بقيمة 150 م.أورو والذي كان من المتوقع سحبة سنة 2018 ولم يتم ذلك ليتم تأجيله إلى سنة 2019.

2.2.3 الهدف 1 : دفع التعاون الفني:

شهد نشاط التعاون الفني خلال سنة 2018 تطورا نسبيا مقارنة بسنة 2017 حيث تم تحقيق الاهداف المرسومة ضمن البرنامج السنوي للقدرة على الاداء لسنة 2018 ،و كانت النتائج في مجال انتداب المتعاونين ارفع من التقديرات اذ تم تسجيل 40.8 %

كنسبة نمو في عدد المتندبين مقابل تقديرات بـ3% و كذلك في مجال التعاون جنوب جنوب حيث تم تسجيل نمو ب 25 % مقابل تقديرات بـ10 %.

المؤشر 1: تطور عدد المتعاونين المنتدبين (حجم الانتدابات):

يتعلق هذا المؤشر بأحد الأنشطة الرئيسية للوكالة وهو يعكس العمل الذي تقوم به مصالح الوكالة المركزية ومكاتبها بالخارج على مستويات عدة من إثراء لبنك المعطيات الخاصة بالمرشحين للعمل بالخارج، ومن أنشطة استكشاف واتصال وترويج وقد تم وضع هدف الزيادة في عدد الانتدابات ضمن ميزانية الوكالة لسنة 2018 بنسبة 3 % مقارنة بسنة 2017 أي ما يعادل 2184 انتداب جديد. وقد تم تجاوز الهدف المرسوم بتحقيق نسبة نمو في الانتدابات ب40.8 % مقارنة بالسنة السابقة كما هو مبين في الجدول التالي:

مؤشر قيس الأداء	وحدة المؤشر	انجازات 2014	إنجازات 2015	انجازات 2016	انجازات 2017	تقديرات سنة 2018	إنجازات سنة 2018
المؤشر 1: تطور عدد المتعاونين المنتدبين (حجم الانتدابات)	**%**	0.9 -	4.8 -	41 -	11.57	3	**40.8**
	عدد	3379	3218	1900	2120	2184	**2985**

تم تحقيق نسبة نمو في الانتدابات ب40.8 % و تعود هذه النتائج الى التغيّر الذي عرفته خارطة الانتدابات التي بدأت تنفتح أكثر فأكثر على بعض الأسواق الجديدة على غرار كندا وبعض الدول الأفريقية. ومن المنتظر إن يستمر هذا التوجّه ويتدعم بدخول أسواق أخرى مثل ألمانيا وهولندا خلال السنوات المقبلة

من جهة أخرى، رغم تقلّص عدد العروض وعدد لجان الانتداب، فإنّ العدد الجملي للمنتدبين ارتفع مقارنة بالسنة الماضية. ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع عدد الوظائف المطلوبة وخاصة ارتفاع نسبة الاستجابة للطلبات وتحسن نسب الحاضرين من المدعوين للمقابلات الفنية وارتفاع نسبة نجاحهم في مختلف الاختبارات.

المؤشر 2 : تطورعدد مشاريع التعاون جنوب-جنوب:

يتعلق هذا المؤشر بتنمية البرامج والمشاريع المنجزة في إطار التعاون جنوب-جنوب و يخص أساسا تطوير عدد مهمات المعونة الفنية المنجزة بالبلدان المستفيدة و هي مهمات يقوم بها خبراء و مستشارون تونسيون عادة في شكل مهام قصيرة المدى

إلى جانب تطور عدد الدورات التدريبية و الزيارات الدراسية المنجزة من طرف الوكالة بالشراكة مع الجهات المانحة و مؤسسات التكوين التونسية والتي يستفيد منه إطارات البلدان الشقيقة والصديقة، وقد تمكنت الوكالة من تحقيق الهدف المرسوم وتجاوزه خلال سنة 2018 حيث كان الهدف الترفيع بنسبة **10%** في حجم مشاريع التعاون جنوب – جنوب (مشاريع معونة فنية ومشاريع تنمية القدرات البشرية) و قد تم تحقيق نسبة نمو ب25% كما هو مبين بالجدول التالي:

مؤشرات قياس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات					
		2013	2014	2015	2016	7201	2018
المؤشر 2: تطور عدد مشاريع التعاون جنوب–جنوب	عدد	33	29	16	29	43	54
	%	0%	**-12%**	**- 44.8%**	**81.25 %**	**48.27 %**	**25%**

تم تحقيق نسبة نمو ب25 % و يعود هذا الارتفاع اساسا الى العناصر التالية:

– ارتفاع حجم التعاون خاصة مع البنك الاسلامي للتنمية في إطار آلية تبادل الخبرات REVERSE LINKAGE حيث تنفذ الوكالة حاليا مشروع دعم تعليم اللغة العربية بجمهورية التشاد وانطلقت في المراحل الأولى لتنفيذ مشروعين آخرين واحد لفائدة غينيا في مجال تصدير المنتجات الفلاحية وآخر لفائدة موريتانيا في مجال الدفع بواسطة الهاتف الجوال،

– ارتفاع في عدد المتدربين بالمقارنة مع السنة الفارطة حيث لم يتجاوز عددهم 156 إلى غاية 31 ديسمبر 2017 بينما بلغ هذا العدد 201 مختص خلال نفس الفترة لسنة 2018 ،

– الدور المتزايد الذي أصبحت تلعبه الوكالة على المستوى الدولي كجهة منفذة لبرامج تنمية القدرات ببلدان الجنوب،

– المشاركة الفعالة للوكالة في النظاهرات الدولية الخاصة بالتعاون جنوب جنوب وهي تظاهرات تساهم في التعريف بدورها في المجال وبالتعريف بمراكز الخبرة التونسية وبالامكانيات التي تتيحها هذه المراكز في مجال التعاون بين بلدان الجنوب.

4. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء

1.4 بالنسبة للتعاون المالي:

تستند التوجهات المرسومة في مجال التمويل الخارجي إلى المبادئ المضمنة باستراتيجية التعاون الدولي والتي تتعلق بإرساء حوكمة جديدة للتعاون المالي تتمثل في تحديد الأدوار بين مختلف المتدخلين وضبط المسؤوليات لا سيما اعتماد المخاطب الوحيد والمباشر مع الممولين الأجانب وإرساء منظومة تصرف متطورة لمتابعة مجالات التعاون الدولي وكذلك الاستفادة من الفرص الجديدة للتعاون بالتركيز على الديبلوماسية الاقتصادية وإرساء آليات شراكة استراتيجية مع الأسواق الجديدة. هذا إلى جانب دفع التعاون الدولي اللامركزي عبر تكثيف برامج تعاون وشراكة بين الجهات التونسية ومثيلاتها بالخارج فضلا عن إرساء خطة اتصالية ناجعة للتعريف بحاجيات التمويل الوطنية لدى الشركاء والممولين الأجانب مع مراعاة السياسات الخصوصية للمانحين.

وتستند عملية تعبئة الموارد إلى تنويع مصادر التمويل الخارجي وذلك بدعم النفاذ إلى بعض آليات التمويل الخارجي غير المتاحة حاليا واستغلال مختلف الآليات غير التقليدية للتمويل والملائمة لأولويات الاقتصاد الوطني عل غرار آلية التمويل حسب النتائج حسب النتائج للبنك الدولي وآليات تمويل مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتمويل الاسلامي والصناديق الاستثمارية. هذا إلى جانب المفعول المنتظر للإصلاحات المزمع وضعها حيز التنفيذ في مجال التعاون المالي الدولي وهي إصلاحات تتعلق بالجوانب التنظيمية والترتيبية لعمليات التعبئة.

وتأخذ تقديرات التمويل الخارجي بعين الاعتبار الضغوطات المسلطة على ميزانية الدولة وميزان المدفوعات بحكم الحاجيات المتزايدة من التدخلات العمومية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وحاجيات تمويل العجز الجاري وتسديد الديون الخارجية. هذا بالإضافة إلى مراعاة تطور الترقيم السيادي لتونس وتأثيره على كلفة الدين وحجم السحوبات خاصة من السوق المالية العالمية.

2.4 بالنسبة للتعاون الفني:

- العمل على اعداد استراتيجية وطنية بالتنسيق مع الهياكل المتدخلة لتطوير حجم توظيف الكفاءات التونسية بالخارج وتنمية التعاون جنوب جنوب،

- دعم تموقع تونس في السوق الخليجية باعتبار التجربة المتطورة مع هذه البلدان مع استهداف توظيف الكفاءات العليا،
- العمل على ادراج متطلبات الأسواق الخارجية وخاصة التقليدية منها من بين أولويات إصلاح المنظومة التعليمية والتكوينية الوطنية، واعتماد الآليات المتوفرة لتأهيل طالبي الشغل من حاملي الشهادات العليا للاستجابة للعروض الاجنبية،
- ضبط سياسة ترويجية موجهة للكفاءات والخبرات التونسية باعتماد التقنيات الحديثة والاتصال المباشر،
- ضبط خطة ترويجية مشتركة موجهة إلى البلدان العربية والإفريقية للتعريف بالخبرات والإمكانيات التدريبية المتوفرة في تونس خاصة في الميادين التي تستقطب اهتمام البلدان المستفيدة والجهات المانحة، وجعله من اهم عوامل نمو التعاون الاقتصادي مع هذه البلدان،
- الاستفادة من الكفاءات والخبرات التونسية العاملة في مراكز عليا بالمنظمات الدولية والإقليمية وبالمؤسسات الخاصة الكبرى لاقتحام أسواق ومجالات جديدة وهامة،
- العمل على تطوير نشاط تأطير الطلبة الافارقة بتونس لما لهذا النشاط من أهمية في خلق قنوات اتصال مهمة في المستقبل ببلدانهم الاصلية.
- دعم موقع الوكالة على المستويين الوطني والدولي كنقطة ارتكاز لنشاط التعاون جنوب جنوب المقدم من تونس للبلدان الشقيقة والصديقة.

برنامج "الإحاطة بالاستثمار"

رئيس البرنامج: السيد عبد المجيد مبارك
المدير العام للمشاريع الكبرى

1. التقديم العام للبرنامج

يعتبر الاستثمار الخاص محركا اساسيا للاقتصاد وأداة هامة لمعاضدة المجهود الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مساهمته في تحقيق الأهداف الوطنية ولا سيما منها المتعلقة بالنمو الاقتصادي وإحداث مواطن الشغل والتصدير وتعزيز القدرة التنافسية.

في هذا السياق، يعتبر تعزيز الاستثمارات الخاصة المحلية والخارجية من الاهداف الكبرى المرسومة على المستوى الوطني ومن المهام الرئيسية لوزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي. ويهدف نشاط الوزارة في هذا الإطار، إلى المساهمة في تحسين المناخ العام للأعمال والاستثمار والرفع من حجم الاستثمارات لتعزيز مساهمتها في تحقيق الأهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية. كما يهدف أيضا إلى تحسين صورة تونس الجديدة كموقع متميز للاستثمار لدى أوساط الأعمال العالمية واستهداف القطاعات ذات الأولوية والأنشطة التي توفر فيها بلادنا مزايا تفاضلية بالإضافة إلى متابعة المشاريع والإحاطة بالمؤسسات ومساندة المستثمرين.

وتحرص الوزارة وهياكلها المختصة في هذا الإطار كذلك على تطوير نسق انجاز المشاريع الاستثمارية اعتبارا لأهمية مساهمتها في معاضدة المجهود التنموي وتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية المرسومة.

البرنامج الفرعي 1: سياسات الاستثمار:

- الهدف 4-1-1: تعزيز الاستثمارات الخارجية في القطاعات خارج قطاع الطاقة والمحفظة المالية
- تقديم الهدف: حجم الاستثمارات الخارجية المنجزة في القطاعات المعنية سنويا
- مرجع الهدف: تطوير الاستثمار الخارجي
- المؤشر: الحجم السنوي للاستثمارات الأجنبية في القطاعات خارج قطاع الطاقة والمحفظة المالية
- مبررات اعتماد المؤشرات: سيتم التركيز على الاستثمارات المباشرة المنجزة خارج قطاع الطاقة والمحفظة المالية، ويتمّ احتساب المؤشر الخاصّ بذلك بحجم الاستثمارات الخارجية السنوية المنجزة في القطاعات المعنية وذلك باعتبار محدودية تدخل الوزارة وهياكلها في النتائج المتعلقة باستقطاب الاستثمارات الخارجية في قطاع الطاقة والاستثمارات المتعلقة بالمحفظة المالية.

البرنامج الفرعي 2: الترويج والنهوض بالإستثمار الخارجي

- الهدف 4-2-1: التعريف بتونس كموقع متميز للاستثمار
- تقديم الهدف: الترويج لتونس كموقع متميز للاستثمار ويعتمد لاحتساب المؤشر على الاتصالات مع المستثمرين الاجانب الهامّة.
- المؤشر : نسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين الاجانب
- مرجع الهدف: الترويج والنهوض بالاستثمار

- الهدف4- 2-2: تسريع الملفات الخاصة بالمشاريع الكبرى
- تقديم الهدف: تسريع ملفات المشاريع الكبرى
- مرجع الهدف: المشاريع الكبرى
- المؤشر: يتعلق بعدد المشاريع الكبرى التي تتم متابعتها على مستوى لجنة التوجيه ولجنة الموافقات ولجان المتابعة الأخرى. وهي مشاريع سبق امضاء اتفاقيات ومذكرات تفاهم وتعهدات بشأنها ويهدف العمل في هذا الإطار بالخصوص الى توفير الظروف الملائمة لإنجاز هذه المشاريع وفض الإشكاليات التي تعترضها. علما وانه وبالنظر

الـى حجـم هـذه المشـاريع ومكوناتهـا وبرنـامج اسـتثماراتها الـذي يمتـد علـى سـنوات فـان الاشغال الخاصة بمتابعتها تستغرق الكثير من الوقت.

2. تقديم عام للانجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج

بهـدف دفـع النمـو الاقتصـادي عبـر النهـوض بالاسـتثمار الـذي لـم يبقـى دون الانتظـارات الوطنيـة، حرصـت تـونس خـلال السـنوات الاخيـرة علـى إجـراء إصـلاحات اقتصـادية جوهريـة تهـدف إلـى تطـوير منـاخ الأعمـال وتحسـين تنافسـية الاقتصـاد الـوطني للتكيـف مـع تحـديات الاقتصـاد العـالمي ودعـم قدرتـه علـى خلـق الثـروة واحـداث مـواطن شـغل جديـدة تمكّـن مـن الحـد مـن البطالـة واسـتيعاب العـاطلين عـن العمـل وخاصـة أصـحاب الشـهائد. ومـن أهـم الإصلاحات المنجزة في هذا الإطار:

- تنفيـذ برنـامج الاصـلاحات فـي المجـالات ذات العلاقـة بمنـاخ الاعمـال والاسـتثمار ولا سـيما القـانون الجديـد للاسـتثمار والقـانون الجديـد للامتيـازات الجبائيـة فضـلا عـن الاصلاحات في مجال تسهيل وتبسيط الخدمات والاجراءات الادارية والديوانة.
- الإطـار الجديـد للشـراكة بـين القطـاعين العـام والخـاص ومـا يـوفره مـن امكانيـات وفـرص جديدة للاستثمار في هذا المجال
- تعزيـز الاسـتثمارات الاجنبيـة فـي القطاعـات الواعـدة علـى غـرار مكونـات السـيارات ومكونـات الطـائرات والخـدمات المرتبطـة بتكنولوجيـات الاتصـال والمعلومـات وذلـك سـواء عبـر عمليـات توسـعة للمؤسسـات المتواجـدة او عبـر تعزيـز العمـل الترويجـي لاسـتقطاب استثمارات جديدة في هذه الانشطة.
- اصدار الأمر الحكومي 2018-417 المتعلق بالتراخيص
- تعزيـز الإطـار المؤسسـاتي عبـر احـداث الهيئـة التونسـية للاسـتثمار التـي دخلـت حيـز النشـاط تـدريجيا منـذ سـنة 2017 وشـهد نشـاطها نسـقا تصـاعديا وخاصـة دورهـا كمخاطـب وحيد للمستثمر

وتتمثل اهم الانجازات والأنشطة التي تم القيام بها لتحقيق اهداف البرنامج خاصّة في:

- دعم نشاط الاحاطة بالمستثمرين الاجانب لفضّ الاشكاليات التي تعترض نشاطهم
- اسـتقبال وفـود المسـتثمرين الاجانـب والتركيـز علـى تسـويق الصـورة الجديـدة لتـونس كديمقراطية ناشئة

- دعم أنشطة الوزارة على مستوى البرمجة والتصوّرات والإصلاحات الخاصة بالاستثمار
- التنسيق مع المستثمرين والشركاء الاجانب وخاصّة عبر التعاون مع الغرف المشتركة التونسية الاجنبية للصناعة والتجارة بخصوص مختلف اهتمامات المستثمرين
- تعزيز علاقات التعاون مع الهياكل والمؤسسات والمنظمات الدولية في مجال الاستثمار
- دعم العمل الترويجي داخل تونس وخارجها
- دراسة وتقييم عدد هام من المشاريع الكبرى من خلال متابعة الملفات الخاصة بالمشاريع الكبرى موضوع الاتفاقيات الاستثمارية وعقد اجتماعات تنسيقية سعيا لإيجاد الحلول الكفيلة لتجاوز العراقيل التي من الممكن أن تعيق تقدم انجازها والقيام بزيارات ميدانية متعددة لمعاينة المعطيات الواقعية للمشاريع ومواقع الإنجاز.
- دراسة مقترحات المشاريع الجديدة الواردة على الوزارة واتخاذ التدابير اللازمة في شأنها إما بإحالتها الهيئة التونسية للاستثمار وذلك بالنظر للتطورات التي شهدها التمشي الخاص بهذا الملف في علاقة بصدور المنظومة الجديدة للاستثمار وتركيز الهيئة التونسية للاستثمار أو للهياكل والإدارات العمومية المختصة.
- الانطلاق الفعلي في العمل بقانون الاستثمار الجديد والهادف الى النهوض بالاستثمار وتشجيع احداث المؤسسات قصد الرفع من تنافسية الاقتصاد ومحتواه التكنولوجي وقدرته على احداث مواطن شغل وتحقيق تنمية مستدامة وإرساء التوازن التنموي بين الجهات.
- توحيد الإجراءات المتعلقة بإسناد المنح والحوافز المعتمدة من مختلف الهياكل المعنية بالاستثمار وضبط إجراءات متابعتها.
- إبرام اتفاقيات مع جل الهياكل المعنية بالاستثمار، تطبيقا لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 14 من القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 قصد:
  - تبادل المعطيات والبيانات
  - تنسيق وتوحيد الإجراءات في مرافقة المستثمرين والإحاطة بهم
  - معالجة العرائض

- الإحاطة بالمؤسسات ومساعدتها على تذليل الإشكاليات التي تواجهها وعلى تنفيذ برامجها الاستثمارية والتنسيق مع هياكل المساندة ومختلف الهياكل العمومية المعنية والهياكل المهنية المختصة،

3. نتائج القدرة على الاداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018

1-3 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

ضبطت جملة الاعتمادات المفتوحة المخصصة لبرنامج الإحاطة بالاستثمار والمرسمة بقانون المالية لسنة 2018 بما قدره 11.267 م د منها 9.647 م د بعنوان نفقات التصرف 1.620 م د بعنوان نفقات الاستثمار وبلغت جملة النفقات المنجزة على حساب ميزانية الدولة دون اعتبار فواضل الميزانيات السابقة التي تم صرفها حوالي 9315 م د.

جدول عدد 3

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

حسب طبيعة النفقة

بيان	تقديرات 2018		المنجز صرفا بعنوان 2018	الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018	
	قانون المالية الأصلي	قانون المالية التكميلي		الإعتمادات بقايا	نسبة الإنجاز
العنوان الأول	**9 647**	**9 647**	**8 172**	**1 475**	**84,7%**
التأجير العمومي	7 564	7 564	6 281	1 283	83,0%
وسائل المصالح	2 000	2 000	1 808	192	90,4%
التدخل العمومي	83	83	83	0	100,0%
العنوان الثاني	**1 620**	**1 620**	**1 143**	**478**	**70,5%**
التمويل العمومي	1 620	1 620	1 143	478	70,5%
الجملة	**11 267**	**11 267**	**9 315**	**1 952**	**82,7%**

رسم بياني عدد 3

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج الإحاطة بالاستثمار

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(اعتمادات الدفع)

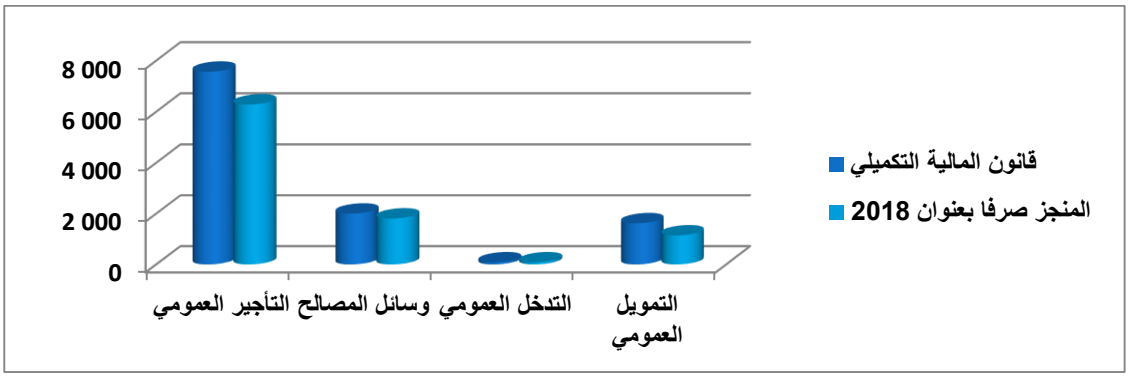

جدول عدد 4

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

حسب البرامج الفرعية

بحساب أ.د

بيان البرامج الفرعية	تقديرات 2018 (ق.م.الأصلي)	تقديرات 2018 (ق.م.التكميلي) (1)	إنجازات 2018 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (1)-(2)	نسبة الإنجاز (1)/(2)
البرنـــــامج الفرعـــــي 4-1 : سياسات الاستثمار	5115	5115	3653	-1462	%71,4
البرنـامج الفرعـي 4-2 : التـرويج والنهوض بالإستثمار الخارجي	6152	6152	5662	-490	%92,0
مجموع البرنامج	11267	11267	9315	-490	%92,0

رسم بياني عدد 4:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرنامج الفرعية

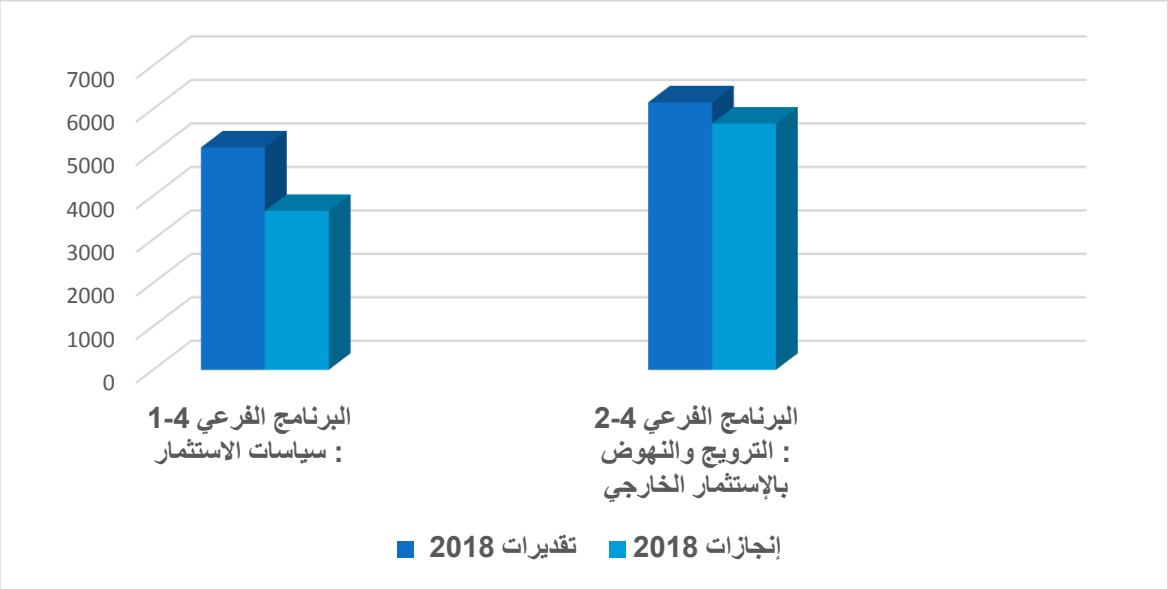

2-3 تقديم لنتائج القدرة على الاداء وتحليلها:

البرنامج الفرعي عدد1: سياسات الاستثمار

- **الهـــدف 1-1:** تعزيـز الاسـتثمارات الخارجيـة بـالتركيز علـى الاسـتثمارات المباشـرة المنجـزة خـارج قطـاع الطاقـة والمحفظـة الماليـة، ويـتمّ احتسـاب المؤشـر الخـاصّ بـذلك بحجـم الاسـتثمارات الخارجيـة السـنوية المنجـزة فـي القطاعـات المعنيـة وذلـك باعتبـار محدوديـة تـدخل الـوزارة وهياكلهـا فـي النتـائج المتعلقـة باسـتقطاب الاسـتثمارات الخارجيـة في قطاع الطاقة والاستثمارات المتعلقة بالمحفظة المالية.
- **تقديم الهدف** : حجم الاستثمارات الخارجية المنجزة في القطاعات المعنية سنويا

جدول عدد 5:

الهـدف 1-1: تعزيـز الاسـتثمارات الخارجيـة بـالتركيز علـى الاسـتثمارات المباشـرة المنجـزة خارج قطاع الطاقة والمحفظة المالية

الهدف	مؤشرات قيس الاداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017	تقديرات 2018 (ق.م.الاصلي)	تقديرات 2018 (ق.م.التكميلي) (1)	إنجازات 2018 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 % (1)/(2)
تعزيز الاستثمارات الخارجية بالتركيز على الاستثمارات المباشرة المنجزة خارج قطاع الطاقة والمحفظة المالية	المؤشر 1-1-1 تطوير حجم الاستثمار الخارجي في القطاعات خارج قطاع الطاقة والمحفظة المالية	مليون دينار	1176	1321	112%	1593		1832	115%

رسم بياني عدد 5:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف

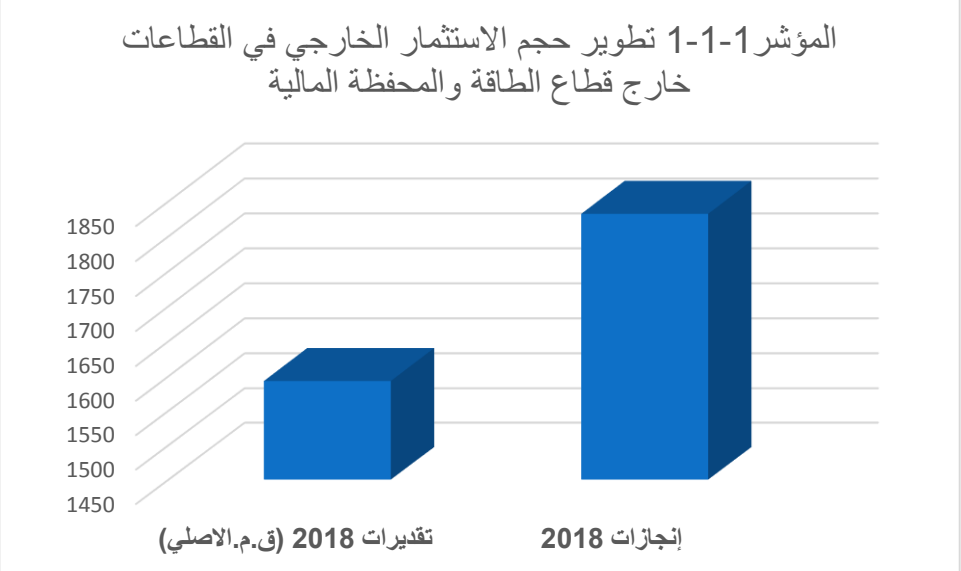

تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018:

بلغ الحجم الجملي للاستثمارات الخارجية المنجزة سنة 2018 في القطاعات خارج قطاع الطاقة والمحفظة المالية 1832 مليون دينار مقابل 1321 مليون دينار سنة 2017. وشملت هذه الزيادة بالخصوص القطاع الصناعي وقطاع الخدمات والقطاع الفلاحي. وهي القطاعات المعنية اكثر بالإصلاحات الاقتصادية التي شملتها سياسات الاستثمار باعتبار مبدا حرية الاستثمار والمبادرة في هذه القطاعات.

البرنامج الفرعي عدد 2: الترويج والنهوض بالإستثمار الخارجي

الهدف 2-1 التعريف بتونس كموقع متميز للاستثمار

- **تقديم الهدف** الترويج لتونس كموقع متميز للاستثمار ويعتمد لاحتساب المؤشر على الاتصالات مع المستثمرين الاجانب الهامّة.

جدول عدد 6

الهدف 2-1: التعريف بتونس كموقع متميز للاستثمار

الهدف	مؤشرات قيس الاداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017	تقديرات 2018 (ق.م.الاصلي)	تقديرات 2018 (ق.م.التكميلي) (1)	إنجازات 2018 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 % (1)/(2)
التعريف بتونس كموقع متميز للاستثمار	المؤشر 2-1-1 نسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين الأجانب	نسبة	55	51.7	94	60	60	83.4	139

رسم بياني عدد 5:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف

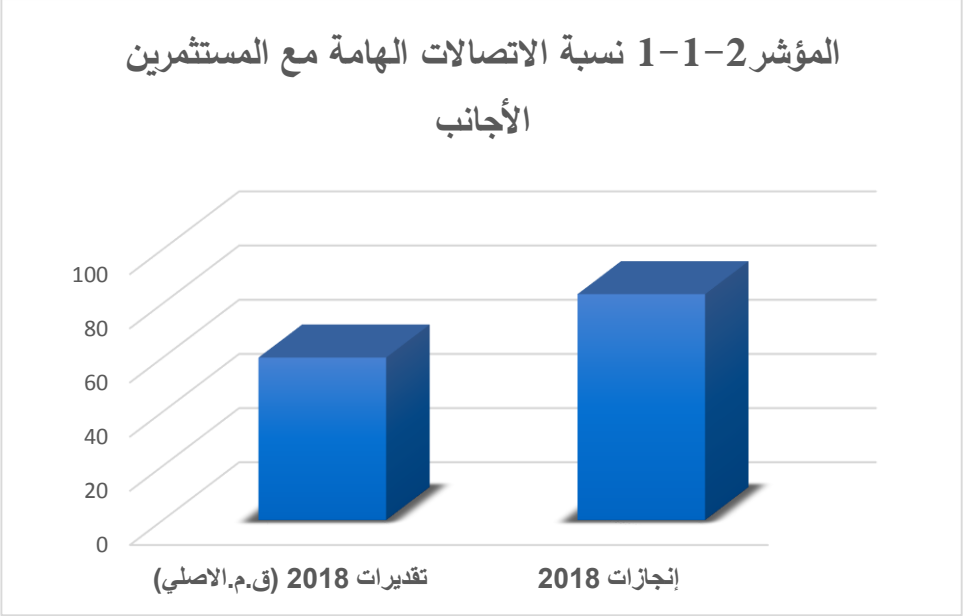

تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018:

أنجزت الوكالة 169 نشاط ترويجي خلال سنة 2018 موزعة بين 103 نشاط في الترويج العام و66 نشاط في الترويج القطاعي.

1- الترويج العام

تمثلت أنشطة الترويج العام في:

- ✓ التنظيم والمشاركة في 82 منتدى ويوم إعلامي بالخارج وبتونس حول فرص ومزايا الاستثمار بتونس،
- ✓ القيام ب 16 عملية إشهارية بالخارج
- ✓ المشاركة في 05 صالون متعدد القطاعات

2- الترويج القطاعي

تمثلت أنشطة الترويج القطاعي في:

- ✓ تنظيم ومشاركة الوكالة في 11 ملتقى ويوم إعلاميي قطاعي
- ✓ المشاركة في 32 صالون قطاعي

- ✓ إنجاز 23 عملية اتصال مباشر «Démarchage direct»، مع شركات أجنبية تعمل بالقطاعات المستهدفة.
- ✓ إحاطة ومساعدة الشركات الأجنبية المنتصبة بتونس

سجل نشاط الإحاطة ومساعدة الشركات الأجنبية المنتصبة بتونس، 69 تدخلا من مصالح الوكالة لفائدة المؤسسات الأجنبية لفض إشكاليات تهم خاصة الإجراءات الإدارية (54) وإشكاليات ذات طابع اجتماعي (02) وإشكاليات ديوانية (08) وتمكنت الوكالة من فض 87% من الإشكاليات التي تعرضت لها المؤسسات الأجنبية المنتصبة بتونس.

3-بالنسبة لزيارات الشركات الأجنبية إلى تونس

- ✓ إجراء 77 زيارة استطلاع إلى تونس من قبل شركات أجنبية.

وبخصوص تنفيذ الاهداف الخاصة بالمؤشر فتجدر الاشارة الى ان عدد الاتصالات المبرمجة مع المستثمرين الأجانب قد بلغ 127 اتصالا. وقد بلغ عدد الاتصالات المثمرة المنجزة 106 لتبلغ نسبة الاتصالات المثمرة من مجموع الاتصالات المبرمجة 83.4 % مقابل 60 % مقدرة اي ما يعادل نسبة انجاز بـ 139 % مقارنة بالأهداف.

وقد سعت الوكالة خلال سنة 2018 إلى تكثيف عمليات الاتصال المباشر بالشركات الأجنبية الراغبة في الاستثمار في تونس والاستعانة بخبراء في المجال مع برمجة اقتناء منظومات إعلامية تساعد على استهداف واختيار المستثمرين المحتملين مع التركيز على القطاعات المستهدفة وهي:

- قطاع صناعة مكونات الطائرات
- قطاع صناعة مكونات السيارات
- قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية
- قطاع أنشطة نقل الخدمات خارج بلد المنشأ 'Offshoring'

وقد سعت الوكالة من جهة أخرى إلى تكثيف عمليات الإحاطة بالمؤسسات الأجنبية المنتصبة بتونس قصد مساعدتها على حل الإشكاليات التي تعترضها خاصة منها ذات الطابع الإداري والاجتماعي.

الهدف 2.2: تسريع الملفات الخاصة بالمشاريع الكبرى

- **تقديم الهدف:** عدد ملفات المشاريع الكبرى التي تتمّ متابعتها خلال السنة
- **مرجع الهدف:** المشاريع الكبرى

مبررات اعتماد المؤشرات:

بالنظر للتطورات التي شهدها التمشي الخاص بهذا الملف في علاقة بصدور المنظومة الجديدة للاستثمار وحتى يتم ابراز الحجم الفعلي للعمل والمجهود بخصوص هذه المشاريع تم تعديل المؤشر لينقسم الى مؤشرين يتعلق الأول بعدد المشاريع الكبرى، التي تم ابرام اتفاقيات ومذكرات تفاهم بشأنها والتي تتم متابعتها على مستوى لجنة التوجيه ولجنة الموافقات ولجان المتابعة ويتعلق الثاني بنسبة المشاريع الجديدة التي تم استكمال دراستها لعرضها على المجلس الاعلى للاستثمار مقارنة بالملفات الواردة.

الهدف 2-2: تسريع الملفات الخاصة بالمشاريع الكبرى

الهدف	مؤشرات قيس الاداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017	تقديرات 2018 (ق.م.الاصلي)	تقديرات 2018 (ق.م.التكميلي) (1)	إنجازات 2018 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 % (1)/(2)
تسريع الملفات الخاصة بالمشاريع الكبرى	المؤشر 2-2-1 عدد المشاريع الكبرى التي تتم متابعتها على مستوى لجنة التوجيه ولجنة الموافقات ولجان المتابعة	عدد	5	5	100	5	5	5	100

رسم بياني عدد 5:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف

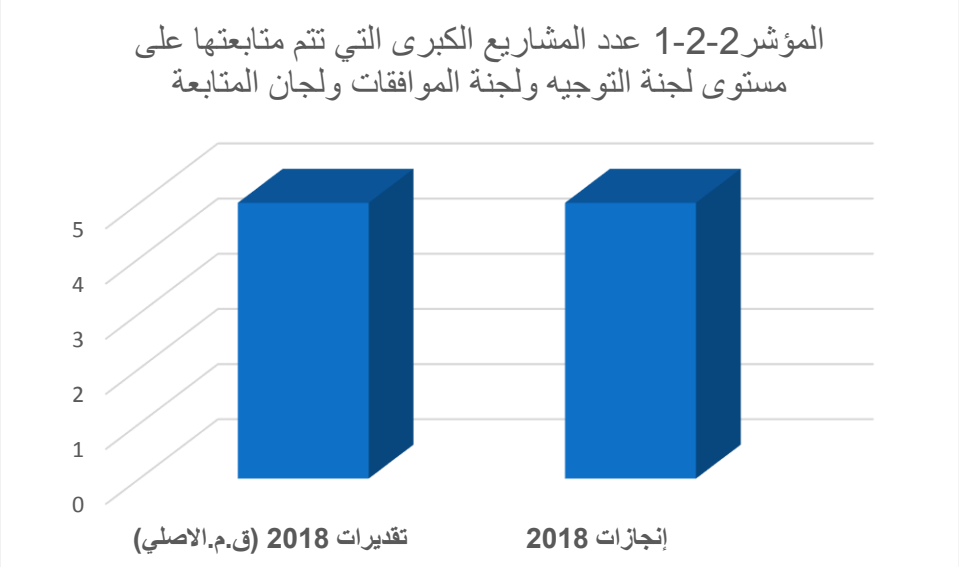

تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018:

تساهم المشاريع الكبرى خاصة منها المهيكلة والمندمجة في تحقيق الأولويات الوطنية من حيث متطلبات التنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي .ويتطلب تجسيم هذه الأولويات معالجة الإشكاليات المتعلّقة خاصة بالمشاريع الكبرى التي تم ابرام اتفاقيات ومذكرات والتزامات أخرى بشأنها مع الدولة التونسية. وباعتبار حجم هذه المشاريع وتعدد مكوناتها فان متابعتها تتطلب الكثير الجهود للتنسيق مع مختلف الأطراف المهنية في إطار التقيد بالالتزامات مع المستثمرين باعثي هذه المشاريع.

وتتمثل أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة في :

- الالمام بالملفات والاتفاقيات والتعهدات الخاصة بهذه المشاريع
- تنظيم جلسات عمل مع ومتابعة في إطار لجان التوجيه ولجن الموافقات وهياكل المتابعة الأخرى
- اعداد تقارير دورية خاصة بمتابعة كل مشروع
- التنسيق بين مختلف الاطراف خاصة لتجاوز الاشكاليات.
- عقد جلسات عمل مع باعثي هذه المشاريع

4. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

إعادة هيكلة البرنامج انطلاقا من 2020 وفقا للهيكلة الموحدة للمشروع السنوي للاداء ومخطط التنزيل العملياتي الجديد

- تعزيز الاستثمارات الخاصة المحلية والخارجية
- المساهمة في تحسين المناخ العام للأعمال والاستثمار والرفع من حجم الاستثمارات لتعزيز مساهمتها في تحقيق الأهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية
- تحسين صورة تونس الجديدة كموقع متميز للاستثمار لدى أوساط الأعمال العالمية واستهداف القطاعات ذات الأولوية والأنشطة التي توفر فيها بلادنا مزايا تفاضلية
- متابعة المشاريع الكبرى والإحاطة بالمؤسسات ومساندة المستثمرين.
- تيسير الإجراءات أمام المستثمرين واقتراح السياسات والإصلاحات في مجال الاستثمار وعرضها على المجلس الأعلى للاستثمار
- مزيد تكريس دور الهيئة التونسية للاستثمار كمخاطب للمستثمرين

الشروع في تركيز الصندوق التونسي للاستثمار وفقا لقانون الاستثمار

برنامج القيادة والمساندة

رئيسة البرنامج: السيدة نائلة بن خليفة

1. التقديم العام للبرنامج:

يضطلع برنامج القيادة والمساندة بدور أساسي في تحقيق أهداف وبرامج وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي وذلك من خلال تدعيم وتأهيل الموارد البشرية وضمان حسن التصرف التسيير على مستوى جميع الهياكل ومصالح الإدارة.

ويتمثل الدور التسييري لبرنامج القيادة والمساندة في:

- الإشراف والتنسيق بين مختلف هياكل ومصالح الإدارة
- تأمين الجوانب الإدارية والقانونية والترتيبية المتعلقة بالبرنامج
- ترشيد التصرف في الموارد البشرية
- حوكمة التصرف في المعدات والوسائل
- الإشراف على إعداد ميزانيات البرامج
- تطوير النظم المعلوماتية والسهر على صيانة وحسن استغلال التجهيزات الإعلامية
- مسك الأرشيف والتوثيق

وقد تم تحديد برنامجين فرعيين لبرنامج القيادة والمساندة:

- التصرف في الموارد البشرية والمادية
- النظام المعلوماتي

هذا وقد تم تحديد ثلاثة أهداف لبرنامج القيادة والمساندة والمتمثلة في:

1. تحسين التصرف في الموارد البشرية،
2. تحسين التصرف في الموارد المادية،
3. تطوير المنظومة المعلوماتية،

وفي المقابل تم ضبط ثلاث مؤشرات لقيس الأداء وذلك للعمل على تحقيقها في إطار البرنامج السنوي للقدرة على الأداء.

الأهداف	المؤشرات
الهدف 9-1-1: تنمية كفاءة الموارد البشرية	**المؤشر :9-1-1-1** **نسبة المستفيدين بالتكوين من مجموع الأعوان.**
الهدف 9-1-2 : تحسين التصرف في الموارد المادية	**المؤشر :9-1-1-2** **نسبة التقيد برزنامة البرمجة السنوية للنفقات.**
الهدف 9-2-1 : تطوير النّظام المعلوماتي	**المؤشر:9-2-1-1** **نسبة تطور النظام المعلوماتي**

2. تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج:

ارتكزت خطّة البرنامج على تطوير نسبة الكفاءات وتحسين التصرف في الموارد البشرية عبر دعم تكوين إطارات وأعوان مختلف البرامج في مختلف المجالات للرفع من مردودية العمل الإداري واكتساب مهارات جديدة مع توفير ظروف العمل الملائمة. كما ساهم البرنامج في إنجاح التظاهرات الوطنية الكبرى التي نظمتها الوزارة في إطار المهام الموكولة إليها والتي نذكر منها الندوة الوطنية حول التعريف بقانون الاستثمار الجديد والتي تبقى من أهم المحطات الوطنية في مجال تحسين مناخ الاستثمار والترويج لمخطط التنمية، كما كان للبرنامج الدور الجوهري في الاعداد الأمثل للاجتماع السنوي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية الذي احتضنته بلادنا خلال الفترة من 1 الى 5 أفريل 2018 وسجل حضور رؤساء المؤسسات المالية الدولية ووزراء المالية للـ57 دولة إسلامية عضو بالبنك.

كما عملت مصالح الوزارة خلال سنة 2018 على إرساء مبدأ الحوكمة في التصرف في الموارد المالية وقد تجسد ذلك من خلال الشروع في اقتناء المنظومة الخاصة بالتصرف في أسطول السيارات ومنظومة متابعة استهلاك الوقود، وعلى مستوى النظام المعلوماتي فقد شهدت سنة

2018 اقتناء معدات إعلامية تتمثل خاصة في معدلات كهربائية وطابعة باركود «Imprimante à barre code» خاصة بمنظومة التصرف في المنقولات ونقاط وصول لا سلكية «Points d' accès Wifi» ودعم القدرات البشرية من خلال المشاركة في دورات تكوينية في مجال الإعلامية ودعم سلامة النظام المعلوماتي من خلال تحيين منظومتي الحماية من الفيروسات والجدار الناري وتجديد رخص استعمالها.

3. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018:

3-1 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد1:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان	تقديرات 2018		المنجز صرفا بعنوان 2018	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2017	
	قانون المالية الأصلي	قانون المالية التكميلي		بقايا الإعتمادات	نسبة الإنجاز
العنوان الأول	**7 520**	**7 520**	**6 646**	**874**	**88,4%**
التأجير العمومي	4 648	4 648	4 490	158	96,6%
وسائل المصالح	2 383	2 383	1 668	715	70,0%
التدخل العمومي	489	489	488	1	99,8%
العنوان الثاني	**240**	**240**	**7 470**	**- 7 230**	**3112,6%**
الإستثمارات المباشرة	240	240	7 470	- 7 230	3112,6%
الجملة	**7 760**	**7 760**	**14 116**	**- 6 356**	**181,9%**

رسم بياني عدد 1:

مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية القيادة والمساندة لسنة 2018

التوزيع حسب طبيعة النفقة (أع الدفع)

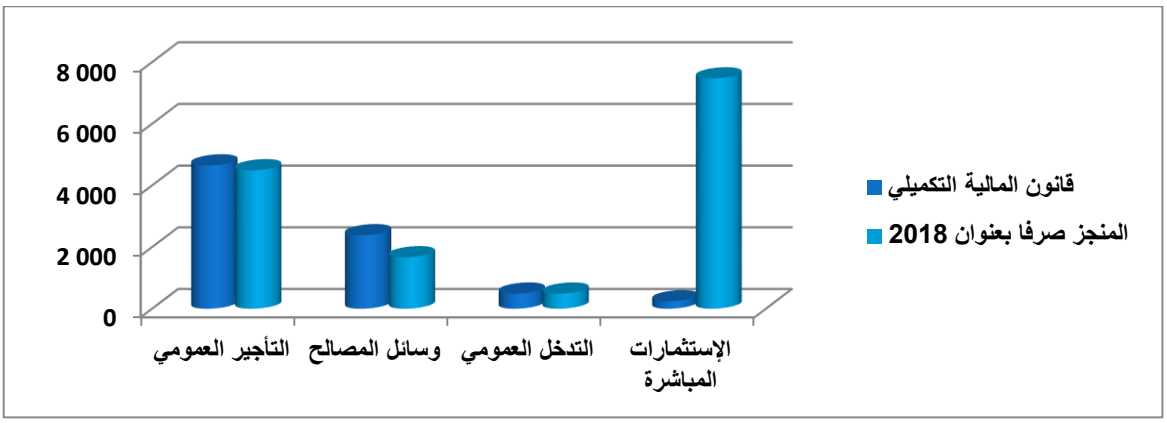

جدول عدد 2: تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية

(إ ع الدفع)

التصـــرف فـــي المـــوارد البشـــرية والمادية

بيان	تقديرات 2018		المنجـــز صـــرفا بعنوان 2018	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2017	
	قـانون المالية الأصلي	قـانون المالية التكميلي		بقايا الإعتمادات	نسبة الإنجاز
العنوان الأول	**6 781**	**6 781**	**6 048**	**733**	**89,2%**
التأجير العمومي	4 235	4 235	4 145	90	97,9%
وسائل المصالح	2 056	2 056	1 415	642	68,8%
التدخل العمومي	489	489	488	1	99,8%
العنوان الثاني	**200**	**200**	**7 470**	**- 7 270**	**3735,2%**
الإستثمارات المباشرة	200	200	7 470	- 7 270	3735,2%
الجملة	**6 981**	**6 981**	**13 518**	**- 6 537**	**193,7%**

النظام المعلوماتي

بيان	تقديرات 2018		المنجـــز صـــرفا بعنوان 2018	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2017	
	قـانون المالية الأصلي	قـانون المالية التكميلي		بقايا الإعتمادات	نسبة الإنجاز
العنوان الأول	**740**	**740**	**598**	**141**	**80,9%**
التأجير العمومي	413	413	345	68	83,6%
وسائل المصالح	327	327	253	73	77,5%
التدخل العمومي					
العنوان الثاني	**40**	**40**	**0**	**40**	**0,0%**
الإستثمارات المباشرة	40	40	0	40	0,0%
الجملة	**780**	**780**	**598**	**181**	**76,8%**

رسم بياني عدد2: مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرامج الفرعية لسنة 2018

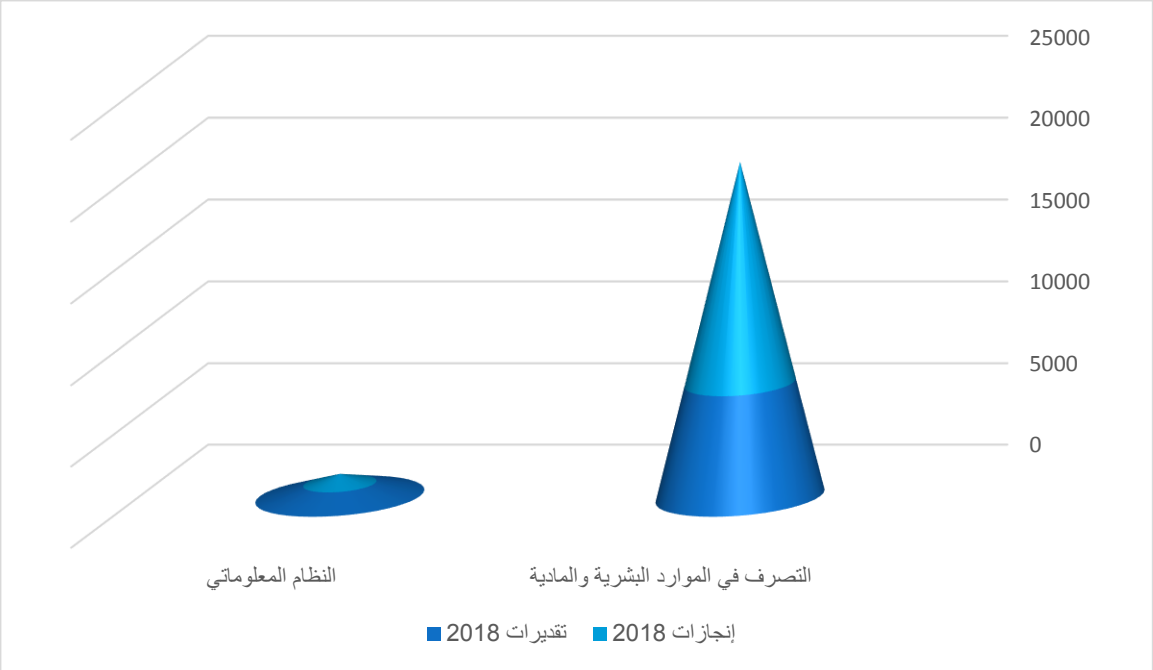

جدول عدد 4:

أهداف برنامج القيادة والمساندة

	مؤشر قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017	تقديرات 2018 (ق.م الأصلي)	تقديرات 2018 (ق.م التكميلي) (1)	إنجازات 2018 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 % (1)/(2)
تحسين التصرف في الموارد البشرية	نسبة التكوين وتنمية الكفاءات	عدد المشاركين	164	64	39	196	196	68	34.3
تحسين التصرف في الموارد المادية	نسبة التقيد برزنامة البرمجة السنوية للنفقات	نسبة	7339	5976	81.5%	7416	7416	4976	67 .1%
تطوير المنظومة المعلوماتية	نسبة تطور النظام المعلوماتي	نسبة	إعداد التدقيق	إعداد التدقيق	-	45%	45%	20%	44,5%

رسم بياني عدد 4-2:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة

نسبة تطور النظام المعلوماتي

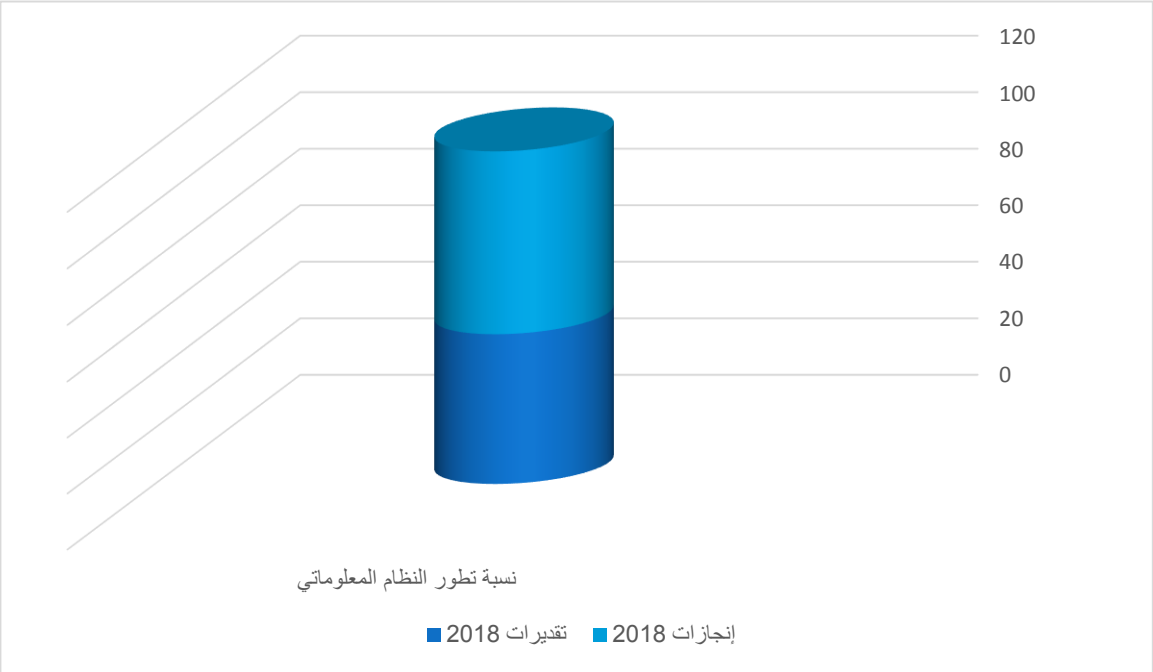

2-3 تقديم نتائج القدرة على الأداء وتحليلها:

البرنامج الفرعي عدد 1: التصرف في الموارد البشرية والمادية

التصرف في الموارد البشرية

الهدف 9-1-1: تنمية كفاءة الموارد البشرية

- **تقديم الهدف:** تحسين التصرف في الموارد البشرية
- **مرجع الهدف:** البرنامج الفرعي للتصرف في الموارد البشرية

تم اعتماد هذا الهدف في إطار برنامج القيادة والمساندة من أجل الترفيع من جودة الخدمات الإدارية وتنمية الكفاءات والمهارات على مستوى المصالح الإدارية باعتبار طبيعة نشاط وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي.

وقد تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 33% سنة 2018 مقارنة بـ 39% سنة 2017 ويعود ذلك الى عدة أسباب من أهمها:

- انجاز تكوين في مجال المكتبية (**Ms Word et Excel niv. Avancé**) لفائدة 19 إطار بالمركز الوطني للإعلاميةّ،
- تكوين 7 إطارات في عدة اختصاصات،
- إنجاز تكوين في مجال الإعلامية لفائدة 16 إطار من الإدارة العامة للأنظمة المعلوماتية،
- ارتفاع نسبة التكوين بالخارج في عدة مجالات لتشمل 26 إطار سنة 2018،

كما تمّ انجاز برنامج تكوين لعدد هام من العملة والأعوان من دون الإطارات في عدة مجالات نذكر منها مجال الإعلامية والمكتبية ومنظومتي أدب وإنصاف الا أن تكوين هذه الفئة من الاعوان لا يتم ادراجها عند احتساب المؤشر مما يجعل نسبة الإنجاز ضعيفة.

وتجدر الإشارة أن سنة 2018 مثلت سنة استثنائية بالنسبة للتكوين حيث استفاد منها 90 متدربا وذلك في إطار مشروع الدعم المؤسسي للوزارة والممولّ بمساعدة فنية من طرف البنك الإسلامي للتنمية بمقتضى اتفاقية التمويل بتاريخ 5 أفريل 2016، حيث تم تنظيم دورات تدريبية للرفع من انتاجية العاملين بالوزارة وتطوير كفاءاتهم في عدة مجالات تقنية وهي على التوالي:

- تقنيات التفاوض،
- والتصرف في المشاريع،
- وإعداد المخططات التنموية والقطاعية.

أما بالنسبة للتكوين في مجال اللغة الإنجليزية والذي كان مبرمجا إنجازه موفي سنة 2018 فقد تم تأجيله لسنة 2019 وذلك لطول إجراءات الصفقات العمومية.

التصرف في الموارد المادية

- **الهدف 9-1-2: تحسين التصرف في الموارد المادية**

تم اعتماد هذا الهدف في إطار برنامج القيادة والمساندة من أجل ترشيد وحسن التصرف في الموارد المادية.

وقد تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 70% سنة 2018 مقارنة بـ 50% سنة 2017 ويعود ذلك الى عدة أسباب من أهمها:

- إرساء مبدأ الحوكمة في التصرف في الموارد المادية من خلال الشروع في اقتناء المنظومة الخاصة بالتصرف في أسطول السيارات ومنظومة متابعة استهلاك الوقود،

- اعتماد منظومة الشراء العمومي على الخط «TUNEPS» في ابرام الصفقات العمومية من قبل الوزارة والمؤسسات تحت الاشراف تطبيقا لأحكام الأمر عدد 416 لسنة 2018 المؤرخ في 11 ماي 2018 والمتعلق بتنقيح واتمام الأمر عدد 1039 لسنة 2014 والمتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وقرار رئيس الحكومة المؤرخ في 31 أوت 2018 المتعلق بالمصادقة على دليل الإجراءات الخاص بإبرام الصفقات العمومية عبر منظومة الشراء العمومي على الخط،
- تعزيز أسطول النقل من خلال اقتناء سيارات طبقا للبرمجة السنوية للنفقات بعنوان سنة 2018،
- المساهمة في إعداد الاجتماع السنوي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية الذي احتضنته بلادنا من 1 الى 5 أفريل 2018 من خلال الإعلان عن طلبات عروض واستشارات لتنظيم الاجتماع السنوي (اختيار وكالة لتنظيم التظاهرات، اختيار قاعة لاحتضان الافتتاح الرسمي والعشاء، كراء سيارات وحافلات لتسهيل التنقلات...)،
- متابعة انجاز طلب العروض المتعلّق بتكوين 90 إطار في إطار مشروع الدعم المؤسسي للوزارة والممول من طرف البنك الإسلامي للتنمية.
- **المؤشر 9-1-2-1: نسبة التقيد برزنامة البرمجة السنوية للنفقات**

إرساء النجاعة الموازناتية وذلك برسم أهداف محددة تراعي الإمكانيات المرصودة والوسائل المتوفرة.

البرنامج الفرعي عدد 2: النظام المعلوماتي

الهدف 9-2-1 : تطوير النّظام المعلوماتي:

المؤشر: 9-2-1-1: نسبة تطور النظام المعلوماتي

تم تسجيل نسبة إنجاز للمؤشر تقدر بـ65% بالنسبة لسنة 2018 ويعود ذلك خاصة للأشغال التي تم إنجازها خلال سنة 2018 ولعلّ من أبرزها:

- تحيين المنظومات الإعلامية على غرار منظومة متابعة التعاون المالي «FinaCoop» ومنظومة العطل السنوية ومنظومة احتساب منح الإنتاج.
- في إطار مراجعة وتقييم النظام الحالي لمتابعة التمويل الخارجي وتطوير منظومة «FinaCoop» باستعمال التكنولوجيات الحديثة وتنمية قدرات إطارات الوزارة في هذا المجال، تم الاستناد إلى الأدوات المتاحة ضمن برنامج الاتحاد الأوروبي TAIEX II. هذا وقد تم إنجاز مهمتين في الغرض خلال سنة 2018 من طرف خبراء من إيطاليا مكنت من تقييم الوضع الحالي وتقديم مقترحات لتحسين منظومة متابعة التمويل الخارجي.
- تعزيز أسطول الأجهزة الإعلامية من خلال اقتناء معدات إعلامية بعنوان سنة 2018.
- تحيين منظومات السّلامة المعلوماتيّة: منظومة الحماية من الفيروسات ومنظومة الجدار الناري.
- إبرام عقد خدمات الدعم والمساندة الفنية في الإعلامية.
- اقتناء المعدات واللوازم الإعلامية.
- تهيئة قاعة الموزعات الإعلامية بكل من ساحة باستور وساحة علي الزواوي.
- دعم القدرات البشرية من خلال تكوين إطارات الإدارة العامة للأنظمة المعلوماتية في محاور خصوصية في المجال.
- تمكين إطارات وأعوان الوزارة من دورات تكوينية في مجال المكتبية.
- مساندة ودعم مستعملي منظومة التصرف الإلكتروني في المراسلات.
- المساهمة في إعداد الاجتماع السنوي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية الذي احتضنته بلادنا خلال الفترة من 1 الى 5 أفريل 2018 من خلال توفير كل المعدات الإعلامية الضرورية والربط بشكة الأنترنات بالتدفق العالي والسهر على السلامة المعلوماتية لمختلف الفضاءات التي احتضنت هذا الاجتماع.

4. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء

تتمثل أهم الإشكاليات التي تحول دون تطور نسبة انجاز مؤشر قيس الأداء بالنسبة للتصرف في الموارد البشرية في:

- عـدم احتسـاب كـل أصـناف الاعـوان الـذين تـم تكـوينهم والاقتصـار فقـط علـى صـنف الإطارات مما يحد من تطور نسبة الإنجاز.
- ضـعف مشـاركة مراكـز التكـوين فـي طلبـات العـروض وغيـاب عنصـر المنافسـة ينـتج عنـه عدم انجاز المجالات المبرمجة للتكوين سنويا،
- تعقد الإجراءات الإدارية فيما يخص الاتفاقيات المبرمة بخصوص التكوين،
- ضعف الميزانية المخصصة للتكوين والتي لا تغطي كل الطلبات،
- ولتحسين الآداء وتحقيق الهدف من المؤشر يقترح العمل على:
- إدمـاج تكـوين الأعـوان فـي نسـبة احتسـاب المؤشـر وعـدم اقتصـاره علـى تكـوين الإطـارات فقط،
- مزيـد التنسـيق مـع مختلـف الهياكـل المعنيـة بـالتكوين والعمـل علـى ابـرام اتفاقيـات مـع معاهـد التكوين المستمر،
- برمجـة دورات تكوينيـة مـع مـدارس تكوينيـة متخصصـة ومعتـرف بشـهاداتها لا سـيما بالنسـبة للغات،
- تحسين الميزانية المخصصة للتكوين لتغطية كل الطلبات.

وأمـام تطـور الإدارة الإلكترونيّـة وتعزيـز الحوكمـة المفتوحـة أحـد أهـمّ ركـائز برنـامج التنميـة الإداريّـة التـي تنـدرج ضـمن برنـامج إصـلاح وتعصـير الإدارة التونسـية، أصـبح مـن الضـروري ادراج مؤشـرات جديـدة تأخـذ بعـين الاعتبـار مجهـودات الـوزارة فـي حسـن التصـرف فـي ميزانيـة الدولـة وتشـجيع المـزودين والمؤسسـات الخاصـة علـى التعامـل مـع الدولـة، تـم التوجـه نحـو إدراج مؤشـر جديـد يعكـس مـدى احتـرام آجـال التنفيـذ الاستشـارات والصـفقات العمومية.

هـذا وتجـدر الإشـارة إلـى أنّـه تـمّ التّراجـع عـن اعتمـاد مؤشّـر "نسـبة انجـاز التوصـيات المنبثقـة عـن تقريـر التـدقيق فـي سـلامة النظـام المعلومـاتي" ضـمن مشـروع القـدرة علـى الأداء لسـنة 2018 للبرنـامج الفرعـي الخـاص بالنظـام المعلومـاتي. وقـد تـم، علـى مسـتوى مشـروع القـدرة علـى الآداء لسـنة 2018، اعتمـاد مؤشّـر آخـر لبرنـامج تطـوير النّظـام المعلومـاتي يأخـذ

فـي الاعتبـار جـلّ مكوّناتـه والـذي يتضـمّن البنيـة الأساسـيّة والتّطبيقـات المعلوماتيّـة والسّـلامة المعلوماتيّة وتطوير قدرات الموارد البشريّة.